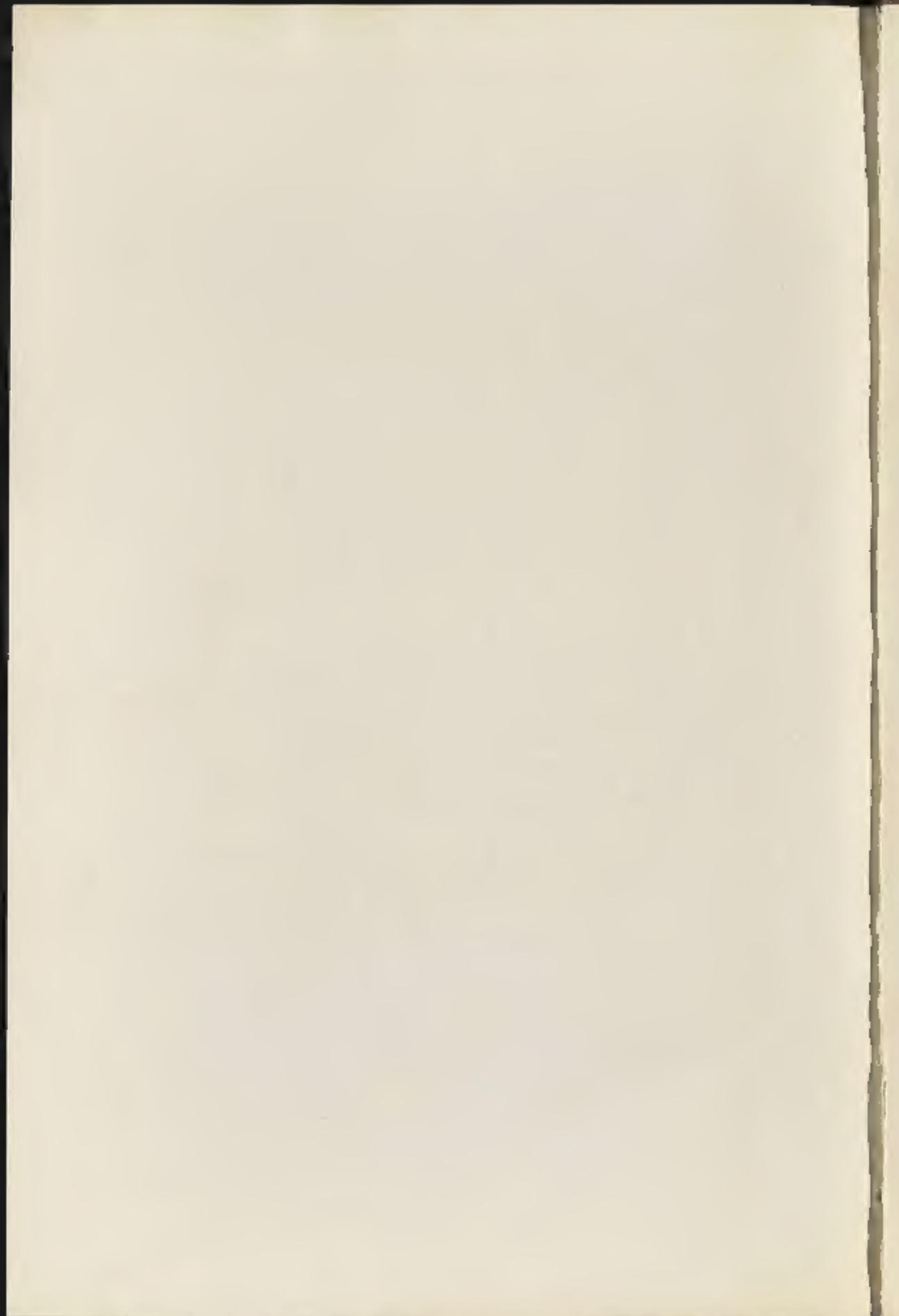
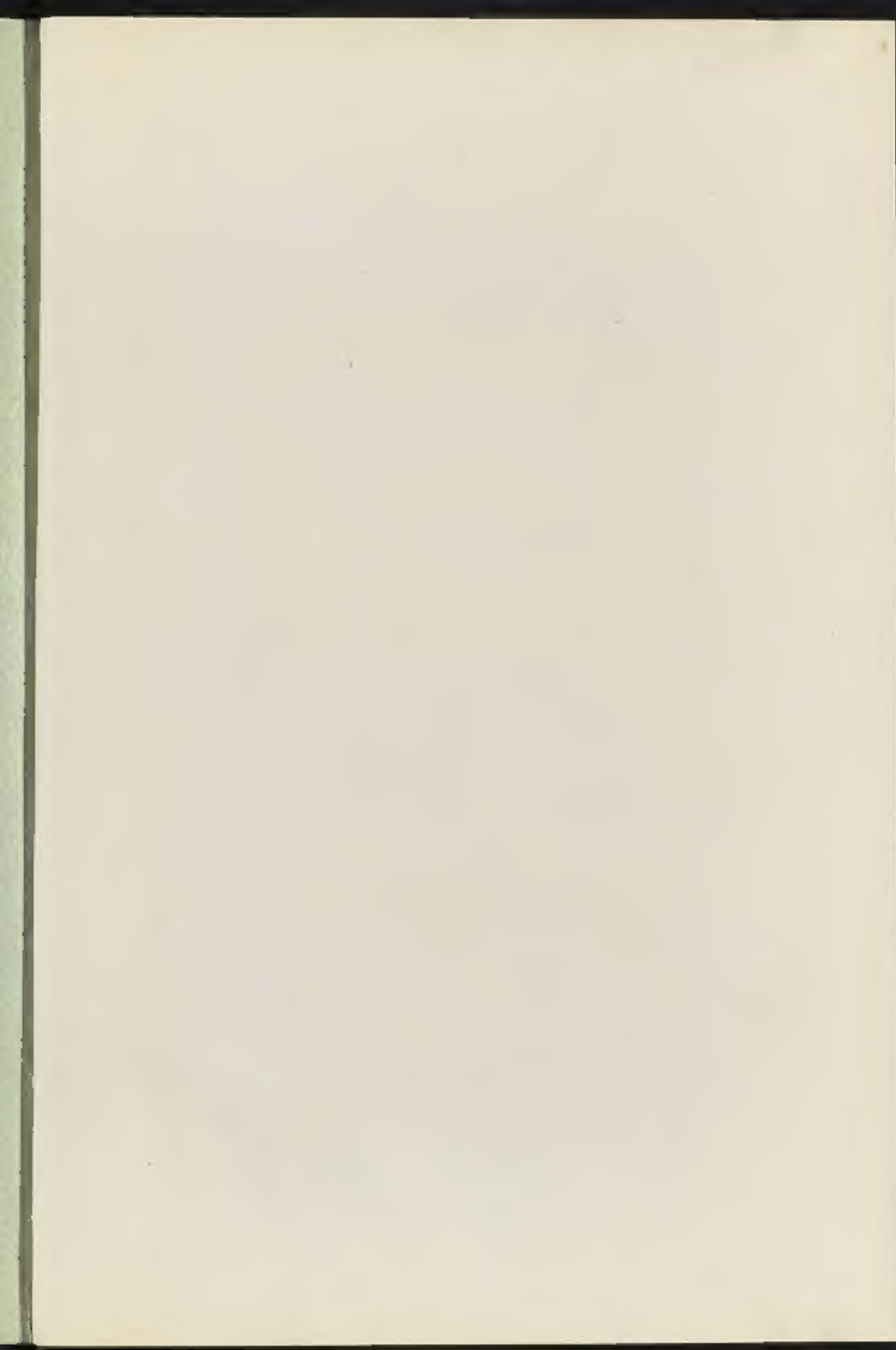


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







تاريخ الضريبة العراقية

(من صدر الاسلام الى آخر العهد العثماني)

(١٢ هـ - ٦٣٣ م : ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م)

يشمل ضرائب الاموال التجارية وضرائب المتوجات المحلية
وبعد صفحة كاشفة عن مالية العراق لمختلف العصور

بقلم

الحاجي عباس الغزاوي

ساعدت وزارة التربية والتعليم للجمهورية العراقية
على نشر هذا الكتاب

الثنى

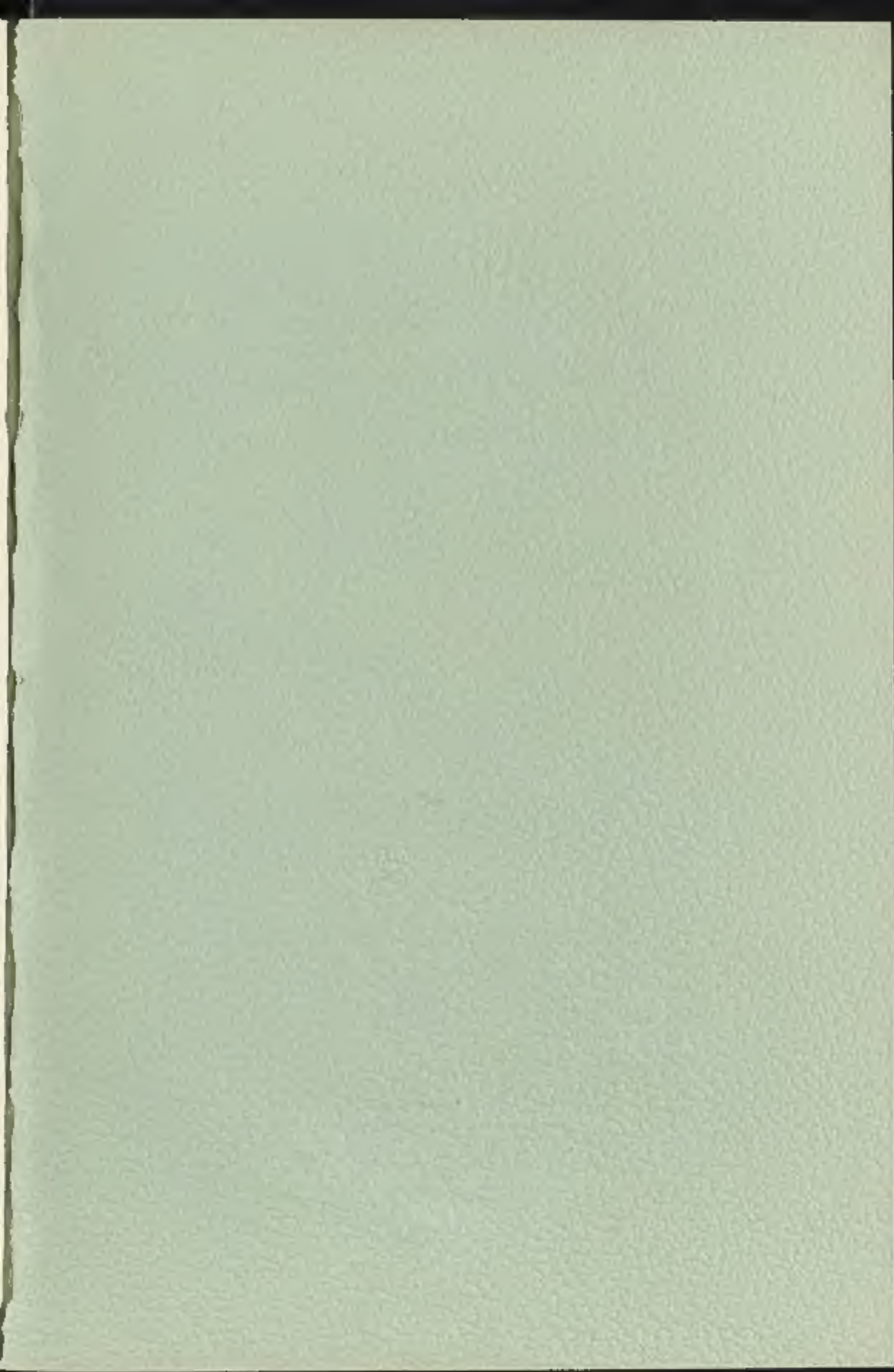
٢٥٠ فلساً

طبع

شركة التجارة والطباعة (ذ.م.م.)

شارع جمال عبدالناصر - الصالحية - بغداد

١٩٥٩



تأريخ الضريبة العراقية

(من صدر الاسلام الى آخر العهد العثماني)

(١٢ هـ - ١٣٣٥ م : ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م)

يشمل ضرائب الاموال التجارية وضرائب المتوجات المحلية
ويعد صفحة كاشفة عن مالية العراق لمختلف العصور

بقلم

الحاجي عباس الغزاوي

ساعدت وزارة التربية والتعليم للجمهورية العراقية
على نشر هذا الكتاب

طبع

شركة التجارة والطباعة (ذ.م.م.م.)

شارع جمال عبدالناصر - الصالحية - بغداد

١٩٥٨

«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»
- آية كريمة -

«وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ»
- آية كريمة -

ومن أقوال الخليفة أبي جعفر المنصور :

١ - لا أحد عمال الخراج :

«الزَّمِ الصَّحَّةَ يَلْزَمُكَ الْعَمَلُ»

٢ - لولي عهد :

«لَا تَرَالُ عَزِيزاً مَا دَامَ بَيْتُ مَالِكَ عَامِراً»

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

كنت كتبت مقالات في مجلة غرفة التجارة الغراء ببغداد في (تاريخ ضرائب الاموال التجارية) نشرت في المجلدات السادس والسابع والثامن لسنة ١٩٤٣ م - ١٩٤٥ م . وهذه رأيت إلحاحاً من الاخوان في لزوم نشرها برسالة ، ونزولاً عند هذه الرغبة ، وتلبية للطلب الواقع في اكمال باقى الضرائب على المتسوجات المحلية أضفت ما يتم الباحث . وتناول هذه الضرائب اليهود الاسلامية من أول دخول المسلمين العراق في المحرم سنة ١٢ م - ٦٣٣ م ، وما حدث فيها من تطور وتحول في مختلف العصور الى آخر العهد العثماني ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥ هـ و ١١ آذار سنة ١٩١٧ م ولا تخلو من وثائق مبددة ، وتصوص مفرقة . منها ما يتعلق بالتشريع ، ومنها ما يخص الصلة بالوقائع مما له علاقة مباشرة بنا ومفسر لما جاء في التصوص أو بالحوادث الخارجية والصلات الدولية .

أما العصور السابقة للتاريخ الاسلامي فهذا يتكون منه موضوع ربما كان يضارع ما عرف عن العرب والمسلمين تقريباً في وثائقه المستخرجة من بطون الاتربة مثل شريعة حمورابي ، والوثائق الحجرية الملمورة بين طبقات الارض وطبقاتها . وكلها تدل على ماضٍ قاتوني في الضرائب . وايران أقرب الى الاتصال بنا . تناول مؤرخونا مطالب كثيرة منها . وأقر رجالاتنا غالبها من طريق التعامل أو باعتبارها شريعة لمن قبلنا .

والضرائب لا سيما التجارية تفسر الكثير من تاريخنا كما تعين العلاقات الدولية ، وتبصر بالأمور التاريخية والاقتصادية والسياسية . وربما كان الكثير من حوادثنا يحتاج الى تفسير ما فيه الى المال ، أو أنه ذو علاقة به .

والارتباط مشهود في صلات الامم المجاورة والنائية . والامل أن ينال هذا البحث رغبة الافاضل ، ولا يستغنى عن ضم الجهود لتكامل الاغراض العلمية من وجوها المقبولة . والله ولي الأمر .

نظرة عامة

اتبعت الدول قديماً وحديثاً طرقاً للحصول على الضرائب تأميناً لحاجتها وضرورة قيامها في مهمتها وحفظاً لبقائها ، وفي أحوالها السديدة والمعقولة راعت مالية الشعب وتيسر استحصالها من ثروة الأمة بصورة متناسبة ومقبولة واختلقت هذه الضرائب باختلاف نطاق الحكم ، وسعة الدولة ، وجهة الحاجة ، في حالة القوة والضعف أو في اوضاع الاضطراب .

وعندنا أصل الضرائب عبادة دينية أو حق شرعي واجب للفقراء على الاغنياء يقصد به التقرب الى الله تعالى بمالٍ أوجبه الشارع وكلف به المسلمين لايزيد ولا ينقص تحديداً للتحكمات وإيقافها عند حدّها وأشير الى ذلك في آية « وآتوا الزكاة » ، وآية « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » وآية « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » . وتسمى (الصدقة) و (الزكاة) أو بأسمائها الخاصة كالعشر والحراج . ومنهم من سمّاها (زكاة الدولة) . لما فيها قوامها .

والناس يقبلون على الزكاة برغبة فائقة يؤدونها ابتغاء مرضاة الله ورغبة في الاجر والثواب عن طيبة خاطر مما لم يكن مبهود الامم في قوانينها وطرق تنفيذها . وقد حارب الخليفة أبو بكر الصديق (رض) مانعي الزكاة من العرب المسلمين ، فعاملهم معاملة المرتدين . قاتلهم وسبى ذراريهم ، فكان ذلك سبباً في تثبيت هذه الفريضة وأن لا يدخلها تهاون ، فكان الجزاء صارماً بل دواء شافياً . وبعد زوال الخطر ، عند تولي الخليفة عمر (رض) أطلق من كان استرق ، فكان لتعديل الخطية مكاتبتها من الصواب . وهذه توضح درجة التدخل والمصلحة العامة وانها كانت بقدر .

وكانت الضرائب بل الزكاة المقررة وافية بمصارف الدولة ونفقاتها وبما تعينت له ، وصارت تؤدي بالوجه اللائق ، وكذا ما كان منها غير تابع

لتدخل الدولة فمصارفها استغنت بها وأدت الخدمة المفروضة • وهكذا كانت تؤخذ من أهل الذمة بأسماء أخرى من خراج وجزية وتعد من (التكاليف الشرعية) أيضاً ، ولم تخرج عن موضوع الزكاة بل نراها داخلة في مباحثها وبالتبعية الأولى كانت من الأمور المقررة شرعاً • وتؤدي معنى الكلفة في الحماية والمحافظة •

وفي مباحثنا هذه نستعرض (تاريخ الضرائب) خاصة وما وصلت اليه من تطورات متوالية في العهد الأموي والعباسي وما وليهما من أزمة وما تعاقب من دول حتى صارت تسمى (ضريبة) حقيقة • واخذت من الناس قسراً حينما زادت عن المقرر الشرعي ، أو احدثت ضرائب جديدة (مكوساً) اقضتها ضرورات عرضت من حالات حربية أوجائحات طبيعية من غرق وطاعون وقحط أو ثورات سياسية وهكذا مما تلا تلك العهود إلى أواخر العهد العثماني عندنا •

نزاول بحث تلك التطورات تبعاً لما جرى في الأزمان المختلفة ، فقد كانت الدول المتوالية على العراق تستند في أمرها إلى عنصرين مهمين : رجال الدولة ممن عرك أمور المال من اقتصاديين وسياسيين ، وأكابر الفقهاء ممن أدرك المصلحة ومقتضياتها والضرورات ومكائدها • وهناك توجيه الحل ، وإيجاد المخرج • وربما كان العجز أو الخلل عند تفاقم الخطر فلم يجد تدبير ولم يقد دواء • وتسوالى الحوادث ربما أخرج هذه الضرائب عن أن تعد (زكاة) ، أو صارت لا تعتبر ، وكادت تنقطع صلتها وتخرج عن وضعها الشرعي لما كان دخلها من أوضاع جديدة دعت الحاجة إليها ، وتبدلت الأسماء ، وكثر تحول المصطلح • ولكنها لم تخرج عن أصلها ، فهي مؤسسة على ما جرى قديماً ، إلا أن (الضرائب العرفية) تزايدت كثيراً •

دام هذا التبدل فكان ناجماً من أسباب جمّة أدت إلى تنوع الضرائب ، فبلغ بها الأمر أن عادت وبالأحرار على المجتمع وعلى اقتصاد المملكة وماليات الأهليين ، وزالت منها القائمة المقصودة للدولة في سدّ عوزها ودفع حاجتها

المالية . فكانت في العراق خاصة متحولة بتحول اداراته ، فتركت كل دولة اثرآ يعين أوضاع الماضي ويفسر ما جرى على محيطنا وما تقرر عليه لحد أن عرف منها ما هية الحكم ونفسيات الحاكمين ونهجهم في اداراتهم ومالياتهم ، وما آل اليه ذلك من اضطرابات لما جرى من فسر وتحكم تجاوزا لحد الذي عاد لا يطاق بحيث ولد عداء بين الدولة والشعب . وحينئذ تكون النتائج معلومة او متوقعة مما جرى او جرت اليه الحالات . فإذا كان المقول لم يغيروا المهود أيام العباسيين في الضرائب ، فلا ينكر ما عرف من (ضرائب شخصية) جديدة وما حدث في (التمنعات) و(القيجور) و(الضمان) و(الجاو) او (النقود) وسار ما جرى في أيامهم وأيام التركمان ، كما ان العهد العثماني مملوء بالزعازع المالية لا سيما في القرن العاشر الهجري وما بعده^(١) ، فلم يجد تدبير ولم تسد ضرورة حاجة الدولة .

والعراق في عصوره الاخيرة ، تأثر بالدولة العثمانية تأثراً لا مزيد عليه فان هذه الدولة وان كانت في ضرائبها تابعت الشرع الشريف والتزمت أحكامه بقدر ، الا ان اختلال حالانها من جراء الحروب المتعاقبة والحوادث المزعجة ، أدى بها الى اضطراب مالي وضائقة عظيمة ، فلم تنجح التدابير . وكان قطع القوم في أن تزيد الوارد انما ينجع بفرض الضرائب وتقليل النفقة ، بل لا يتم ذلك الا بوازع يصلح مزاج الدولة . وكانت الاراء مصروفة في هذا الاصلاح الا أنه غير ممكن ولا في المستطاع اجراؤه على قاعدة ، فعدوا ذلك من الامور المتبعة ما لم يظهر قائم بسيفه أو سلطان يقهره وقوته وحكمته وادارته فيقيم العدل والحق ويصلح الحالة بان لا يقبل بالزيف ويؤسس الدولة من جديد ، ويودع أمورها الى اهلها ويقطع دابر المفسدين الذين أوردوها الهلكة . وهكذا رأوا لزوم اصلاح الوزراء وأن يتفقوا على الحق والعدل ويزيلوا من بين الشقاق والنفاق المستولى عليهم ، وأن يجعلوا حداً للأسرافات والنفقات التي لا محل لها ، فيرعوا المصلحة ، ومثل هذه لا تيسر

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ - ٨ في صفحات عديدة .

الحصول عليها بسهولة . فالحاجة داعية الى سلطة قوية المزم ، صحيحة الارادة ، فلم تجد الدولة تلك السلطة المنتظرة^(١) . فمضت مدة والآراء مثل هذه تناولتها أدمغة رجال الحل والمقد ولا تتجاوز الأفكار وحدوده ، إلا ان الفكرة اختمرت والتدابير نضجت وبالتبعية الأولى صارت الحالة لا تطلق في الشكوى منها ، وبلغت حداً أوجب تدخل الخارج ونحكمه فاضطرت الدولة قسراً الى تعديل الوضع فكان من نتائج ذلك بل من أكبر التدابير أنها أصدرت (خط كلكخانه) وهو فرمان التنظيمات في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م . وكان حفل العراق منه ضئيلاً ولم يطبق عندنا الا بعد أمد .

جاء فيه : أن التزام الشرع والعمل بأحكامه قد أوصل الدولة العثمانية الى أعلى مراتب الرقي ، وأدى الى الرفاهية والقوة والممران ، ولكنه وقع منذ ١٥٠ سنة بل من نحو ثمانمائة سنة صدور عن قوانين الشرع بسبب ما ظهر من غوائل متعاقبة وأسباب متنوعة ، فبدل تلك القوة بضعف وفقر ، وكان حال المملكة التي لا تقوم ادارتها على القوانين الشرعية لا تدوم بوجه ، فاتفق وضع قوانين جديدة من شأنها ان ترمي الى الأمن على النفس والعرض والمال ، فقررت التكاليف (الضرائب) ونظمت امور الجيش . ومن جملة ما جاء في هذا فرمان لزوم التصرف في وضع الضرائب وانتهاء أمر (الالزامات) ووضع حد لما جرت من ويلات ، وأوضح ما تولد في الضرائب وجبايتها من غدر وظلم ، فانتخدت قاعدة النسبة بين الضريبة ومالية المرم والقرية والممتلكات الأخرى ، وأعلن منع المصادرة أو الاخذ بلا قانون الى آخر ما هنالك^(٢) .

وفي هذا ما يعين الوضع مجملأ ، ومنه نعلم ان ادارة الضرائب كانت شرعية . ثم عرض لها ما عرض في العراق وغيره الا ان العراق اكتسب حالات خاصة في ضرائبه أيام المماليك وقبلهم ، وكان انقياده للدولة غير ممكن ، فلم يتسلط عليه الحكم التام بحذاقيره في كافة أدواره . وفي الحوادث المطردة

(١) دستور العمل لاصلاح الخلل ص ١٣٢ - ١٣٩ لكاتب جلبي .

(٢) ترجمة الدستور العثماني العتيق تحليل الخوري طبعه سنة ١٣٠١ هـ .

والتفصيلية ما يعبر بما هنالك . وتوضحت الحالة أكثر في عهد المشروطة
فعرفت الأوضاع المالية ، وتجلت للبيان بسبب نشر ميزانية الدولة والمذاكرات
عليها في مجلس الأمة (البرلمان) .

والضرائب في حالاتها هذه كانت الشغل الشاغل لرجال الدولة وأكابر
الفقهاء معاً ، فحاولوا في أوقات عديدة حل المعضلة بالنظر لما تستدعيه الحاجة
وما تتطلب من تشريع . بل إن الضرائب حتى في أيامنا هذه أشغلت دول
العالم ورجال الاقتصاد ، ولا تزال إلى اليوم محضلة عامة سواء في فرضها
أو طريق جبايتها مباشرة أو من طريق غير مباشر ، فأتخذت الوسائل . فلم
تقطع أمة في نهج ، ولكن تمارض آراء العلماء كئن ولا يزال وسيلة الانكشاف
ومدعاة الإصلاح .

والمراق لم يقف عند حالة في ضرائبه ، بل هي قديمة المهد في تحولها
كقدم دولة ، وإن هذه الدول توقف ادارتها على المال أو قل على الضرائب ، فهي
ركن دكين في الحياة ، وتكونت عندنا بتكون الدول ، وإنها مما أرشدت
إليه الفطرة وسأقت إلى قبولها طبيعة الحكومات وحاجة بقائها ، فلا زالت
عنصراً مهماً لا يستغنى عنه . واختلاف الاسم لا يغير أصل الوضع ، وكانت
بسيطة فتزايدت لما حدث من حاجة النفقات ، ولا تزال في توسع مستمر
لحد أن صارت الضرورة تدعو إلى أن تدبر الدول ثروات أفرادها أو تسلط
عليها بلا قيد ولا شرط إلا أن هذا لم يستقر بعد ، ولن يستقر والآراء العالمية
في تصادم من جراء القبول والرد ، وعلى كل حال رأينا الضرورات تدعو
إلى هذا التسلط ولو لدوام تلك الضرورات فيزول بزوالها .

وموضوع بحثنا ضرائبنا : فقد دخل الاسلام العراق وكان عبدالله ابن
مسعود أول من بعثه عمر (رض) على (القضاء) وعلى (بيت المال) في العراق (١) .
فعدّل في مفهوم الضرائب وسأقها نحو العدل والقدرية على الاداء « أو بالتعبير
الأولى جعل التكاليف الشرعية تابعة لمالية المرء وقدرته على أدائها ، ولم يأخذ

ضريبة بلا قانون الا ما كان معروفاً فأقرته • والفقهاء عندنا وقفوا عند تفسير ما قرره الشارع • واحتفظ كل مجتهد برأيه في هذا التفسير ، صاروا في الضرائب سيرتهم ، ولم يلاحظوا ما حدث من تطورات أو حصل من تجدد ، بل عدوا كل مخالفة خروجاً على الشرع وأحكامه ، محافظة على ما قرره الشارع ، واعتبروا الضرورات الناجمة في وضع ضرائب جديدة حالات زائلة ، ولكن بعض الحكومات طلعت في ابقائها بعد زوال الضرورة • فكان هذا الحرص مذموماً منفوراً • وهو محل البحث •

والتاريخ عيّن (وقائع الضرائب) (١) ومنها تعرف درجة التمديل فيها أو في الزكاة • ولكن الاحلاح فيما جرى أخذه في ماضي الايام أدى الى ضعف الدول واضطراب ادارتها من جراء وقوع النفرة والمشادة بين الشعب والدولة وعدم الانقياد والتذمر الزائد مما لا تحصى حوادثه فأدى الى اخفاء المال ، والركون الى التخلص من الضريبة بأي وجه كان • • • وأمر آخر وهو اكساب عداء الشعب ، فدامت الى أيام التنظيمات وما بعدها من المهد الشامي ، واستمرت بقاياها الى احتلال بغداد • وفي هذه كلها رأينا ان تكون نظرتنا سريعة توضع مكانة الضرائب أو كل ضريبة على حدة في عصورها المتواليّة ، ولا تتجاوز حدود الضرائب حذر ان يجمع القلم في التوغل أو يشذ عن الغرض الاهم •

والدول الاسلامية في ضرائبها في أواخر الدولة العباسية وما تلا ذلك من مغول وتركمان وعثمانيين حاولت اصلاح ماليّتها في محاولات عديدة لا سيما عند ما كانت ترى أن الضرائب غير متناسبة مع قدرة الاهلين على الاداء ، فكانت أوضاع التوتر مشهودة بين الحكومة والاهلين • وعليها معمول السياسة ، وان كل خلل وقع أدى الى نتائج متفاوتة • وربما سبب تدهوراً ودماراً في ماليّات تلك الدول أو في ثروات الاهلين ، ويفلّح أن يكون

(١) مثل ما جاء أيام معاوية في تاريخ (ابن واضح) المسمى باليعقوبي ص ٢٧٧ ، وأيام الحجاج ص ٤٤٣ وما سياتي ذكره في حينه •

الإعتدال مفقوداً وتدارك الخلل غير ميسر • والغرض الأجل أن تثبت
المجهود من الضرائب وما اذا كان التقدير حكيماً وبمقدار سديد أو كان غير
ذلك مما يدعو الى تفسير الحوادث السياسية والحربية وغيرهما •

وفي بحثنا تناول ضرائب عديدة منها ما يتعلق بـ (الاموال التجارية) ،
ومنها بـ (الحيوانات الأهلية) مما يسمى بـ (السوائم) ، أو ما يخص (النمط) و
(الحسبة) أو ضريبة الأشخاص وهي (الجزية) أو ما يتعلق بـ (الأرضين) من
مزروعات ومفروشات الى اخر ما هنالك ، الأمر الذي يجعلنا ندرك الماضي ،
ولا يزال بعض آثاره مشهودة وبقياء معروفة لحد الآن •

وعلى كل حال اذا كان لا يزال تاريخنا المالي غامضاً ، اتخذنا طرقاً متعددة
للكشف عنه ، وحاولنا ايضاحه بشتى الطرق • ورأيت ان أعين هذه المباحث ،
مع بيان علاقتها بالتاريخ السياسي لينجلى الموضوع المالي أكثر ، ومثل ذلك
التشكيلات المالية ، والادارية وما الى ذلك •

كل هذا لا يخلو من صفحات اذا فبست بميزانية الدولة أو مقدار
واردها ونفقاتها علم مقدار القوة المالية وبالتيمير الاولى ادركنا وضع الامة
المالى الأمر الذى يؤدى الى معرفة مالية الامة ولو بوجه التقريب أو الاستدلال
بها ومن حالات النقود •

وهذا يوضح ما فى التاريخ السياسى من عقد ويدعو الى حل مشاكل
تضاربت الآراء فيها ...

ضرائب الاموال التجارية

الاموال التجارية وتسمى بـ (عروض التجارة) تابعة للحاجة والرغبة ،
فلا تستغنى أمة بما عندها ، أو تكون غير محتاجة الى التصدير الى الخارج •
ولا شك أن هذا يولد علاقة بالضرائب وبالساسة والاقتصاد • وحالة العصور
التجارية والمقادير الواردة للعراق والمصدرة منه لانزال التدوينات فيها قليلة ،
الا أننا لا نشبه بما كان من سعة نطاق التجارة أحياناً وضيقها من أخرى •

وهكذا الحالات التجارية تاجعة لصلوات الالفه أو الفورة بين الممالك المجاورة من جراء تدخل السياسة في أمر التجارة ، فتمرقل سيرها أو تقسح المجال ، فلا ترى تجارة بممزل عن ذلك ، بل صارت مرتبطة ارتباطاً مكيناً بها وغير خالية من تأثير الدول أو تأثيرها الى هذه الايام . وصور الحل تعين الحاجة ، وتوضح الوضع .

ويحقق مكانة الضرائب عندنا ما جرى عليه العمل من أول الاسلام الى يومنا هذا مقرونا ببعض النصوص . ولايكفى هذا حتى نعلم ما كانت عليه الضرائب قبل الاسلام فيما يخص (الاموال التجارية) ولو مجملًا . فلم المامة لنعلم الوضع الراهن والتعامل المألوف وما دعت الحاجة الى مراعاته من اصلاح أو تعديل .

١ - المكس (١) :

هذه الضريبة جاهلية منفورة ، ندد بها الاسلام لما فيها من ظلم وحيف ، والمكس ورد قديما في اللغة العربية ، وتشترك معها اللغات السامية الاخرى ومنها اللغة العبرية جاء في التوراة في اسفار موسى (ع) في سفر التثنية حينما كان في النية أخذ مكس على البيوت .

ووجود المكس وقدمه في اللغات السامية لأقدم عصورها يدل على أن الادارة المالية للدولة قد اخترعت لها الضرائب (المكوس) لقوامها ، فهي أقدم مما تصور لتكوين الادارة . وقد أزال العرب المسلمون معالم الجور منها ، وإن الخلفاء - كما هو مشهود من وقائع عديدة - اوصوا بالاهلين خيراً وأمرؤا بالرفق ، وأن تجبى الضريبة في أوقات يستطيعون التأدية فيها فلا يخرجون الناس أو يكلفونهم فوق طاقتهم ، فكانت تؤخذ منهم كواجب شرعى وضرورة لازمة لادارة الدولة وقوام أمرها . والاتجاه السابق يصير بالحالة ويمكن من المعرفة العلمية الصحيحة .

(١) صحاح الجوهري ج ١ ص ٤٧٧ وتاج العروس ج ٤ ص ٢٤٩ ر ج ١٠ ص ٧ والقاموس المحيط مادة (مكس) وهذه اللفظة بالعبرية (مكس) وبالآرامية والاشورية (مكسا) .

والمكس قديم لا يدرك أوله بالتبسيط ، وتمين مدلوله اللفظي ومدوناتها
والحوادث التاريخية وما تناقلته الأثر العربية ، ومن ثم يعرف الوضع القانوني
ويوضحه مجرى الضرائب لمختلف المصور فيؤكد مفهوم هذه الضريبة .

جاء المكس في اللفظ بمعنى الجباية وبمعنى الضريبة التي يأخذها المكس
أو العاشر ويقال له (العشار) أيضاً ، ويفهم منه القسر والكره أو المأخوذ
كذلك . و(بت المكس) محل الجباية . ولا يقصر مدلوله على ما يؤخذ على
الأموال التجارية التي تمر بالعاشر من بلد إلى آخر بل يشمل الأموال التجارية
التي تباع في الأسواق ، فيؤخذ عليها المكس دراهم معدودة ، ويطلق عليها
(العشور) دون تفريق بسبب الملازمة لمقدار الضريبة . وجاء المكس موضحاً
في قول الشاعر جابر بن حني التغلبي :

وفي كل أسواق العراق تناوة

وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم (١)

فكان العشر يؤخذ على الأموال التجارية التي تمر بالعاشر وعلى
البياعات في الأسواق عن كل سلعة تباع يؤخذ درهم . والاتاوة كالمكس
بلا فرق ، وتأتي بمعنى ما يؤخذ كرهاً ، ومن ذلك كله يفهم أن هذه الضريبة
تؤخذ من أرباب الأموال ، يفعلها ملوك العرب والمعجم في الجاهلية وسنتهم
فيها العشر ، فكانت مما أبطله الإسلام وغلظ في الإنكار على أخذها ، فهي
ضريبة جاهلية (٢) .

ذكرها الفقهاء في معرض بيان العشور وأحكامها في الإسلام ، وهنا
لم يفرق بين ما يؤخذ على التجارة الخارجية والداخلية للموافقة في الحكم أو
لشمول الاسم .

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة جاء ذكرها في كتاب (شعر
النصرانية قبل الإسلام) ج ١ ص ١٨٨ عن معجم البلدان ومعجم ما استعجم .
وتوفي هذا الشاعر نحو سنة ٥٦٤ م .

(٢) كتاب الأموال للإمام الحافظ الحجة عبيد القاسم بن سلام المتوفى
سنة ٢٢٤ هـ - ٨٢٨ م نشره الاستاذ محمد حامد الفقي من علماء الأزهر .

لم يفرق بين العشر والمكس قبل الاسلام الا ان العهد الاسلامي بدل
 الاوضاع . جاء الشرع بالزكاة والحراج فدخل ضمنها (العشر) . تولد
 من الحقوق المتقابلة ومن العرف المحلي ومن توجيه النصوص الشرعية .
 وفي كل احواله رفع الجور والظلم المشهودين في المكوس ، وخفف وطأة
 هذه الضريبة وأزال ما يدعو الى التذمر . فقد قبلها بتحوط زائد ، وآراء
 الفقهاء والنصوص الشرعية مما أخرجها عن مدلولها الجاهلي . واذا كانت
 المصروف قد عدلت فيها أو تجاوزت حدودها الشرعية فهذا مما ستتناوله في
 حينه .

ان النصوص لمختلف المصور تميّن التطور الحاصل ، الا أننا نقول : ان
 التدوينات لم تكن متوالية ومعيّنة لكل عصر باطراد ، وبالاخص في أواخر
 الدولة المباسية وما بعدها ، لاسيما أن الفقهاء لم يتعرضوا في الغلب
 الا لما فرضه الشرع وعدوا كل ما هو خارج عن ذلك ظلماً . وجاء في
 المبسوط :

« والذي روى من ذم العشار محمول على من يأخذ مال الناس ظلماً
 كما هو في زماننا ، دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة ^(١) » .
 ومثله في الاحكام السلطانية لابي يعلى المتوفى في سنة ٥٤٥٨ هـ - ١٠٦٥ م ،
 فمن السهل ان نعرف ما جرى عليه الامر في المهود الاسلامية الاولى الى
 أيام أبي يعلى ، ومن بعده مثل السرخسي . ولم يبق لنا الا كتب الفقه وبعض
 الآثار التاريخية كمسالك الابصار وصبح الاعشى وبعض المدونات مما سنوضحه
 في محله . فالمشور اكسبت أوضاعاً غير مطردة ونالت تحولات كثيرة فلم
 تستقر على وضع لاسيما في العهد العثماني .

عهد الخلفاء الراشدين

هذا من خير المهود جاء بالمثل الاعلى . حدثت في العراق وغيره

(١) المبسوط للسرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ - ١٠٩٠ م ج ٢ ص ١٩٩ .

حوادث كانت تتعلق بالضرائب ، فصارت الوسطة في الحل المقبول ، وأثرت في العالم الاسلامي ولم تقف عند العراق وحده لما احتوت من نظرات صادقة وتدفقات حكيمة واسترشاد بشرع قويمة بحيث صارت أصلاً يرجع اليه ، وعدت كل مخالفة ظلماً وخروجاً على احكام الشرع .

والعراق في حاله الواقعية كان كبير المطالب وافر المشاكل ، فاستدعت قضاياه حلاً ، فتكونت من هذه الحلول مجموعة مشي عليها المسلمون في مختلف أقطارهم وعصورهم . دامت مرعية ، فاستمرت الى وقت قريب منّا ، بل لاتزال آثارها مشهودة .

وهذه انضمت اليها آراء الفقهاء ، فتوضحت ، واقرنت باجتهادات الخلفاء فصارت معمولاً بها ، ويتبين فيها وجه الصواب بسبب هذه التجارب ، أو اقتضت التعديل وهكذا .

كان عمل الخلفاء الراشدين في المقام الاول ، ومنه عرف غرض الشارع وساروا قدوة العصور ومحل استرشاد الخلفاء النالين والوزراء ورجال المال فبين ما هو الارفق بالمصلحة والجدير بالاخذ .

وأصل هذه ان أبا موسى الأشعري كتب الى عمر بن الخطاب (رض) :
 « ان تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر . »

فكتب اليه عمر (رض) : « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، وليس فيما دون المائتين شيء . فاذا كانت مائتين ففيها خمسة » وما زاد فحسابه . اهـ .

وهذا في الاموال التجارية التي تذهب الى الخارج . ويقال لها اليوم (الكسرك) ، وليس في كل الاموال . وأول من قام بحجاية المشور هو زياد ابن حدير الاسدي . وكان على عشور الشام والعراق^(١) .

(١) كتاب الحراج للإمام ابي يوسف ص ٩٨ طبعة القاهرة سنة ١٣٠٢ هـ .

وجاء في كتاب الاموال انه سئل زياد بن حدير من كنتم تعتشرون ؟ قال : ما كنّا نمشّر مسلماً ولا معاهداً وانما نمشّر تجار الحرب كما كانوا يمشّروننا اذا أتيناهم^(١) ، وفي هذا النص مخالفة لما سبق بيانه .

وكذا (أهل منيع) قد صالحوا على العشر = فصاروا يأتون بتجاراتهم الى بلاد الاسلام . وجاء ايضاح هذه الضريبة في مبسوط السرخسي ، وبين تحليلها فقال : ان (المسلم) حين أخرج مال التجارة الى المفاز فقد احتاج الى حماية الامام ، فثبت له حق أخذ الزكاة منه لاجل الحماية كما في السوائم يأخذ الامام الزكاة لحاجته الى حمايته . وكما ان المسلم يحتاج الى الحماية فكذلك (الذمي) بل اكثر ، لان طمع اللصوص في أموال أهل الذمة أكثر وأبين . ثم أوضح ما يؤخذ من المسلم بالوجه المذكور ، وبين انه اذا وجب أخذه من الذمي يضمنف عليه كصداقات بني تغلب وأما (أهل الحرب) فالأخذ منهم كان الاقرب الى مقصود الامان واتصال التجارات أن تعاملهم بمثل ما يعاملوننا به ، ورجح أن يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من أهل الذمة اذا لم يعرف ما يعاملوننا به^(٢) .

هذا = وآراء الفقهاء لكل مذهب معروفة ، فلا محل للاطالة الا فيما نبته التاريخ في عصوره الاخرى مما يؤدي بنا الى معرفة التطورات واتجاهات هذه الايام في الكمارك وأوضاع الأمم الاقتصادية والمالية فيها .

٢ - العهد الاموي

والضرائب في أيامهم لم تختلف كثيراً عما كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين ، وانما كانت تجرى بعض الامور الغامضة فتدخلها آراء الفقهاء ، وصارت هذه الضريبة تؤدي على طريق الوجوب بالنظر للمسلمين وغيرهم ، ويدخلها بعض الاجحاف ، فكتب عمر بن عبدالعزيز (رض) الى عدي ابن

(١) كتاب الاموال ص ٥٢٩ .

(٢) المبسوط ج ٢ ص ١٩٩ .

أرطاة أن يأخذ العشور ويكسب بما يأخذه البراءة وأن لا يستوفي من المال
ولا من ربحه لسنة واحدة ، ويأخذ من غير ذلك من المال الذي يمر به •

وهكذا كتب الى زريق بن حيان^(١) :

• من مر بك من أهل الدمة فخذ ما يدرون في التجارات من كل
عشرين ديناراً ديناراً واحداً ، فما نقص في حساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنائير
فان نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منه شيئاً • • اه •

وفي هذا تحديد الحد الأدنى ، وفي كل احوال هذه الضريبة لم تخرج
عن صفتها الشرعية واختيار ما يصح العمل بموجبه • وعلماء العراق كانوا
يرون ان ضريبة أهل الذمة تابعة لتصاب الزكاة • والوفائع لم تعين دائماً
تاريخ كل تبدل يقع ، وغرضنا بيان المجرى • وقول صاحب « الحضارة
الاسلامية في القرن الرابع الهجري » ان هذه الضريبة غير جائزة في
الشريعة وانها عشر وما يدفع معه ربع عشر غير صواب ، وتفصيله ما مر فان
الزيادة او النقص مؤخراً كان تابلاً للحاجة أو الاتفاق الجديد • وجاء ذلك
في وقت تالي لم يمهّد في أيام الخلفاء الراشدين والامويين^(٢) • • ومن وقائع
المهد الاموي ما جاء في تاريخ ابن واضح أيام معاوية والحجاج^(٣) •

العشارون - عشائر الابل :

كان اول العشارين في العراق والشام (زياد بن حدير^(٤)) ، ومن
العشارين (أنس بن مالك^(٥)) • وكانا في أيام عمر (رض) واشتهر في الابل

(١) كان على عشور مصر كما في كتاب الحراج للامام ابي
يوسف (رض) ص ١٦٣ •

(٢) الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ص ١٩٧ •

(٣) تاريخ ابن واضح اليعقوبي ص ٢٧٧ و ٤٤٣ •

(٤) تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٣٦١ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ٨٩
طبعة اوربا وكتاب الحراج للامام ابي يوسف (رض) ص ١٦١ وما بعدها •

(٥) طبقات ابن سعد ج ٧ ص ١٠ وكتاب الحراج للامام ابي يوسف
وغيرهما •

(أس بن سيرين) ، وكان والده من سبي (عين النمر) ، ولد قبل وفاة عثمان (رضي) سنة ^(١) . وفي يوم ابن الزبير صار (عشار الأيلة) ، فقد كان اسمعيل أس بن مالك على البصرة فأرسل إلى مولاه أس بن سيرين ، فقال : أتريد أن تجعلني عشاراً ، والعشور من أخبث ما عمل الإنسان ؟ فهاه أس بن مالك وقال له : أما ترضى بكتاب عمر (رضي) فأعلمه عليه ^(٢) . وتوفي سنة ١١٨ هـ - ٧٣٦ م أو سنة ١٢٠ هـ ، وهو تلميذ ثقة .

والظاهر أن مشهده هو المعروف بـ (مشهد العشار) ، وسمى بهر الأيلة بعد خراب مدينة الأيلة بـ (العشار) ، كما جاء في أخبار البلاد ودائرة المعارف للسنائي وزاد المسافر و(ساحننامه حدود) . ونهر الأيلة هو نهر العشار المعروف اليوم ^(٣) .

٣ - العهد العباسي الاول

في هذا العهد استولت الدولة العباسية على ما في يد الدولة الاموية ، ففقت عليها وتكونت في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٢ هـ - ٧٤٩ م وجعلت قاعدتها في العراق . ولم يمس مدة حتى هدأت الحالة ، وقامت الثروة ، وتمكنت التجارة ، وزادت مالية الدولة ولم يمس عهد الخليفة المنصور حتى بلغت مدخرات الدولة مقداراً كبيراً ، فكانت الضرائب على القاعدة الشرعية ، لاسيما وان هذه الدولة قامت على أسس أنها حمية الشرع وأنها أحق به وأمله .

جرت الضرائب على ما كانت عليه ، ومن جعلتها ضرائب الاموال التجارية ، فمضت على النهج الممارس المقبول مدة ، ولم تر الدولة ضرورة لوضع رسوم جديدة ، بل كانت في غنى عن ذلك بما يجبي اليها من الاقطار

- (١) تهذيب التهذيب ج ١ ص ٣٧٤ وطبقات ابن سعد ج ٧ ص ١٥٠ .
- (٢) كتاب الخراج للإمام أبي يوسف ص ١٦١ .
- (٣) جريدة (البلاد) البغدادية . كتبت فيها مقالات بتاريخ ٦ و ٩ و ١١ آذار سنة ١٩٣٨ م أوضحت فيها عن الأيلة والعشار .

الآخري ، وفتحت لها الابواب من كل صوب ، وما وضع من الضرائب الجديدة لا يعد شيئاً يذكر .

لم تخل دولة من تقلبات وتطورات أو حوادث طارئة ، بحيث يحتل الوضع ، ولا يمشي على أطراف في السياسة وفي المالية وفي سائر أحوال الإدارة . والوقائع التاريخية في مختلف صفحاتها تميز ذلك « فان الضرورة أو الحاجة الى المال قد تدعو الى تقرير ضرائب جديدة أو تزيد المقرر . وهذه قد يكون لها مبرر من مصلحة أو ضرورة حرية أو أحوال طارئة أو مفاجئة أو لا يكون لها مبرر سوى الحرص والنهم ، بل قد يكون السبب ناجماً من تضخم في الإدارة وفي الموظفين ، أو الاسراف والتبذير في أموال الدولة . وقد تتجمع هذه الأمور كلها أو جملة منها ، مما دعا الى التدهور وحدث التغلب على الاقطار ، فتكاثر وعم خطره » حتى شمل السيطرة على الخلفاء أنفسهم بلا قيد ولا شرط ، فتحكم التغلبة ما شاؤا ، وصار الخلفاء لا يدون حراكا .

ومن ثم احتل أمر الضرائب مما بعد من مباحث التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة العباسية في أدوار حياتها المختلفة « الا ان موضوعنا يتناول ضرائب الدولة في الاموال التجارية من تاريخ تكون الدولة العباسية الى أن حدث التغلب . ثم نبحث عن أيام التغلب وهكذا حتى انقراض الدولة العباسية .

اختلفت الضرائب في اول الدولة عما هي عليه في آخرها « فكانت الضرائب التجارية في أول الامر على حالتها ، ولم يكن للدولة عزم على التبديل وهي في غنى عنه ، بل النزوع كان مصروحاً الى الإدارة القويمة . فقد عرف عن أبي جعفر المنصور انه كان يلزم النظر في الخراج والنفقات بنفسه كل يوم « وان المأثور عنه انه عد من أركان الملك . خراج يستقصى ، ولا يظلم فيه الرعية « فهو في غنى عن ظلمها . ومن أوامره لبعض عمال الخراج : الزم الصحة يلزمك العمل . « وقال لآخر : « لملك تقول في نفسك : من

عال بعدها فلا اجبر + فهدده بقوله : لئن تعرضت لذلك لأبلغن من عقوبتك ما تستحقه ، ومن آخر وصاياه لولى عهده (المهدي) :

« لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً » اه .

ومن وصايا الخلفاء ان هارون الرشيد دخل عليه بعض عمال الخراج فقال ليحيى وجعفر - وكانا عنده - اوصياه : فقال يحيى : وفر واعمر وقال جعفر : انصف وانتصف فقال الرشيد : اعدل وأحسن^(١) .

ولا شك انه يريد الخلفاء اتقان العمل وان يمنح ولى العهد من الاسراف ، ومثل هذه الكلمات كانت قاعدة الدولة فى أمر مالىتها + ووصايا الخلفاء معروفة ، وكذا يقال فى وصايا العلماء فلم يدخروا وسعاً فى النصيحة .

وفى هذا العهد توضحت الضرائب أكثر واكسبت وجهة علمية ، وأتقن الفقهاء ورجال المال موضوعها ، فظهرت مدونات خالدة فى الخراج وكتب الاحكام السلطانية وكتب الفقه وغيرها من الآثار التاريخية . فكانت سيرة الضرائب قانونية واستقرت آراء الفقهاء « فترجع ما كان صالحاً » أو دعت المصلحة لقبوله ، أو افترضت الضرورة مراعاته ، أو كان ذلك مما عمل به أرباب المذهب الفقهي ، فتكاثرت المؤلفات وصارت محل الاسترشاد للخلفاء والملوك للأخذ بالأولى . فعرف الموظف المالى حدود مهمته ، وعلم دافع الضريبة ما ترتب عليه ، وعاد الخروج على المرسوم التصرعى معلوماً .

وهنا يلاحظ ان الدولة ، اذا كانت تحتاج الى المال فى قوام أمرها وادارة شؤونها ، وان زيادة الضرائب ضرورة لا مندوحة منها ، فلا يجب عنا ان هذه الضرورة يجب أن تقدر بقدرها ، فلا تتجاوز فى الحرص الى ما وراء ذلك والا كان عسفاً وظلماً . وجاءت الشريعة الفراء بالمنع وأن لا توكل أموال الناس بالباطل ، فقامت هذه الدولة بحماية الشرع وتوثيق أحكامه

(١) الكامل لابن الاثير ج ٦ ص ٧٨ .

بين الناس ، فلا يؤمل أن تنتهك حرمة وتحالف مقرراته ، فمشت على ذلك مدة .

وكان الخلاف في أخذ الضرائب تاباً في الغالب للأخذ برأى فقيه وتوجيه . وموضوع بحثنا (الضرائب التجارية) والمذاهب الإسلامية فيها معروفة ، وقد سبق أن ذكرت نقلاً عن المبسوط ما يقتضيه المذهب الحنفي والعمل به وأما ما يتخلله المذهب الشافعي فقد ذكره القلقشندي بقوله :

• يؤخذ العشر من بضائع تجار الكفار التي يقدمون بها من دار الحرب إلى بلاد الإسلام إذا شرط ذلك عليهم . والمفني به في مذهب الشافعي (رض) أن للامام أن يزيد في المأخوذ عن العشر ، وأن يفتس عنه إلى نصف العشر للحاجة إلى الازدياد من جلب البضاعة إلى بلاد المسلمين وأن يرفع ذلك عنهم رأساً ، إذا رأى فيه المصلحة . وكيفما كان الأخذ فلا يزيد فيه على مرة من كل قادم بالتجارة في كل سنة . حتى لو رجع إلى بلاد الكفر ثم عاد بالتجارة في سنته لا يؤخذ منه شيء . إلا أن يقع التراضي على ذلك ...

أما الذي عليه الحال في زماننا فانه يؤخذ من بضائع التجار العشر مع لواحق أخرى تكاد تكون نحو المرتب السلطاني . أما أموال المسلمين من التجار فيؤخذ منها المرتب السلطاني على ما توجه الضرائب . وقد عمت البلوى بهذه المكوس وخرجت في التزبد عن الحد ودخلت الشبهة في أموال الكثير من الناس بسببها . . . اهـ (١)

قال أبو يعلى وهو على مذهب الامام احمد بن حنبل :

• فأما أعشار الاموال المنتقلة في دار الاسلام من بلد إلى بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ، ولا يسوغها اجتهاد ، ولا هي من سياسات العدل ، وقلما تكون الا في البلاد الجائرة . . . فاذا غيرت الولاية احكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبر ما فعلوه ، فان كان مسوغاً في الاجتهاد لأمر اقتضاه لا يمنع الشرع منه وان كان غير مسوغ في الشرع ولا وجه له في الاجتهاد ، كان حيقاً مردوداً

سواء غيروا الى زيادة أو نقصان ، لأن الزيادة ظلم في حقوق الرعية ، والنقصان ظلم في حقوق بيت المال . اهـ^(١)

وقال الحافظ المنذرى :

• أما الآن فانهم يأخذون مكسا باسم (العشر) ومكوسا آخر ليس لها اسم ، بل شيء يأخذونه حراماً وسحقاً^(٢) . اهـ .

ولا شك انه يشير الى أن التصرف بأموال الرعية غير مقبول شرعاً بل حرام ، الا أن الأخذ قد يكون منوطاً بالمصلحة أو لحاجة نزلت منزلة الضرورة .

ومن ثم نرى اختلاف وجهات النظر في هذه الضريبة تابعا لسعة التفكير في المصلحة وضيقه . وكل ما يقال هنا ان الاختلاف مذهبي ، ومبررات الأخذ معروفة ، ولا تسوغ الزيادة ولا النقصان الا للضرورة اقتضت أو مصلحة دعت . وأما المكوس الاخرى فمتفق على بطلانها .

١ - المكوس :

ان التأثير بالشرعية وصيغة الدولة العباسية الدينية كان مما يمنح قبول المكوس الجاهلية ، بل لم يخفى بالمرء أن تعاد بعد أن علمنا ما علمنا من تنديد الاسلام بها والمنقرة منها قديماً وحديثاً . الا انه عرضت أحوال وحدثت وقائع وتورات اضغطرت الدولة الى المال . وكل هذه لم تغير الترتيب المالي والأوضاع الراهنة والمعهود . ولم تؤد الى الزيادة في الضرائب الشرعية المألوفة ، ولكن توالى هذه المزعجات ودوامها أحيانا مما ضعف خالة المالية ، واحتاجت الدولة الى المال ، وللضرورات مبررات .

ومن جهة أخرى تضخمت الادارة وزاد الاسراف والتبذير وتكاثر التقلب ، فنقصت المالية بل اختلت . ومن ثم تولدت بعض الضرائب أو جرى

(١) الاحكام السلطانية ص ٢٣٠

(٢) الاحكام السلطانية ص ٢٣٠

التشديد والتضييق في أخذ المقرر ، فاختل التوازن المالي وتنوع الظلم ، ولم يجر القوم على قاعدة التشذيب والتصفية في الموظفين ولا راعوا قاعدة الاستطاعة في الجباية ولا بالوا بوصايا الخلفاء ولا بنصائح العلماء .

ونهما في هذه الحالة (ضرائب الاموال التجارية) . وكل ما علمناه انه لم يحدث تبدل فيها ، فلم تزد عن المهود في الاموال الواردة من دار الحرب ، ولعل ذلك كان ناجما من الحقوق المتبادلة أو خشية أن تقطع العلاقات ، أو تؤول لشئ التأويلات . والتجارة مرتبطة بالسياسة من وجوه ، كما أن التجار سيطروا في حوادث كثيرة ، وبرهنوا على قدرة مشهودة أيام ضعف الدولة وقاوموا الحيف . وأما في أيام قدرتها فان الضرائب لم تكن قاسية ولا ولدت تدمرا .

٢ - انواع المكوس :

وجل ما رأيناه أن شوهدت بعض أوضاع غير قانونية وغير متعامل عليها فصح أن يطلق عليها لفظ (المكوس) تنديداً بوضعها وبيان أنها غير مشروعة ولا مقبولة .

وكانت الدولة العباسية من تاريخ تكونها قد قصت أدوارا ، وعرض لها بعض الاعتلال ، وزاد أحيانا وتفاقم الخطر . وكان من المأمول استعادة السلطة والقضاء على التغلب ، ولكن فرط الامر وحدث تغلب البويهيين . وأشهر ما عرف من المكوس :

١ - ضريبة الخوانيت والأسواق ، وهذه أول مكس أخذ على الاموال التجارية في بغداد سنة ١٦٧ هـ - ٧٨٣ م في أيام الخليفة المهدي ، قال ابن واضح البقوي :

« وأمر المهدي بجباية أسواق بغداد » وجعل عليها الاجرة ، ووكل سعيد الحرشي^(١) بذلك ، فكان أول ما جبيت أسواق بغداد ، اه .

(١) الحرشي بضم الحاء كما في الخطيب والسهماني وابن الاثير . وورد الحرشي في تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٤٨١ . طبعة اوربا (والظاهر انه غير صواب) .

وجاء في تاريخ بغداد للخطيب : ان الخليفة أبا جعفر المنصور لم يضع على الاسواق غلة حتى مات . فلما استخلف المهدي أشار عليه أبو عبيد الله بذلك ، فأمر فوضع على الخوانيت الحراج ، وولى ذلك سعيد الحرسي سنة ١٦٧ هـ^(١) - ٧٨٣ م .

وأبو عبيد الله هذا هو مساوية بن عبيد الله وزير المهدي^(٢) . ويقال أشار بوضع هذه الضريبة في أول الامر . ولم يقرها الخليفة الا في التاريخ المذكور . وتسمى بـ (ارتفاع الاسواق) ، ويقال لها اليوم (أرضية) أو (رسوم البيعة) .
٢ - المؤن . هذه زادت في أواخر هذا العهد وأصلها هدايا فاكستبت شكل رسوم مقررة . وكل ما زاد عن المقرر الشرعي مكس .
٣ - الاعتشار على الاموال المنقلة في دار الاسلام :

هذه تعتبر شرعية بتحوطات وعدّها آخرون (مكس) . ومراً انها ليست من المكوس في شيء الا على رأي بعض الفقهاء . وما سماه الاستاذ جرجي زيدان باسم (المكوس والمراسد) فانه من ضرائب الاموال التجارية المعتادة . وهكذا ما دعاه بـ (أعشار السفن) ، الا ان ضريبة الطرق والمعارب برية وضريبة أعشار السفن نهريّة وبحريّة^(٣) . والنفصيل لا يغير ماهيتها . وقد توضحت فيما مر .

والمكوس لم يكنف العلماء في التنديد بأمرها وانما حاول بعض وزراء الدولة في القسم الاخير من هذا العهد رفعها عن الناس ، فقام الوزير علي ابن عيسى فمارس فعلاً أمر النائها ، قال مخاطباً عماله :
• لا رخصة عندى ولا هودة في حق من حقوق امير المؤمنين أغضى عنه ، ولا درهم من ماله أسامح فيه . ولا تقصير في أمور العمل اصبر لقريب أو بعيد عليه . ولا تكن باظهار أمر جميل في ذلك أشد عناية منك بانصاف الرعية والعدل عليها ورفع صغير المؤن وكبيرها عنها . اهـ^(٤)

- (١) تاريخ بغداد للخطيب ج ١ ص ٨١ .
(٢) جاء ذكره في تاريخ ابن واضح والطبري وتواريخ اخرى .
(٣) تاريخ التمدن الاسلامي ج ٢ ص ٩٣ و ١٢٤ وج ١ ص ١٧٨ .
(٤) تجارب الامم ج ٥ ص ٢٧ .

وفي هذا ما يبين الحالة في أواخر أيام الخلافة قبل التغلب على الدولة في عاصمتها . فإذا كانت حجة المكوس شرعية في الأصل وكان وضعها لضرورة ماسة وحاجة قوية مشروعة ، فلاريب أنها قد انقلبت في الأغلب الى مكس بأن طمعت الدولة في أخذها وثابتت على استيفائها بل حرصت على جبايتها ولم تر من الصحيح تركها حتى ولو زالت الضرورة الداعية . وهكذا يقال في كل ضريبة وضعت لدفع غائلة أو سد حاجة ثم استمر القوم على أخذها .

٤ - عهد التغلب

١ - أيام البويهيين :

من حين ظهرت الدولة العباسية قامت عليها نورات فأخذتها ، وازعتها بعض الأمطار سلطها ففضت على أكثرها ، وحولت أخرى أن تكون مساحبة الأمر فخذت ، ولم ينجح إلا القليل . والقدرة كانت مكينة ، والدواة في نشاط ، والخلفاء أصحاب مواهب فائقة وإدارة بوية . وكانوا ينفذون تامه ، وبرهوا على قدرة وعلى حسن إدارة في وفاق عديدة ، فمضت مدة والسلطة بينهم والاتباع حليفهم والحزم أليفهم ، إلا أن البقاء غير مخلوق لمخلوق ، فظهر الخلل في هذه الدولة من حيث أمنت وتسرب الانحلال من حيث وثقت .

بدأ التغلب بين ظهرانيها وزاد حتى تقافم . وتحكم أمراء الدولة في الخلفاء وكان المتوقع أن يصحرو الخلفاء من غفوتهم أو ينوبوا الى رشدهم ، إلا أنهم تولتهم نومة عميقة الى أن فرط الأمر واستحالت العودة . ومن ثم استولى المنفلون في الخارج وهم (البويهيون) على (متغلبة الداخل) فسيطروا على الكل . دخلوا بغداد في ١٢ جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٥ م واستولوا على مرافق الدولة وماليتها وكل شيء فيها .

راجعنا تواريخ عديدة فوجدنا المؤرخين قد اتفقت كلمتهم على أن الضرائب زادت على المعهود وخرجت عن المقرر الشرعي وصارت (مكوساً)

غير قانونية • ومن استطلق هؤلاء المؤرخين تقطع بأن هذه الدولة تسلطت على جميع المرافق وأبقت الخلافة اسماً ، واستقلت الخلافة لتمكين سلطتها وتوسيع ادارتها وتضخمها بما لا مزيد عليه • فصارت موارد الدولة لا تكفى للإدارة المزدوجة ، فطلبوا من دافع الضريبة ما لا يطاق • ولا شك أن اضطراب المالية كان نتيجة ضرورية لتلك الحالة ، فلم تأت الدولة البوذية للتنظيم ولا لتدبير أمر الخلافة وانفاذها مما كانت فيه ، وإنما المقصود استفادتها ، فماذا فعلت لئلا يسد جرحها ؟

لأيهما في هذه الحالة استطلق المؤرخين أو استطلاع آراء السياسيين أو اتخاذ الوسائل للمعرفة الفاضلة أو المحتملة ، وإنما يكفى أن تنظر إلى الضرائب لنفسنا لما هنالك ، فهي مرآة الأحوال وطريق التبصر لما وراءها • وضرائب الأموال التجارية لا تخرج عن هذا التأثير ولا تكون بنجوة • وكانت هذه الضرائب مقصورة على ما يسمى بالتجارة الخارجية ، ثم دخلتها تغييرات فصارت تشمل ما ينقل من أموال التجارة من مملكة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر ، فكان لذلك وجه ، فلم تتجاوز هذه الأوضاع ، وقبلت بتحويلات • فماذا حدث في أيام هؤلاء المتغلبة ؟

أبقت هذه الدولة المؤلف من الضرائب حتى ما كان أيام ظهور متغلبة أمراء الدولة العباسية ، وكان المأمول أن تعود الضرائب إلى ما كانت عليه سرعاً ، وهي الضرائب القانونية ، ولكنها في أيام البوبيين زادت على خلاف المتوقع • وهذه الزيادة لم تستقر على حال ، وإنما اكفى العلماء والمؤرخون بقولهم أنها زادت على المقرر ، وذلك من جراء أن هذه كانت متبدلة ولم تقف عند حدود مستقرة • فقد ذكرنا أن (عروض التجارة) ليس من حق الدولة التدخل في أمر زكاتها أو استيفاء الضرائب عنها ، وعينا الأسباب الداعية لبعض النقهاء في قبولها بتحويلات • فكانت في أيام هؤلاء زادت زيادة غير قانونية ، وقررت (ضرائب جديدة) مما يصح أن يسمى مكساً حقيقة • وتلخص الضرائب التجارية فيما يلي :

أولاً : الزيادة على المقرر ، وهذا تبدل كثيراً ، فليس له حدود مقررة .

ثانياً : وضع الضرائب الجديدة :

- ١ - على المصنوعات الداخلية ، وتدرجوا في أخذها .
 - ٢ - على المنتجات كالمكيلات من حنطة وزيت .
 - ٣ - على سائر المبيعات المستهلكة في سوق الدقيق ومقالى الباذنجان و (البسمة) .
 - ٤ - على السميريات في الشارع ، والحمالين الذين يرفعون التمور الى السفن .
 - ٥ - على الذبحية ، من اليهود خاصة .
 - ٦ - على المدابع .
 - ٧ - على السمك .
 - ٨ - على سوق الحبل والجمال والقم .
 - ٩ - على الملح .
 - ١٠ - الخصاص في بعض التجارات ، فجعل خاص الأمير عضد الدولة .
- وهذه لم يسبق أخذ الضرائب عنها والغالب انها دامت مدة طويلة وان الالتئام احياناً لم يطل أمده . واذا كانت بعضها موجودة في أيام الباسيين ، فانها لم تستقر الا في أيام البويهيين ، وغالب ما تأسس كان في عهد عضد الدولة المتوفى سنة ٣٧٢ هـ - ٩٨٢ م وهذا تجاوز في الضرائب الحد وقسا فهو الناس . قال في المنتظم :
- « أقام مكوساً ، ومنع أن يعمل الآلة ، وأثر آثاراً من الظلم » (١) اه .
- وفي الكامل ما نصه :
- « ... أحدث في آخر أيامه رسوماً جائرة في الأسلحة والضرائب على بيع الدواب وغيرها من الامتعة وزاد ما تقدم ، ومنع من عمل الثلج والقر ، وجعلها منحجراً للخاص ، وكان يتوصل الى أخذ المال بكل طريق » . اه (٢) .

• (١) المنتظم لابن الجوزي طبعة حيدر اباد دكن ج ٧ ص ١١٦ .

(٢) الكامل لابن الاثير ج ٩ ص ٨ . ومثله في كتاب الشذرات ج ٢ ص ٧٨ .

يؤيد هذا وأكثر ما ورد في ذيل تجارب الامم :

« زاد في المساحة واحداً في عشرة بالقلم وأضافه الى الأصول وجعله رسماً جارياً واستمر الى هذه الغاية في جميع السواد » وأحدث جبايات لم تكن ، ورسوم معاملات لم تصد ، وأدخل يده في جميع الارحاء وجبى ارتفاعها ، وجعل لاهلها شيئاً منه وأدخل يده في وقوف السواد ... وقرر على اسواق الدواب والحمر والجمال عما يباع فيها من جميع ذلك وفعل في ضرائب الامتعة الصادرة والواردة ما زاد فيه على الرسوم القديمة ، وحظر عمل التليج والقر ، وجعلها متجراً للخاص وكانا من قبل مطلقين لمن يريد عملهما والتاجر فيهما ... ولعل صاحب التاريخ قصد بإيراد هذه الاخبار بيان ما توسل به في اقامة وجوه المال واستباط يانبيه . ولا خير في مال يسوء ذكره ويحبط أجره^(١) مع انه حين عقد له الخليفة الطائع لله عهده قال : « أترك بما أمرك الله به ، وأنهاك عما نهاك الله عنه وأبرأ الى الله مما سوى ذلك ، انهض على اسم الله ... »^(٢) ، امر يخالف المذهب المعقود له .

ومما نعت به عضد الدولة :

« ينظر في الدينار ، وينافس (ينافس) في القيراط ، وأقام المكوس وأثر آثاراً من الظلم^(٣) ... »

وغالب الضرائب من مبدعات عضد الدولة . ولم تجد ضريبة جائرة الا ولها أصل في أيامه أو أيام أخلافه . ومنهم صمصام الدولة فقد جاء في المنتظم :

(١) ذيل كتاب تجارب الامم للوزير ظهير الدين ابى شجاع محمد ابن عبدالله بن ابراهيم الروذراورى ، وكان ولي من سنة ٤٧٦ هـ - ١٠٨٣ م الى سنة ٤٨٤ هـ - ١٠٩٠ م وطبع في مصر سنة ١٩١٦ م ص ٧١ .

(٢) المنتظم ج ٧ ص ١٠٠ .

(٣) المنتظم ج ٧ ص ١١٦ .

• فى هذه السنة - ٣٧٥ هـ - ٩٨٥ م هم صمصام الدولة أن يجعل على الثياب الأبرسيمات والقطنيات التى تنسج ببغداد ونواحيها ضريبة ، وكان أبو الفتح الرازى قد كثر ما يحصل من هذه الوجبة ، وبذل تحصيل ألف ألف درهم منه فى كل سنة فاجتمع الناس فى جامع المنصور وعزموا على المنع فاعفوا من أحداث هذا الرسم ^(١) .

٢ - أيام السلجوقيين :

هؤلاء ألفوا الكثير من الضرائب ، ولكن هذه دخلت فى موضوع المالية وسدّت حاجة ، أو وجهت لأمور فصبب الغاؤها أو بالتبديل الأولى الغاء ما ترتب . وكانت التشكيلات المالية واحدة نوعاً من جراء الحكم المزدوج ، فهى مماثلة لسابقتها ، فكلما ألغيت ضريبة وجدوا ضرورة ملحة لاعادتها لما يترتب من خلل فى ميزانية الدولة ومصرفاتها ، فأشكل رفعها وذهبت البداير سدى .

والدولة السلجوقية لا تختلف فى وضعها عن سابقتها ، لكنها خفت كثيراً من الظلم وعملت للخير وأسست مدارس لتقوية الثقافة . على أن هذا محل نظر ، ابطال ملكشاه السلجوقى فى سنة ٤٨٠ هـ - ١٠٨٧ م المكوس والخفارات فى جميع البلدان ^(٢) . هذا مع العلم انه توفي فى ١١ شوال سنة ٤٨٥ هـ - ١٠٩٢ م أيام الخليفة المقتدى بالله .

وفى سنة ٥١٥ هـ - ١١٢١ م أعيدت المكوس والمواصير والزم الباعة أن يرفعوا الى السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه السلجوقى ثلثي ما يأخذون من اندلالة فى كل ما يباع . ثم قبل الباعة : زنوا خمسة آلاف شكراً للسلطان فقد تقدم بإزالة المكس ^(٣) .

(١) المنتظم ج ٧ ص ١٢٧ .

(٢) وفيات الاعيان لابن خلكان ج ٢ ص ١٨١ الطبعة الكستلية للتقديم .

(٣) المنتظم ج ٩ ص ٢٢٨ .

وهكذا أعيدت ، وألغيت . فى سنة ٥٣١ هـ - ١١٣٦ م زاد الإلحاح فى أخذ المكوس ، وتصرفت هذه الدولة فى دار الضرب وفى التركات والجوالى ، ولم يبق للخليفة سوى أثاث الدار ، فأجاب الخليفة وزير السلطان مسعود وهو أبو البركات ابن مسلمة عند ما طلب منه التنبيلات : « ما بقى إلا أن نخرج عن الدار ونسلمها » فأنى عاهدت الله تعالى أن لا آخذ من المسلمين حبة واحدة ظلماً^(١) .

وفى سنة ٥٣٣ هـ - ١١٣٨ م فى ربيع الاول أزيلت المواخير والمكوس ونقشت الألواح بذلك^(٢) . وفى سنة ٥٣٩ هـ - ١١٤٤ م ضربوا الضرائب ، مكسوا المكاسب^(٣) ، وفى سنة ٥٤٥ هـ - ١١٥٠ م أسقط ابن البلكرى وهو خاص السلطان مسعود المكوس وكان المكاس ببغداد يلقب بـ (مختص الحضرة) وكان يبلغ فى أذى الناس وأخذ أموالهم ويقول أنا فرشت حصيراً فى جهنم^(٤) .

وكانت تؤخذ ضرائب فى الطرق وغيرها وكانت تؤخذ (ضريبة الغنم) المعروفة عندنا بـ (الكودة) وغير ذلك كما يفهم من العائنها فيما يأتى .

وعلى كل حال مر النقل عن أبي يعلى وعن الفلقسندى ما يعين الدوام على الكثير من الضرائب أيام السلجوقيين مرة والثامها أخرى . والسبب

(١) المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ .

(٢) المنتظم ج ١٠ ص ٧٨ .

(٣) تاريخ دولة آل سلجوق ص ١٧٨ .

(٤) المنتظم ج ١٠ ص ١٤٣ .

الأصل أنها ما لا يطاق ، وإن العلماء نددوا بها لعدم شرعيتها .

٥ - العهد العباسي الأخير

كانت الدولة العباسية قد تفتت الصعداء من حين زالت الدولة السلجوقية من العراق سنة ٥٤٧ هـ - ١١٥٢ م زوالاً كاملاً ومن العجم سنة ٥٩٠ هـ - ١١٩٣ م . وكانت ضريبة النقود باسمها ولم يقع تدخل في إدارتها . إلا أن انقراض السلجوقية من العراق قطع علاقاتها بالمتغلبة ، وقد شغل الخوارزميون بالمجاورين من دول تركية وترية ، فلم تحل دولة محل الدولة السلجوقية ، وقد جربت الدولة الخوارزمية تجارب عديدة فلم تفلح ، وكانت تلك المشاغل تكفي أن تصدها عن الالتفات إلى غيرها ، ولكن الحرص سابقاً أن لا تكفي بما عندها فتولدت المسادة بينها وبين العباسيين وبقيت دائية إلى أن انقرضت .

أما الدولة العباسية فإنها ركنت إلى إزالة ما أورثه العهد السلجوقي من الضرائب بسبب الحكم المزدوج ورفعت المكوس . قال ابن الجوزي : من أيام المقتدي لأمراة عادت بغداد والعراق إلى يد الخلفاء ولم يبق لها منازع وقبل ذلك كان الحكم للمعتقلين من الملوك وليس للخليفة معهم إلا الاسم ^(١) .

وفي أيام ابنه المستجد باقته أزال المكوس والضرائب ^(٢) ، و . اسقطت الضرائب وما كان ينسب إلى سوق الحيل والجمال والغنم والسمك والمدبغة والبيع في جميع أعمال العراق ^(٣) ، وجاء في التبراس :

اسقطت مكوس كانت تؤخذ من الطرق وغيرها ، وأطلق (ضريبة الغنم) ببغداد وجميع ما كان السلاطين يتناولونه على طول الستين بأشارة وزير

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٩٢ .

(٢) المنتظم ج ١٠ ص ١٩٣ .

(٣) المنتظم ج ١٠ ص ١٩٤ .

أبيه ووزيريه ايضا ، المحدث العالم (عون الدين بن هيرة) وفي أيام المستضيء .
بأمر الله أمر بإسقاط الحراج المجدد والضرائب والمكوس^(١) . وجاء في
المنتظم :

جلس المستضيء بأمر الله في ٩ ربيع الآخر سنة ٥٦٦ هـ - ١١٧٠ م
فبايعه الناس ونودي برفع المكوس^(٢) .

وفي أيام الخليفة الناصر لدين الله اتبعت في الدولة الأمل لاسترجاع
ممالكها التي استولى عليها المغتلبية « فلم تقف عند مناوأة الخوارزميين ، وإنما
تأهبت للقضاء على غيرهم من المغتلبين مما استدعى كلفات كبيرة ، والتزام
جيش وصرف مبالغ طائلة ، فأعادت الدولة ضرائب لما دعت الأحوال وأجبت
بعض المكوس أو أغلبها . والسبب في هذه الضرائب ان الخليفة كانت آماله
مصروفة الى التوسع أو استعادة الممالك من المغتلبية ، وهذا يحتاج الى المال .
فجمع منه الكثير أملاً بالحاجة اليه ، فلم يوفق لفرض من أغراضه » ورأى
ان التآلب عليه قد أخفق مسعاه ، ولكن طمعه في المال قد ازداد ، ولم يد
عملاً يذكر ، بل كثر ذاموه وظل شاكروه . والدولة المباشية لا تزال
محدودة في سلطاتها ، لم تتغلب على المصاعب التي اعترضتها^(٣) .

ولما توفي علم أخلافه بأن التطلع الى الخارج وآمال الاستيلاء عليه قد
أخفق وباء بالحية وان المحاولات لم تجد نفعا ، فمالوا الى الإصلاح ، وتوكيد
الثقافة ، وتقوية المكانة العلمية ، والتخفيف من الضرائب ليحيوا أنفسهم
من الشعب .

جرى ذلك أيام الخليفة الظاهر بأمر الله فانه أبطل المكوس في البلاد
جميعها وأمر بإعادة الحراج القديم في جميع العراق وإسقاط جميع ما جرده

(١) النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس لابن دحية الكلبي طبع
ببيفداد سنة ١٩٤٦ م ص ١٥٨ و ١٥٩ .

(٢) المنتظم ج ١٠ ص ٢٢٣ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٩٩ .

أبوه وكان ذلك كثيراً لا يحصى^(١) . ولولا ان المغول نغصوا الوضع لساد هدوء في الوضع وتولدت راحة وطمأنينة . ولكن طال أمد الحصار ، ونضرر العراق من ملازمة الجيش ، والدوام على الحالة الحربية ، وقطعت سبل التجارة بينه وبين ايران ، فوفقت وركد سوقها بل لم يعد لها شأن يذكر . والضرائب التجارية تابعة لها فهبطت كثيراً ، فلم تر هذه الدولة بدأ من تقليل الجيش والاقتصاد في المصروفات مما أدى الى نتائج اسوأ ، وساعد العدو كثيراً لما شاهد من النقص على الدولة في تصرفها .

ومن ثم نرى الضرائب ايام الخليفة الناصر لدين الله قد اثرت على الحالة كما أنها تأثرت بها ، وجمع دافع الضرائب وجعل الدولة في ارتباك من أمرها ، فكانت الضرائب محدودة . وان الانقافات مع المصورين والملاحدة على الخوازميين وكذا مع المجاورين بعضهم على بعض دعت الى مشاحنات لا تحصى ، فكانت من عوامل توقف أسباب التجارة . والضرائب قد فسدت حالة الضيق والسعة من جراء انقطاع التجارة الخارجية بسبب توتر العلاقات بالمجاورين ، وكادت تنعدم ابان سقوط بغداد . وهذه لم تضر بالضرائب فحسب ، بل أدت الى نقص في مالبة الدولة وفي تجارة الاهلين والثروة العامة .

وواجب المؤرخ أن ينظر الى العلاقات الدولية والى الحالة المشهودة في الامة ووقائعها الخارجية والداخلية ، فالوضع السياسي يمين نطاق التجارة ومواردها في عهودها وحالات السلم وتوتر العلاقات وما مائل ، فيتين وجه الصواب ، وعليها يتوقف تداول الثروة أو وقوفها وركودها . . . كما أن هذه تشير الى ما وراءها فيعرف المراد ولو اجمالاً . وبوضح حالة العراق المالية وأوضاع الدولة في ضرائبها .

هذا ، وان الدولة العباسية انقرضت سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م ولم يعد لها تأثير على الضرائب .

ومن الآثار التي تبين حالة الدواوين والمالية أيام السلجوقيين ، وأيام أتابكتهم ما كان قد جرى العمل بمقتضاه أيام الإيبيين المدون في (قوانين الدواوين) والتعريف بالمصطلح الشريف والمجلد الثالث من صبح الاعشى يوضح ذلك تماماً . . . أما في العهد العباسي الأول فكتاب (رسوم دار الخلافة) وكتب الخراج والاحكام السلطانية تبين أوضاع الدولة .

٦ - عهد المغول والتركمان

كان يظن لأول وهلة ان المغول قد غيرت دولتهم كل الاوضاع المألوفة وهدمت جميع القوانين الشرعية والمؤسسات وقضت على الادارة ، ولكننا لا نلبث ان نزول منا هذه الفكرة اذا قلنا حوادث التاريخ ، فنجد سلوكاً غريباً في الادارة وابتداعاً غريباً في السياسة والحالة الدولية مما لم يكن مألوف الامم السالفة غير المسلمة التي من شأنها ان تهدم كل ما هو رمز الدولة السالفة أو كان من معالمها . فقد أبقت المألوف في الادارة والمالية وشؤون الشؤون .

ذكرنا في تاريخ العراق^(١) بعض الوقائع المالية وحوادث الضرائب ، وهذه لم يكن البحث فيها متخلصاً للأمور المالية ولا للشؤون الاقتصادية ، وانما ذكرت الوقائع المشهورة ، ولكن ظهور الدولة المغولية أدى الى أوضاع حرية والتزام جيش فاستدعى الحلل المالى واضطراب وضع الضرائب عندنا ولم تكن بيننا وبين المغول صلة تجارية وانما ظهرت علاقات التجار بما ظهر من يرابع (فرامين) عند احتلال بغداد .

وبعد أن كان ما كان وسقطت بغداد في أيدي المغول أبقت دولتهم على خلاف ما كان يظن . الحالة على ما كانت عليه فلم تتغير الادارة والمالية وانما استقرت على ماضي عهدها ولم يبدل الا الخليفة . وكلامنا في الضرائب المتعلقة بالاموال التجارية ، ولا شك انها لم يطرأ عليها تبدل في مقدار

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ و ٢ و ٣ .

الضريبة والمدفوع عنها في زيادتها أو نقصها وإنما زاد اتصالها بالخارج وتداولت وكثرت بحيث فاضت اقتصاديات المملكة وتغالت مآليتها العامة وأيد ذلك ما جاء في (مسالك الأيصار) عن ابن الحكيم العراقي * ونصه :

« وقد كان هولاء من أول ما أخذ بغداد على تينة اجراء الامور في مجاريها وابقاء الاحوال على ما كانت ، ولكنه ما تهيأ له لشدة من كان معه على المغولية وافرط تخوف الناس منهم ، فانهم لكثرة خوفهم منه تجنبوا لقاءه فزال عنهم رتبهم وتغيرت عليهم احوالهم . ولقد كان يفتح منهم بالطاعة والانقياد والمداواة بالمال عن استئصال البلاد ، ولكن المقادير لا ترد سهامها ولا تعد أحكامها^(١) »

والواقع ان هولاء لم يغير من ادارة بغداد ولا بدل في أمور مآليتها وسائر احوالها بل أبقي الوزير كما كان وقامضى القضاة وسائر الموظفين ، الا من هرب أو لم يقبل الخدمة . ولا شك أن ضرائب الاموال التجارية لم يحدث فيها تحول الا ما جرى بعد ذلك من تقرير بعض المكوس .

سارت التجارة في هذا العهد حرة في أنحاء الشرق ولم يمنعها مانع الا ما حصل من توتر مع القفجاق ومن انفصال عن دولة المغول الاصلية . واما الصلات التجارية بالشام ومصر فانها كانت منقطعة من جراء الحالة الحربية ، ثم جرت مفاوضات صلح ومخاطبات سياسية لكنها لم تكن مكيئة الا في الايام الاخيرة من دولة المغول أيام السلطان أبي سعيد (بوسعيد) .

هذا وان المخاطبات السياسية مدونة في آثار عديدة مطبوعة وغير مطبوعة ، وكلها تعين لزوم مراعاة التجارة والموافقة على قبول تداولها حرة ، الا انها كانت محدودة في الغالب بأشخاص أمثال مجد الدين السلاهي^(٢) . . .

(١) مسالك الأيصار : مخطوط خزانة أيا صوفيا باستنبول .
(٢) عقد الجمان للمعيني مخطوط خزانة ولي الفتدي في جامع بايزيد باستنبول . وصبح الاعشى والسلوك ومختصر ابن العبري ووصاف الحضرة وكتب تاريخية عديدة .

ونعتن الحالات الوقائع التاريخية :

١ - عهد الإيلخانية :

كانت الإدارة قويمة وقوية ولم يضطرب أمر المالية الا في أخلاف أبقا خان ، فقد اختلت الشؤون المالية وزادت بعد أن ضرب (الجاو^(١)) وصار التجار يكلفون به (المساعدات) مما يسمى عندنا اليوم به (الاعانات) أيام (بايدو) . وكان من أصعب الأمور ان استوفي الحراج (ذهباً احمر) مما أضر بالاهلين . ومن أعظم الوقائع (ضمان المراق) ، فقد أحدث قلاقل وأوضاعاً أدت الى هلاك كثيرين من الوزراء والصدور أو المتصرفين وفتح باباً الى فنن ووشايات .

ومن الحوادث المالية (فرض التجار) و(تطور النقود) و(أجرة الاملاك) و(الضرائب) المعينة التي تطرح على الاهلين وتؤخذ بالسف والتقىل ، وهكذا (الفيجور) أو (القفجور) . وبين هذا ما هو محدود الضرر وبينها ما هو جار على النهج الشرعى مما يأتى تفصيله فى محله .

وبهنا أن سوق التجارة كان رائجاً بسبب قوة الدولة وأمن الطرق كما فى أيام هولوكو ، فان سلطوته سهلت أمر التجار كما أن (أبقا خان) كان لا يرى سفك الدماء وعقياً فى أموال الرعية . وأما أبو سعيد فانه أبطل كثيراً من المكوس وأحكم أمر دولته .

ولا نجد ما يهم ذكره من حوادث الضرائب على الاموال التجارية الا بعض ما مرت الاشارة اليه من المكوس . وهذه توضحها حوادث (الطمن) أو (الطمن) وهى من المكوس أو ضرائب الاموال التجارية الداخلية وسميت

(١) فى كتاب تاريخ النقود المراقية لا بعد العهد العباسية طبع سنة ١٩٥٨ م . اوضحنا فيه وضع النقود ومنها الجاو ...

بذلك لانها كانت توضع على الاموال مسمة يقال لها عندهم (تمنا) ، ولا تزال مشاهدة الى وقت قريب منا . وسيأتي تفصيل الكلام فيها موسعاً في العهد العثماني .

على كل حال لم نشاهد تغيراً في ضرائب الاموال التجارية عما كانت عليه في عهد المتغلة وأواخر الدولة العلية ، وليس من هذه ما أخذ سنة ٦٥٧ هـ من (ضريبة شخصية) والفاها عطا ملك الجويني في ولايته . والمكوس قليلة جداً وألتي أبو سعيد قسماً منها وفي الحقيقة كانت من بقايا الماضي .

٢ - عهد الجلايرية :

ظهر التغلب وضاق نفوذ هذه الدولة فلم يبق لها تلك السعة في التجارة ، فان لكل دولة حدوداً خاصة ومنعة مما عرقل سير التجارة وأدى الى تعدد الضرائب المأخوذة على المال الذي ينقل من بلاد بعيدة كانت العراقيل كثيرة وكبيرة ، وهي تابعة لسياسة المملكة الداخلية والخارجية فتقلصت وضاق متسعها ، فلم يعد عنها ما خرجت به في هذه الضريبة عن دولة المغول السابقة ولكنها لم تنل مكانة تلك في السلطة ونطاق الحكم .

وكانت قد برزت المواهب بوفاء أبي سعيد وظهر متغلبة كثيرون فكان أحدهم الشيخ حسن الكبير مؤسس الدولة الجلايرية وهي مغولية تالية لسابقتها . وكانت الجهود مصروفة في تثبيت الحكم من جهة والقضاء على المتغلبة الآخرين ولم تهدأ الحالة الا قليل ظهور نيمور لك بقليل ، فنارت زعزعة وقضى فيها على غالب المتغلة ومن بينهم الجلايرية بل سهل انقراضها . ولكنه مع عظمتهم وسيطرتهم لم ينل راحة ولا استقرت في أيامه تجارة ، وهذه الامور تعد ضربة على الثقافة والنظام لولا ان نيمور وأخلافه كانوا قد ناصرُوا العلوم وسارت الثقافة سيرة مرضية في سمرقند وأنحاءها وضعفت في العراق ومن اهم الحوادث المؤثرة في المالية في هذا العهد :

١ - حوادث العرق والطاعون .

٢ - الحروب ومال الامان .

٣ - الفن الداخلية •

٤ - النقود وحوادث ضربها •

وهذه أمور مؤثرة في المالية ، وبينما هي في هذه الحالة اذ دخل السلطان تيمور لك بغداد وأعقب ذلك حوادث مؤلة كل ما يقال عنها انها منعت أن تنال التجارة حفظها وهكذا يقال عن ضرباتها • والحوادث الجزئية والتافهة لا تعد شيئاً تجاه المجرى العام ، وقد نغصته فنن وحروب أعقبت طواعين • وان تيمور استصفى أموال بغداد وقد فصلت حوادثه في التاريخ • وان السلطان أحمد الجلايرى لم يهدأ له قرار ولكنه لم يستطع أن يعمل شيئاً في حياة تيمور ومات بعده بقليل •

وفي كل هذه لا نشاهد تبديلاً في ضرائب الأموال التجارية •

٣ - عهد التركمان :

هذه سارت سيرة من سبقتها وأوضحت عنها في تاريخ العراق ^(١) • دمرت بغداد وقضت على الكثير من معاملها ، فكانت ضربات بغداد منها عنيقة والزجاج والفن كثيرة بضاف إليها حوادث الفرق والطاعون فابتلى العراق ولم يهدأ أمره • الا أن سيرته كانت شرعية ومضى على القانون الشرعى في ضرائبه وعلى سيرة الدول السابقة ، ولا تهما الوفاة الجزئية بقدر ما تدرك من مجارى التاريخ علاقته العامة وأوضاعه القويمة وحالات سلمه وهدونه • ولا يؤمل أن تنال الضرائب خيراً من عهود التنلب • ثم تلت هذه الدولة دولة الصفويين • ومشت على غرار من سبقتها ولم يسلم عهدها من قلاقل حتى دخول العثمانيين بغداد سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م •

٧ - العهد العثماني

يتبادر الى الذهن رأساً وبلا تردد ان العراق قد تابع الدولة العثمانية في مالياتها لما شوهد من أوضاع متأخرة ، الامر الذي جبر الى هذا • وربما

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ •

ساق الى مشابهاة كثيرة كانت اصلاً في المالبية العراقية في العهد العباسية وما بعدها ، فاقبستها الاقطار من أوضاعه المالبية « فلا تنكر المشابهة من جهة ان أصلها واحد ولم تخرج عن هذا الاصل كثيراً ، بل ان الخروج عن الاصل انما نشأ في العراق أيضاً ، وكان تدبيراً مالياً أجراه في أزمنة التغلب ليسيير على نظام مالي .

فإذا كانت الدولة العثمانية وارثة الدولة السلجوقية وهذه تأثرت بالعراق مباشرة « فلا ريب انها لم تخرج عن نطاق هذا التأثير . ومثلها يقال في الدولة الفاطمية في التتظيم ، وان الدولة الايوبية أخذت بما أخذت به دولة الاتابكة وهي سائرة على طريقة السلاجقة قطعاً ، وكذا يقال في الدولة التابعة لنهج الايوبيين . فكل هؤلاء تأثروا بقلّة أو كثرة . وايران أقرب للأخذ ، وأما دولة المغول فانها لم تبدل في أوضاع الدولة وترتيب مالياتها الا بقدر ما يبين علاقاتها ، وقد مر بعض اليسان عن ذلك . فالأصل واحد لا يداخله احتمال وان كان لكل قطر أو ناحية تعديل ما قد اقتضاه وضعه .

ويحتاج تدقيق ذلك الى ادراك خصائص كل قطر ودرجة أخذه ومقدار تأثره بالخارج او الأقوام المجاورة من الامم التي هي بعيدة عنا . والعهد العثماني وحده طويل وقد عاشت الدولة العثمانية من سنة ٦٩٩ هـ - ١٢٩٩ م ودامت في نشاط ، فدخلت العراق في ٢٤ جمادى الاولى سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م ، وطالت حكومتها في العراق الى ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥ هـ (١١ آذار سنة ١٩١٧ م) . وفي هذه العهود حدثت تقلبات مالية وتطورات لانحصى في الدولة وفي العراق ممّا ، الا ان المالبية أصل مهم في ادراك ماهية التغير والاتفات الى حقاياه . فما هي درجة تأثير العراق ومتى كان ؟

فإذا قلنا ان الدولة القديمة مثلت الحالة في الدولة العباسية فما ذلك الا لأن الكل متصل ، ولكن هذا البحث ربما جرفنا الى مطالب قد تصدنا عن الغرض فيما عزمنا على بيانه ولكن المفروض في حالة كهذه ان . مالية

الدولة العثمانية ، معلومة « فيجب ان نسير بقدر توطئه للبحث ودرجة علاقته بـ (مالية العراق) في العهد العثماني ، بل نخص موضوعنا الآن في « ضرائب الاموال التجارية » .

نعم ان الضرائب لا تدفق مجردة ، ولا الضرائب الخاصة بالاموال التجارية ، وان الاشارة لا تكفي لتعطش لمباحث مثل هذه ، ولكن لما كان لم يسبق أن نشرت آثار في موضوع بحثنا فمن الضروري أن نتناول بعض التمهيدات لادراك هذه الصلة .

١ - مالية الدولة العثمانية (قبل الفتح) :

وهذه تنتهي بالنظر اليها بتاريخ دخول العثمانيين العراق أي انها تبدأ من سنة ٦٩٩ هـ وتمتد الى سنة ٩٤١ هـ وهذا العهد قليل الوثائق حتى في أصل الدولة العثمانية ، ولم يكب فيه الا القليل . ولم نخرج الدولة عن ترتيب السلجوقيين وسائر الدول الاسلامية ولكن دخلتها اعتبارات قد اطردت ، وطراً عليها بعض التعاملات من جراء فتح استنبول والاتصال بالامم الاخرى ، فاعتادت أوضاعاً خاصة وأنها صالحة للأخذ فافتيستها .

وكما توغلنا في التاريخ ورجعنا الى الوثائق لم نثر على ما يسد الحاجة من هذا النوع كما نطلبه ولا على مايفي بالعرض ، وذلك ان هذا العهد لا يهنا كثيراً الا من جهة التمهيد لمعرفة تشريعات الدولة فن الضرائب خاصة وانما التدوينات الكثيرة ظهرت بعد الاتصال بالعراق أو قبيله بقليل بعد فتح استنبول والشام ومصر وبغداد . وكان القوم اظهروا القدرة في الفتح ، فساق أن يلتفتوا الى ثقافة الاقطار فحصل التلقيح العلمي والادبي ، وان العراق قدم الكثير مما عنده للتنبيه والايفاظ في تلك الثقافة ، فالتفت القوم الى مثل هذه الامور .

لاتدعو الضرورة ان تناول قوانين الدولة في مآلتها للمهد الاول ،
وانما الذي يتعلق بنا ما كان أثناء الفتح وما صار اليه من تدوينات ترجع الى
ما كان عليه الماضي . وكذا القوانين الشرعية ، بل لم تخرج عليها ولم تنهون
بها ، وما دخل من تعاملات انما نشأ عن اعتياد القوم وما اقتبسوا بهما
الاختلاط والمجاورة ، وأهم المراجع :

١ - قانوننامه آل عثمان . كان يظن ان اشتهاار السلطان سليمان
بـ (القانوني) ناجم من انه أول من وضع (قوانين الدولة) ، ولكننا قدنا في
تاريخ العراق بين احتلالين انه مبوق بسلاطين غيره وبحكومات أخرى
انتشرت في الممالك منها (قوانين الدواوين) لابن مماتي ، وقوانين أخرى
تعرضنا لذكر بعضها في كتابنا التعريف بالمؤرخين (المجلد الاول) ص ٨ -
١٠ ومن القوانين ما وضع أيام (السلطان محمد الفاتح) المتوفى سنة
٨٨٦ هـ - ١٤٨١ م ، وان القانون المذكور وجد في خزانة الكتب الامبراطورية
في فينة (ويانة) ، وطبع باستنبول سنة ١٣٣٠ هـ .

وكانت هذه النسخة قد كتبت سنة ٨٩٣ هـ ، ووجدت معها
نسخة أخرى في ذلك التاريخ ايضاً ونسخة ثالثة بتاريخ
١٠٢٩ هـ طبعها الدكتور (فره ليح) من موظفي الخزانة المذكورة ،
وتحوى ما جرى أيام السلطان محمد الفاتح وما قبله من تعاملات وقد ألحق
بها ما جرى الخلفه من مطالب ، وفيها مباحث في الضرائب والاحكام الجزائية .

أقر هذا القانون التسيكلات القديمة ، وترتيب الدولة ورسومها
ومآلتها ، وعين وظائف الموظفين وعوائدهم ورسومهم ، وما يجب لبيت المال ،
وما يتعلق بالعقوبات . ومن أهم ما ورد فيه يخص بحثنا ، ويتعلق بالاموال
الواردة من البلاد الاجنية وما يؤخذ من الضرائب الداخلية على الاموال
التجارية .

٢ - القوانين الأخرى • من أهمها ما جرى أيام السلطان سليمان القانوني ، وفيها ما أقره من قوانين أسلافه والنماذج الجارية في أيامهم ، وزاد عليها • وبالتعبير الأولى ان السلطان أقر أحكاماً سابقة ، وأصلها إسلامي • وكلمتنا الأخيرة عن هذا العهد ان قوانين العثمانيين الأولى تؤيد اقتباس بعض الأمور من الأجانب كما يستفاد من بعض المصطلحات مثل (مونوپول) وتعني الانحصار • وهذه أخذت أيام السلطان محمد الفاتح أو قبله فأنقرها ، فلا شك أنها كانت معروفة •

٣ - مالية الدولة العثمانية (بعد الفتح) :

هذه أيضاً تغطي في موضوعها على عجل ، ولا نهمل الكلام عليها عدد المقابلات فتبين تأثيرها على العراق ، ونحدد الجهات المالية ولا تتوغل كثيراً ، وانما نراعى النظرة العامة من تاريخ الانصال ببغداد سنة ٩٤١ هـ الى آخر عهد المماليك أو الى عهد التنظيمات الخيرية سنة ١٢٥٥ هـ •

وفي هذا العهد لم تكن تدخلات في المالية ولا العلاقة متينة أو بالنة حدها بل كانت قليلة الاثر والتأثر • ولم تشاهد اتصالاً مكيناً بالادارة المركزية ، وانما كانت تكفي الدولة بالقليل والسلطة عامة الا ان الدولة العثمانية في أيام السلطان سليمان القانوني كانت أقوى نشاطاً وتفوقاً مالياً وعسكرياً ولم تحتاج الى ما كانت تحتاج اليه أيام ضعفها وارتباك أمرها فتأسست ثقافة كاملة •

وبهنا امر الكلام في المالية ومعرفه ارتباطها بغيرها ، فقد بدا الضعف في أواخر أيام السلطان الموما اليه وفي أيام أخلافه ، وتواترت الحوادث المزعجة ، وطمع أعداء الدولة لما عرفوا من خلل ، ففقد القوم العقل المدبر • فحرموا من النظام وأصابهم الارتباك المالي •

وضعت قوانين عديدة في هذه المهود الا انها كانت تابعة للقدرة التنفيذية ومن جهة أخرى نرى تحكّم (البنكجيرية) وتسلبهم فكان خطرهم أعظم من

العدو الخارجي ، فتولد عدم الاستقرار وكرر الاحتياج الى المال • فعماذا كانت علاقة العراق المالية في هذه الدولة ؟

٤ - مراجع وثائق :

ان النصوص التاريخية تبين واقعة بعينها ، أو تبين جملة حوادث قد يستفاد منها الحالة التي كانت عليها ، وهذه الآثار المتعلقة بالمالية تؤكد الحالة العامة والاتصال بها مباشرة ، فكانت نظراتها العامة مهمة جداً ، وان وصفها الداء وتقرير الدواء لا يجدي قتيلاً لمن لا يؤثر فيه نصيح ، فذهبت التدابير سدى ، فلم تتمكن الدولة من التسلط على أهل الزيف لتمثل بنصائح الماليين •

وانى ذاكر ما حصل لى من وثائق لهؤلاء الأفاضل ومن التسلط والاكتفاء بهذه دون مراجعة التاريخ وحوادثه الحربية واضطراب الامور والثورات وسائر العلاقات الخارجية والداخلية ، فان هذه تلهم أكثر مما تلهم المؤلفات المالية ، فلا تترك فائدة واحدة من هذه الامور لمن أراد أن يعتبر بهذه الدولة التي رأت ما لم تره أهم في عصور عديدة ومن أهم المراجع :

١ - آصفنامه : هذه لأحد أفاضل الوزراء (اللقنى باشا) ، نال الصدارة في الدولة سنة ٩٤٤ هـ - ١٥٢٧ م وفي منصبه هذا نالته خصومة من رقبائه فاتخذوا الوسائل لاقصائه • وتوفي سنة ٩٦١ هـ - ١٥٥٢ م • وفي كتابه أوضح عن أطوار الوزير وأخلاقه وتدييره الاسفار ، وعن ادارة المالية والنظر في أمور الرعية • ألفه سنة ٩٤٢ هـ في السنة التالية لفتح بغداد^(١) • ويستفاد منه كثيراً ، طبع ضمن مطبوعات • كليات نوادر الاسلاف • • وطبع ترجمتها صاحب مجلة المشرق الاب لويس شيخو سنة ١٩١١ م • وله مؤلفات اخرى منها (قانوننامه آل عثمان) و(التاريخ الشماي) •

٢ - قوانين أبى السمود : هذه مجموعة مهمة جداً • عندى مخطوطة منها • وأضيفت اليها تعديلات مهمة من شيوخ الاسلام وغيرهم • ونقصها

(١) نصائح الوزراء والامراء ص ١١ - ١٢ •

فى أنها لم تحوِ رسوم السلطنة ، وجاءت المؤلفات الأخرى مكسلة لها • وفى هذه المجموعة تفصيل لم نجده فى غيرها ، وإنما كانت القوانين خلاصات لاتؤدى الغرض إلا بقدر • وأبو السعود كان شيخ الاسلام • وتوفى سنة ٩٨٢ هـ - ١٥١٤ م •

٣ - قوانين آل عثمان درمضامين دفتر ديوان : تأليف (عين على) المعروف بـ (مؤذن زادة) • وكان من أكابر الماليين فى الدولة العثمانية خلال القرن العاشر والحادى عشر الهجرى وأثره هذا قدمه للسلطان أحمد الاول (١٠١٢ هـ - ١٠٢٦ هـ) بإشارة من الصدر مراد باشا ، ألقه سنة ١٠١٦ هـ وطبعه المرحوم الأستاذ شناسى ، فكان من أهم المراجع المالية التى تستدعى الفائدة لمن أراد التوغل فى الشؤون المالية •

٤ - ذيل (قانوننامه عثمانى) : مؤلف الكتاب السابق •
٥ - رسالة قوجي بك : نالت اهتماماً كبيراً وعناية زائدة شرقاً وغرباً ، طبعت فى أوربا وفى استنبول مرتين ، وفيها ما يمين سياسة المملكة وماليتها فى العهد العثمانى الى سنة ١٠٤١ هـ - ١٦٣١ م •

ومؤلفها من (يوسنة) والمشهور أنه من (كوريجه) ويعد من رجال الدولة فى السياسة والمعارف وإن نسيما فى تاريخه اعتمد على رسالته هذه فقد قلدها فى لهجتها • فشهد كثيرون بأنه قد فاق أباه العجيب السهروردى فى رسالة (نهج السلوك فى سياسة الملوك) •

٦ - دستور العمل لاصلاح الخلال : لكتاب جليل المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ - ١٦٥٦ م ، ألفه سنة ١٠٦٣ هـ بالعربية وعين فيه ما شعر به من خلل فى ادارة الدولة وماليتها ، فجاء مكملًا رسالة قوجي بك • طبع مع قوانين آل عثمان فى مجموعة واحدة بعد أن كان قد نشر فى «تصوير أفكار» ، الجريدة المروقة •

٧ - نصائح الوزراء والامراء : من أجل الآثار التركية تحوى المطالب النافعة فى الشؤون المالية وفى النصائح المهمة وبيان النقص المشهود •

والمؤلف هو صاري محمد باشا الدفترى المتوفى سنة ١١٢٩ هـ - ١٧١٦ م ، وكان من العلماء الفضلاء ومؤرخ (زبدة الوقائع) يتن في كتابه أطوار الصدر الأعظم وما يجب أن يكون عليه وأن يراعى كتم الاسرار وأن لا يتطلب المنافع الشخصية والا أدى ذلك الى أضرار وبيلة ، وإن يكون صاحب همة ونشاط لا يخشى العزل ، وتناول اموراً أخرى عديدة . طبع سنة ١٩٣٥ م في مطبعة الجامعة في (برنستون) بتصحيح أحد اساتذة الجامعة (والتررايت) وطبعته خالية من الفهارس .

وهذه المراجع وافية بالمعرفة وعندنا ما هو من نوعها وكلها من خير الوثائق . فاذا افترنت هذه بالحوادث التاريخية تمت المعرفة .

ضرائب الاموال التجارية في العراق للعهد العثماني

ان المدونات المالية النادرة في الغالب لا تعين (مالية العراق) ، ولا (الادارة المالية) فيه ، فمن الاولى أن تكون (الضرائب التجارية) أقل نصيباً ، وقد التمسنا وسائل أخرى عديدة ، ووثائق متنوعة لتوضيح حالتنا ، وتقدير ماليتنا أو ضرائبنا على الأقل وفي الغالب اعتمدنا على الحوادث التاريخية ، والقرامين أحياناً ، فضلاً عن قوانين الدولة .

فاذا كانت هذه تؤدي الغرض نوعاً ، وباجمال مقتضب ، أو تساعد على المعرفة للمقابلات في بعض الحالات فلا ريب انه يجوزنا أن نعلم (تاريخ تطور الضرائب) خصوصاً عند تحول الاوضاع الدولية في العهد العثماني ، وهو عهد طويل ، ناله ما ناله من تقلب حالات ، فلم نعر على ما يبين ذلك من بداية الفتح سنة ٩٤١ هـ الى زمن التنظيمات فما بعدها الا قليلاً مما جئنا به بحكم بان المؤلف بقي على حاله مدة اثر الفتح لاسيما وان الدولة كانت في أول الامر في قوة ومنعة ، وسار التعامل كما كان قديماً ، وهذا تؤيده علاقات الدولة بالبلاد المفتوحة ومنها العراق .

كانت الدولة العثمانية قليلة التأثير ، بل ان بغداد استثيت كثيراً عن متابعة العاصمة العثمانية في أمورها ، فلم يتعرض لها قديماً رجال المال ، ولا الدولة في قوانينها وان الحكم كان يستند الى ما يسمى اليوم باللامركزية ، وكانت الدولة ترضى بالمتابعة المحدودة ، وهذه ما تفسر به (الضرائب التجارية) فقد جرت بغداد على نهجها السابق ، وان ما حدث في مختلف العصور ، أو في العصر الاخير لا يكون مقياس الباحث .

انا نخطئ كثيراً اذا بدر لحاظنا ان الدولة العثمانية بدخولها العراف أحدثت تطورات مالية مهمة في الضرائب بل ان هذه كانت في أصل الدولة شرعية في الغالب ولم تغير وان كنا نشاهد دخول بعض المصطلحات الجديدة المكتسبة من الغربيين بعامل الانحلال ، ونجد العلاقة بالنقود وغيرها من المصطلحات الاخرى بسبب الفتوح في البلقان وغيرها فلم يقع تبدل من جراء ذلك يصح أن يذكر .

ثم ان الدولة أصابها أوضاع ادارية وحرية حرجة ، وحالات مالية كادت تؤدي بها من أول القرن الحادي عشر الهجري . وكب فوجي بك ، وكاتب چلبى وغيرهما عن الحالة ما يؤدي الى تضاعف الضرائب ، وان المملكة كانت في خراب ، والنفرة من الحكومة عامة ، وقد زاد الارتشاء فبلغ حداً لا يطاق . . . ولكن العراق كانت علاقته محدودة ، ولا طريق لاستيفاء ضرائب جديدة منه من جراء مجاورته لايران والحذر أن تؤثر دعايته عليه ومن جراء تكون دولة المماليك الى آخر ما هنالك . فان تقلب الاحوال مقرون دائماً باختلال المالية ، وما يشتق منها من ضرائب ، وكلها تتعلق بالدولة ، وان التأثير محدود في أمور أخرى غير الضرائب مثل النقود .

وبهنا موضوع بحثنا وهو الضرائب ، فانها ظهرت عندنا في (الامور التجارية) بجلاء واكتشاف تامين وفي (التساع) ، وفي (الكمرک) وما له علاقة بهما ، فتناول الامتعة والتسوجات المحلية ، والاموال الصادرة والواردة بأنواعها ومن تاريخ ذلك يعرف ما عندنا من ضرائب مالية في التجارة ، وان كل تحول

يعتبر اختلافاً في النهج المالي « فإذا عرفنا هذه الضرائب لم يبق إلا أن ندون تاريخ تحولاتها ، ونحصر وصفها على الأقل في حوادث معدودة ، فنشير إلى المعروف « وترقب ما تكشفه الأيام من ذلك . وأوضاعاً مثل هذه لا تتبدل بعدد الساعات والدقائق ، أو في كل حين كما نراه في هذه الأيام التي تنوعت مناهجها الاقتصادية وصارت ترقب كل فرصة .

١ - لفظة التمغا :

إن التمغا كانت معروفة في العراق قبل العثمانيين وقد تصرفنا في النطق بها فقلنا (طمغة) ، (دمغة) وما مائل ، واضطربت الأوهام في تحقيق لفظها ، ولم نشر على ذكر لها في معرب الجواليقي ، وكل ما نعلمه أنها شاعت عندنا كثيراً أيام المغول ، وتعرض المراقبون لبحثها وجاءت في شعر شعراء الإيرانيين مثل ساوحي ، وأتينا نرجح أنها من الالفاظ المغولية بل التركية العامة المنتشرة من طريق المغول .

جاء ذكرها في مصطلحاتهم العديدة مثل (آل تمغا) و(آلون تمغا) ، و (قرا تمغا)^(١) ، فشاعت عندنا فيما أصدره سلاطين المغول في يرايخهم (فرامينهم) من أوامير وتعني الإشارة في صدرها ، أو الطمعة والعلامة . ولا نجد لها استعمالاً قبل هذا التاريخ . وكانت ضريبة (التمغا) قد شاعت في العراق أيام حكم المغول . ولا يعرف لها ذكر في مدونات الدولة الأولى في قوانينها « ولا عثرنا على محل استعمالها في تواريخهم القديمة والظاهر أنها أخذت من العراق أيام ضعف الدولة العثمانية . وسميت بالإشارة التي توضع على الأموال للدلالة على أنها أخذت عنها الضريبة .

ومن مراجعة تواريخ المغول كجامع التواريخ ، وتاريخ وصاف وترجمة (برهان قاطع) لم يبق لنا ريب في أنها تركية النجار ، وجاء في كتاب ترك لغتي^(٢) (لغة الترك) أن هذه اللفظة مستعملة في قازان ، وفي الجغتاي ،

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٣٦ ومواطن أخرى منه وتاريخ النقود العراقية .

(٢) (ترك لغتي) ج ٢ ص ١٠٩ ومثله في (لغت جغتاي) .

والاويغور ، ووردت عندهم بلفظ (دامنا) وانها تسمى العلامة ، والسمة ،
والشارة على اليرابيع في اعلالها ، وكذا يراد بها الحتم والضريبة الى غير
ذلك من المعاني .

وما جاء من أن أصلها (دمغة) أى ضريبة ، وعدما عربية غير صحيح ،
ومثل ذلك ما قبل انها وردت في الفرنسية بلفظ Timbre وفي الانجليزية
Stamp وفي الجرمنية Stempel وانها من الطبع : وان كثرة
الاستعمال حرفها فانتقلت الى تلك اللغات من العربية فان ذلك بعيد جداً
أو أنه كان من العرب بعد استعمالهم اللفظ مما لم يكن من شأننا تحقيقه .
بل بلغ بعضهم أن جعل الاخذ من اليونان ، واعتبر لفظ (تمبر) الفرنسية
قد أخذت بنحريف من اليونانية من كلمتي (تبو) أو (تيو) اللتين ترجعان
الى أصل واحد . وأرجعها بعضهم الى اليونانية من طريق آخر على احتمال
انها مأخوذة من (طاميقاسيبيا) وتعني (اشارة الخزائن) ، وان (طاميقا) من
هذه الكلمة تشير الى السمة الرسمية وربما رجح بعضهم هذا التوجيه .

كل هذا لا يؤثر على ترجيح تركبتها ، وأبد ذلك كثيرون ، فقد
كانت عند الترك تطلق على ما يكوى به اكثاف المجرمين وجباههم ، وعلى
(السبى) ، وان شيوعها في الغرب على الضريبة الخاصة يدل على الاخذ
من الشرق من طريق الغرب أو الترك ولم يبق لها أثر في أوربة في الوقت
الحاضر الا ما كان يوضع من علامة على براميل المسكرات^(١) . . .

وفي مثل هذه الحالات نفع في أغلاط فاحشة فيمسسا اذا نظرنا الى
المقاربات في حروف الكلمة فتحكم بالاشتقاق ، ونعتقد أن لا علاقة لهذا
اللفظ بالعربية الا من جهة انه (معرب) ولا باللغات الغربية الا من جهة انه
منقول عن العربية أو التركية . فان أصل اللفظة ، ومجال استعمالها ، وتاريخ
هذه الضريبة من حيث وضع الطابع ، أو (النمط) عليها وتعيين مدلولها

(١) (دفتر مقتصد) ج ٣ ص ١٥٨ وما بعدها .

من هذه الناحية ، وتاريخ استعمالها في الضريبة ... وكل هذا معروف عندنا .

ويستبعد جداً أن ينقل المقول هذا اللفظ من اليونانية ، أو أن يكون لهم أي اتصال به بأخذ المصطلحات العلمية ، بل الاحتمال منوط في أن الغربيين أخذوا هذه الضريبة من العرب أيام المقول ، أو من المقول رأساً ، فاستعملوا اللفظ بتحريف قلّ أو كثر ، ومن المهم أن يعين تاريخ استعمالها عندهم .

وعلى كل حال نود أن نسمع ما يقال عن منشأ هذا اللفظ ، وتاريخ استعماله عندنا لما قبل دخول المقول المملكة الإسلامية . وأما في أيامهم فإن النصوص التاريخية واللغوية كثيرة ومتوفرة وقد تكلمنا عليها باختصار .

٢ - التتبع عند العثمانيين :

أعيد القول بأن هذه اللفظة لم نشر على تاريخ استعمالها عند العثمانيين لما قبل فتح بغداد بل لما بعده بمدة ، وقد راجعت تواريخهم القديمة « وقوانينهم المعروفة ، فلم أتمكن من الحصول على الفرض إلا في أواخر أيام السلطان سليمان القانوني « وأيام أخلافه في الرسوم والضرائب المتعلقة بالمراق خاصة دون غيرها مما يؤيد أن أصلها عراقية . وكذا اتصلت بملفاتهم العديدة ، فلم توجد إلا في (برهان قاطع) « وترجمته إلى التركية فلا يعد من أصول لغتهم ، كما أنني لم أجد ما يعين تاريخ استعمال هذه اللفظة عندهم ، ولا جهة مدلولها ، ومبدأه .

وكل ما علمناه من مؤلفاتهم العديدة في المالية إن هذه الضريبة كانت تؤخذ على الامتعة الحربية والقطنية وأمثالهما من المعنويات الداخلية كالمداد والمنسوجات الوطنية وغير ذلك ، فتؤخذ على قيمتها المقدرة باعتبار بارة واحدة عن كل قرش ، أو ٤٠/١ تيمناً لمفلس الزكاة مما يدل على التوجيه الشرعي لهذه الضريبة إلا أنها لم تعرف بهذا الاسم ، وإنما تعرف عند العثمانيين بـ (رسوم الاحتساب) فتدخل ضمنها ، وهكذا عندنا .

مرّة بنا ان عروض التجارة من أمثال ذلك لا تؤخذ عنه الزكاة قسراً ، فكان (مكساً) ، وان اعتبارها من الحبة تبرير لصحتها ، تطورت هذه الضريبة كثيراً ، وزادت أنواعها ، ولكننا لا نجد استعمال هذا اللفظ الا في وقت متأخر والظاهر انها أخذت من العراق من تاريخ دخول العثمانيين ... وحوادث الاحساب عند العثمانيين خلفها التطور الكبير في الأيام الأخيرة في حوادث سنة ١٢٤١ هـ ، و١٢٤٢ هـ ، و١٢٧١ هـ ، ولكنها لا تخص العراق مباشرة وإنما تنبئ الصلاقة بنا من الطوايع التي كانت تسمى بـ (التمغا) وصدور قوانينها . وان هذه النسبة سابقة لما ذكر من التواريخ بسكثير .

ان (التمغا) جاء ذكرها في رسوم الاحساب كثيراً وتوعدت انتقابات والاسماء في أقسامها العديدة فمن الضروري أن نلاحظ ذلك وندون ما علمنا ليتجلى أمرها من طريق التاريخ بصورة واضحة . وهذا لا يكفي لمن يتطلع أكثر وغالب المدونات جاءتنا في (مجلة أمور البلدية) . وبهنا أن نمين ما عندنا . وفي الكلام على الباج والعبور ، والكلكات ... مما بهنا كثيراً جداً ، ولا يصح اهماله بوجه من الوجوه . ومثل هذه تعين أقسام (التمغا) ، وذكرنا بعضها أيام حسن باشا وفي أيام الجليليين في الموصل . وهكذا مما لا تحصى فائدته ولا تكرر أهميته للمعرفة الصحيحة سواء في أصل الدولة او في العراق خاصة ...

ولا شك ان الحوادث ، والبيورلديات (الاورام) في التفويض للمقطوع مهما كان نوعه لا يبقى محلاً للايضاح ويزول كل عناء من المباحث مثل هذه ...

هذا مجمل ما عند العثمانيين . ولا مجال للتوسع بأكثر من هذا .

٣ - التمغا عندنا :

أوضحنا مبدأ استعمال اللفظة عندنا . وكانت هذه الضريبة في الأصل موجودة في العراق من أيام البويهيين ، واستمرت الى عهد السليحيين

فصارت تلتقى تارة وتعاد أخرى • وفى أيام المفلول سعت بهذا الاسم من جراء السمة التى كانت توضع على ما تؤخذ الضريبة عنه ، كما ان العثم الذى يوضع عليها يقال له (نمفا) •

ان العثمانيين لم يشعروا فى العراق أوضاعه ، وانما أبقوا المعتاد كما فعل المفلول قبلهم ، ولا شك ان العراق كانت ثقافته معروفة ، فلم يناعز فى حالته ، وهو أيضاً يعارض كل تحويل أو تحويل خفية ان يدخل الجور من طريق ذلك فقد علمتهم التجارب ان الضريبة القديمة تلتقى لاجل ، ثم تعود بوسائل ، وتبقى الجديدة أيضاً كما هى ، فيحرص أرباب الطمع فى مضاعفة الضرائب •

وكانت هذه الضريبة تؤخذ من منتجات معدودة ، أو معمولات خاصة فلا تؤخذ من كل ناتج • وأصلها ١/٤٠ ، فتوسعت ، وشملت أموالاً أخرى ، فلم تقف عند المنسوجات الحريرية بل سارت تؤخذ من منسوجات الصوف والقطن ، ومن الاوانى المعدنية والفضية بل من غالب ما يباع فى الاسواق من عروض التجارة مما لا يدخل فى عداد الصادرات والواردات الاجنبية •

دامت فى عهد المفلول ، وزاد خطرهما بسبب الضمان الذى كانت تفعله الدولة المفلوية ، وجاءنا خبر أول ضامن للتمفا ، وهو العميد شمس الدين علي ابن الاعرج ، فانه ضمن (تمفات بغداد) ، فأثرى ، ثم رتب صدر الأعمال الحلية والفراشية وتوفى سنة ٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م ثم صارت التمنفات الى الزين الخطائري عميد بغداد ، وكان قد استوفى ما عليه من بقايا الضمان بالضرب ، ثم أعيد اليه الضمان ، فكانت (تمفا بغداد) بيده الى أن قتل سنة ٦٨٨ هـ - ١٢٨٩ م^(١) •

وكل ما علمناه انها كانت تعطى بالضمان ، ومن الغريب أنها دامت كذلك فى مختلف العهود العثمانية حتى التنظيمات الخيرية فى ٢٦ شعبان

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٨٧ و ٣٤٥ •

سنة ١٢٥٥ هـ و ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩ م وعندما استمرت الى سنة ١٣٣٨ هـ - ١٩١٠ م فأُلغيت^(١) . وكان ضامنها الأخير السيد عواد والد السيد علي السيد عواد ، فمرفأ أول ضامن وآخر ضامن .

فعلمنا من حوادث معينة وكثيرة ان هذه الضريبة (التمغ) أو رسوم الاحساب كانت تعطى بالمقطوع وتفوض الى طالبها الذي ترسب عليه في نتيجة المزايدة . ولا يختلف عما يجري في أصل الدولة وما كان عليه العراق في رسوم احتسابه ومنها ما خصص بما يسمى (قره طمغه) وهي من المقتنات عن سوق الفزل وعن سوق الخيل وهكذا (الطمغه) الاعتيادية .

والضرائب مثل هذه كثيرة متنوعة يصح ان نمدد منها رسم الدواليب وتخمين ما يسمى بالشواريق (الشواطىء) وكذا بيع (التركات) كل هذه رأينا أمثلتها في المحاصيل وفي مواطن أخرى منها ما هو تابع لحالة البلد أو بعض أوصافه ومنها ما هو عام متعارف في غالب البلدان والملاحظ أن ما ورد في أواخر القرن الثاني عشر وفي الموصل خاصة نرى ما يشير في وصفه الى ما هو معتاد الاعمال والصنائع .

ومما يوضح ذلك ان مقاطعة الاحساب كانت تعطى بالمقطوع سنة ١١٧٨ هـ - ١٧٦٤ م لمدة سنة كاملة وهي تلك السنة ، فأعطيت لمن فوضت اليه بمبلغ أربعة آلاف قرش . ومثلها (قره طمغه) عن سوق الخيل وسوق الفزل سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م بمبلغ ٤٨٠٠ قرش سنوياً . وهكذا (الطمغه) المقطوعة سنة ١١٩٩ هـ - ١٧٨٤ م وهي من مقطوع الباصمة ورسم الدواليب سنة ١٢٠٥ هـ - ١٧٩٠ م وتخمين الشواريق سنة ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩ م وكل هذه من مقتنات الموصل . وكذا (بيع التركات) سنة ١٢٠٦ هـ - ١٧٩١ م بمبلغ ٣٥٠٠ قرش وتفاوتت هذه في بعض البلدان قلة وكثرة وتراعى رسوم ما كان شائعاً في البلد أو أكثر ما يقوم به من أعمال صناعية أو مواد .

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٨ ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

وان رسوم التمتع عندنا كانت على الاواني النحاسية وعلى المفروشات من لحاف وجاجيم وسائر المبيعات في الاسواق ... وكل هذه لها نماذج وأمثلة في (مجلة امور البلدية) . واذا كانت لا تخص بغداد والبصرة والموصل فهي نظائرها .

ولا نستطيع احصاء امر هذه الضريبة . والامثلة الموضحة عندنا لما جاء في الموصل يكمله ما جاء عن بغداد اكثر واكثر . فقد عد المؤرخون ان من مناقب الوزير حسن باشا قانع همدان انه ألغى عدة رسوم بفرمان سلطاني ، ومنها يأمر من عنده :

١ - انه كان يجلس في أبواب بغداد موظف يقال له (جور باجي) ، فكان يستوفي رسماً على الاحمال الداخلة الى المدينة ، أو الخارجة عنها مما يسمى (باجاً) . وهذا اما دراهم معدودة ، أو أنه يستوفي الرسم من الاحمال (عنا) ، فلا يلاحظ الفقير والمنقطع ، وحالة بعض الاشخاص . وفي هذا تحصل تعديلات كثيرة .

٢ - كانت تستوفي الرسوم على الكلكات التي ترد الى الشرائع حاملة الاحطاب والاختاب . وهذه تجبي من قبل (جور باجي) الداخل ، ومن أغا البلد ، فيأخذ منها مقداراً من الاحطاب باسم (طبخة) . وكذا لم يفت شيء حتى أنهم كانوا يستوفون من باعة البيض .

٣ - كان ممبر يقال له (ممبر جيل حميرين) ، يعطى بالمقاطعة ، ويؤخذ رسم عبور من المارة باسم (باج العبور) ، ويستوفي ببغداد .

وهل ألغيت هذه ؟ وقد شاهدناها الى أيام المشروطية . والامثلة السابقة عن الموصل تبين ذلك . وهكذا كان الامر مما لا يطاق ...

وألفت الدولة العثمانية رسوم الاختساب، وجعلت مكانها (ورقة صحيحة) في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٦١ هـ - ١٨٤٥ م وهذه تطورت كثيراً وحلت

محلها قوانين الطوايع (قانون التمسك) ، ولكن بفساد بقيت مستثناة كبعض الولايات الأخرى .

وكل ما نقوله الآن ان هذه الضريبة تنوعت وزادت ، وان الالفاء صار لفظياً أو اسماً ، واذا كانت هذه في بادى أمرها حبة ، فهي بوضعها الأخير من سنة ١٢٤١ هـ - ١٨٢٧ م تعد من أهم ضرائب الدولة ، وتوسع المليون وخرجوا بالضرائب عن مألوفها وكان أصل وضعها حاجة قاهرة قاسرة ، فمضوا الى طريق الحصول على المال بضروب متنوعة ، واعتقدوا أن في ذلك خدمة الدولة وانهم أخلصوا في العمل ، ولم يدروا أن عملهم هذا أساء سمعة الدولة ، وولد نفرة عظيمة فسخط الشعب ، وتبدلت أوضاعهم من سيء الى أسوأ ، تجاوز أولئك الحد ، فأدى ذلك الى الكره القوي ، فخذلت في كل أعمالها ، وصار يدعى جبة هذه الضرائب بـ (دزدانية) ، فهم منتشرون في كل صوب يتعرضون بالذاهب والرائح ، وأطلق عليهم الأهليون بـ (زبانية) كانوا يرهقون الناس ، ويجملونهم في ريب من أمرهم في تعدياتهم ، وشبهوهم بزبانية جهنم .

وموضوع بحثنا ضرائب التجارة ، فلا محل للكلام على (الباج) ، ولا على (الطوايع) ولا (رسوم البلدية) وضرائبها ، فلها موطن آخر .
في هذه وأمثالها لا يسما إلا أن ندون حوادث الضرائب ، ونعلم أصلها وماهيتها وطرق استيفائها وما هنالك من أمور نعدّها خير وسائل لمعرفة ما كان يجري عندنا في غابر الأيام ومن هذه كلها يتوضح أمر القطر وما فيه من صنائع ومعاملات وما كان يؤخذ عليها بقلة أو كثرة وهذا يعرف من حوادث التبديل .

ضرائب التجارة الخارجية أو الكمرك في الدولة العثمانية

العراق في أيام المغول والتركمان ، وكذا أيام العثمانيين لم تبدل فيه أنواع الضرائب التجارية كما انه لم يتبع في ادارته وماليته سوى ما كان

مألوفاً ومقرراً فيه ، فلا يتوهم ان قد تبدلت ضرائبه التجارية وسائر ما هنالك من موارد الدولة لمجرد أن يشاهد المرء لفظ (الكمرک) في هذه الضرائب مما لم يكن معتاده . وأزيد انه لم يخضع الى تعرفه كمرکبة لدولته الاصلية ، وانما أقرت هذه الدولة تعاملات وأبدت تحسناً عما كانت عليه الضرائب .

وهذه الضرائب لم تكن كأيماننا هذه دولة تابعة لاطراد ، أو لنهج اقتصادي معين مما هو مشهود في الدول أو بعضها ، وانما كانت الدولة تراعى العرف الجاري حرقياً ، واكتسبت في تعاملاتها هذه شكلاً ثابتاً ، وأكدتها فرائض الدولة الاصلية ، وان كل اعتداء عليها يقطع التجارة الخارجية ، وبالتعمير الاولى كان التجار يتمتعون أحياناً من جلب البضائع حتى يستقيم أمر الولاة ، ويتصاعوا الى الحالة الطبيعية .

ولم تكن هذه جديدة ، بل تغير اسمها ، وتبدل المصطلح ، وهي المعروفة بـ (ضريبة العشور) ، ويسمونها (العشار) ، ومر بيان ذلك ، وأن العثمانيين استعملوا هذه الضريبة بلفظ (كمرک) . وهذا مأخوذ من كلمة ايطالية هي (كومريكو) Commerico وتطلق على محل الجباية ، ويراد بها نفس الضريبة ايضاً ، دخلت اللغة التركية بعامل القرب والتجارة المتصلة بهم قبل أن تعم الممالك الأخرى ، أو تشيع من طريقهم . وهكذا كان شأن الدولة في مصطلحات السفن الحربية والتجارية .

والمبحث متصل بنواح عديدة لا ينجرد عنها ، ومن الضروري في هذه الحالة أن نعرف عنها شيئاً يفسر ما عندنا وهي الضرائب في أصل الدولة أعنى ضرائب الكمرک ومكائنها في الدولة العثمانية ، وكذا الضرائب في العراق ، ودرجة التأثير أو اتأثر بها . وهكذا ما ولدته أوضاع الدولة الى آخر عهدها . والموضوع واسع الاطراف ، لا يخلو من غموض ، أو أغراض ولدها الزمن ، أو حدثت من جراء التحكم المشهود ويهنا الكلام على ذلك بقدر فلا تتجاوز حدود الاختصار .

١ - الكمرك في الدولة العثمانية (قبل فتح بغداد) :

كانت الدولة بلا ريب ماضية على حالة في الكمرك الى أن فتحت بغداد في ٢٤ جمادى الأولى سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م ولا شك انها في جميع الممالك الاسلامية سائرة على نهج الشريعة ، لا تختلف عما ذكر الا أن تكون نتيجة تعامل أو عقد والا فانهم في الغالب كانوا يراعون فيها مذهب الامام أبي حنيفة ، ويحمل في هذه الحالة التجار صكوك تجارتهم « أو براماتهم ، وتراعى في الغالب بعض التسهيلات مما تولدت منها (المهود القتيقة) أو ما يسمى به (الامتيازات الاجنية) .

وضرائب الدولة في الكمرك قبل فتح بغداد كانت تسند أحكامها من كتب الفقه ، وراها مدونة في (نتيجة الفتاوى) ، وفي (فتاوى علي أفندي) « وفي (بهجة الفتاوى) ، وغير ذلك مما لا محل لتفصيله وكانت الضرائب تؤخذ على أساس ٣٪ تشويقاً للجانب في الاخذ من بضائعهم ، وتأسيس علاقات تجارية معهم إذ أن الادخالات قليلة ، فكان المأخوذ مما يشوق ، فلا كلفة فيه بأمل الاستيراد .

وفي هذه الحالة كانت الدولة في قوتها واثان تسلطها على ممالك كثيرة ، فكانت تراعى في الاكثر الامر الشرعي ، فتأخذ عما يباع من الدهن والصل وما مائل ١/٤٠ آفجة^(١) ، وعن حمل القماش من الصوف والوبر والخيوط والجوخ والكتان والقطن ، وكذا التصدير عن كل حمل آفجتان . وعن حمل الانمار عن كل واحد آفجة ، وإذا تكاثرت مادتها وقلت قيمتها أخذ عن كل ثلاثة أحمال آفجتان . ويؤخذ عما يوزن بالقطار عن كل قطار آفجتان واحدة من البائع والآخرى من المشتري . وهكذا عن الاحمال كحمل العربة من البصل أربع آفجات ، ومن السمك

(١) (الآفجة) نقد معروف من ايام المغول في القرن السابع الهجري .
وان العثمانيين استعملوها منذ سنة ٧٢٧ هـ - ١٣٢٦ م والتفصيل في كتابنا تاريخ النقود العراقية ص ١٤١ - ١٤٣ .

ثمانى آفجات ، وعن الارز ثمانى آفجات • ويؤخذ عن حمل السفينة
مائة وثلاثون آفجة ...

وما يرد من الافلاق والفرنچ والدوبرنيك والمواطن الاخرى عن
كل ما يأتى منها ٢٪ من الآفجات ... ويطول تعداد ذلك مما يؤخذ
عن المعادن وغيرها ، ومن ثم نعرف اجمالاً مقدار المأخوذ قديماً الى أيام
السلطان محمد الفاتح ، وبعده حصل تعديل نوعاً ، ونستطيع أن نعين
القوائم لكل عصر ، أو عند حدوث كل تحول بحيث تمكن من معرفة
الضرائب ومقاديرها أو قياسها بما هو معروف الآن ، ومن ثم نعرف مالية
الامة اجمالاً ، وما كان يتحمله الاهلون من هذه الضرائب ، فنؤخذ
رأساً أو بانواسطة ، وبعين ما يلقى بالحاجة أو ما هو كمالى الا أن هذه
الضرائب تابعة لاستقرار الحالات الاقتصادية فى المعاملات بخلاف مقياس
الامم الحاضرة فى وادها ومصروفها ، فنستطيع أن نخمن ذلك بوجه
التقريب وان لم تكن لدينا أرقام قطعية •

وكان السلطان محمد الفاتح أول من جمع التعامل المهود فى
الضرائب ، وما قرره الشارع فيها • أمر بجمع التعاملات ومراعاة
المهودات فى الدولة ، وقرر ما يجب وما كان جارياً ومألوفاً عند فتح
استبول ، ثم جرى عليها بعض ما يستدعى التحرير^(١) ... ولكن لم
نشاهد فى حال من الاحوال تبديلاً كبيراً أو تغييراً مهماً ... ولا يهمننا
تفصيل ذلك فى حالة سريعة مثل هذه ، وانما نكتفى بالاشارة ، ونقف
عند هذا الحد •

٢ - الكمرك فى الدولة العثمانية (بعد فتح بغداد) :

كانت حالة الدولة العثمانية فى نطاق محدود فى معاملاتها الا أن
الأمر توسع فى أيام السلطان سليمان القانونى ، ولا شك ان هذا التحول فى
الادارة ، وفى القوانين ، وفى الثقافة قد تكامل أثر فتح بغداد ، ونرى

(١) قانوننامه آل عثمان •

حادثها كان مقروناً بتبدلات كبيرة في الدولة وتعتقد ان لبغداد دخلاً في هذا التحول الكبير . واذا كانت أدلتنا كثيرة في أمر الثقافة وانتقالها أو اقتباسها ، والآداب وتكاملها ، والعلوم وتطورها من ذلك الطريق فإن الضرائب لا يموزنا أمر مشاهدة التبدل فيها من نفس الطريق فانه كبير جداً .

ان بغداد كانت قدوة في ثقافتها لأكثر فتحيتها والمتغلبين عليها ، وان العثمانيين كان أمرهم فيها لم يختلف عما كانت عليه في عصورها السالفة . وان غالب المراجع في الضرائب خاصة تشاهدها في هذا العهد وبعدمه ، فلم يكن حادث دون أن تدرك علاقته ، فوجب أن نلاحظ أحكام الضرائب في أيام هذا السلطان أي بعد الاتصال بالعراق ، وهكذا نراعى في بحثنا ما جرى على يد أخلافه من بعده قبل أن نعين ما عندنا ، وان نعلم درجة التأثير والتأثر في القوانين .

ولا يصح أن نفهم ان ادارة بغداد صارت تابعة من كل وجه للدولة فهذا مما لا نقول به ، وانما جرى الاتصال . فالوثائق لأصل الدولة معروفة والمشهود انها لا تختلف عن أصل الضرائب في العراق . والمأخذ واحد بل ان أصل ضرائب الدولة العثمانية (عراقية) بلا ريب ، وان التأثير الأخير أيام اتصال العثمانيين لا ينكر وجوده بوجه .

ان القوانين قبل السلطان سليمان قليلة ومحدودة ، وأما في أيامه فقد تكاثرت . ومن أقدمها ما كان بعد فتح بغداد أعني به (قوانين أبي السعود العمادي) وهو شيخ الاسلام آنذ ، وعمله شرعي وتعاملتي ، وان قوانينه موجودة بتفصيلها ، وأجملها آخرون في الجمع والترتيب . ولعل ما ذكر من المراجع ينصر بالحالة اجمالاً مما تعرض له أبو السعود ، وعلى عيني « وقوچی بك » و« كاتب جلبي » وصاري محمد باشا الدفتری ، وآخرون م يشن التاريخ منهم أكابرهم .

ومن مراجعة القوانين المدونة في أيام السلطان سليمان القانوني نعلم حالة الضرائب التجارية وانها أوسع من أيام سببقه ، وظهر مالون عديدون حاولوا اصلاح الخلل المالى ، والمقياس الذى كان أيام هذا السلطان ، ولم يعدل في أيام أخلافه « فنولد الاضطراب المالى من جهة » وتمكنت عهود جديدة بين الدولة العثمانية « والدول الاخرى مما أدى الى تثبيت الحالة الاقتصادية والسياسية .

ومن الجدير بالذكر :

١ - ان الدولة العثمانية كانت لها تعاملات مع الدول المجاورة وان (قانون آل عثمان) يؤكدها . ومن أهمها ما كان مع البندقيين .

٢ - لما فتح العثمانيون مصر أقروا ما كان قد منح للفرنسيين والانكليز من جانب المصريين .

٣ - جاءت معاهدة سنة ١٠٦٠ هـ - ١٦٥٠ م مؤكدة لما هنالك .

٤ - معاهدة سنة ١٠٨٠ هـ - ١٦٦٩ م . وهذه عقدت على أساس سابقها ، واعتبرت الضرائب على أساس ٣٪ بعد أن كانت ٥٪ ومنعت من استيفاء رسوم أخرى ، وأن لا يؤخذ عن (الاذن للسفينة) أكثر من ثلاثمائة آفجة . وأعيد النظر فيها ، بل جددت في سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠١ م بين الانكليز والفرنسيين من جهة وبين العثمانيين من الجهة الاخرى ، فأيدت أحكام المعاهدات السابقة .

وفي سنة ١٢٥٤ هـ - ١٨٣٨ م عقدت معاهدة تجارية مع الفرنسيين ، فكانت مساعدتها واسعة جداً . وهذه اشترك فيها آخرون . وبعد التنازلات عقدت مع الدول معاهدة تجارية فأقرت ما هنالك وتأكدت سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م وسنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦١ م . وهكذا تعينت رسوم الترانسيت (مرور الاموال التجارية) وهكذا توالت العقود حتى اختلال بغداد سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م .

وفي أواخر العهد العثماني ألغت الدولة العثمانية الامتيازات الأجنبية في ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م بمقتضى وجوب العمل به في ٣٠ ايلول ١٩١٤ م . فكانت حرية وضع الضرائب الكمركية ، وجعلتها تابعة لما يعقد معها من معاهدات ، أو يتفق عليه من مبادلات اقتصادية ، فزال التحكم الاقتصادي نوعاً .

ضرائب التجارة الخارجية أو الكمرك في العراق

ان ضرائب العراق لم تكن تابعة للدولة العثمانية من كل وجه الا أن ضرائب الكمرك تابعة لعهود الدولة وعقودها ، فكان العراق مراعياً هذه العهود وما هو جار من تعامل قديم في اطراف ما هو مستقى من حقوق متقابلة أو متشابهة في ماهيتها ، والاختلاف طفيف أو شكلي نوعاً من جهة أن أصل الضرائب واحد ، والمخالفة ناجمة من عهود متجددة ، وحقوق متبادلة أيام العثمانيين .

وكل ما نعلمه ان الدولة كانت بعيدة العلاقة بالعراق وبالبلاد العربية من أمد غير يسير وربما تمت منقطعة ، ولكنها من حين اتصلت بنا تجددت العلاقة بالثقافة ، وتولدت التحولات في الادارة حتى الضرائب ، وفي أمور عديدة . بدأ ذلك من تاريخ صلته بالعراق ولا محل لتوضيح الضرائب ، وما حدث فيها من تطورات قد تكون من الهامات أو مترافقة للروابط المشهودة به ، بل نجد اقتباس الثقافة في هذه الايام كان بمثابة زائد فحصل الاشتراك في أمور كثيرة ، والعراقي تأثر بلا ريب في عهود الدولة المتعلقة بالضرائب الكمركية .

نصوص هذه الضرائب :

لا ينكر ان العراق متصل بأهم من طريق البصرة « ومن الشمال ، ومن الشرق ومن جميع أطرافه ولا شك أن الوقائع الويلة من أوشة

وأمرض فتاكة ، وحوادث غرق ، وتخريبات حروب أو وقائع حريق قد
قضت على وثائق عديدة ، وفقدت من جراء ذلك وسائل المعرفة ، بحيث
صرنا نلتبس الإشارة في بعض الآثار التاريخية أو المدونات المالية ، أو بعض
الفرامين ، وأقوال السياحين .

وهنا الاستغناء ضروري . والاحاطة واجبة ، ومن أين يأتي ذلك
والحالة ما ذكرت . وكل واحد من العوامل المذكورة كاف للقضاء على
هذه الوثائق ، ومع كل هذا لم ينقطع الأمل ولا تزال تتوقع ظهور المستندات
لتكشف عن الغرض المقصود . ومن أهم ما هنالك أننا شاهدنا في العراق
قوانين آل عثمان وقوانين أبي السعود كما شاهدنا في أصل الدولة وفي
عاصمتها .

ومن أقدم ما يعود لهذا العهد القوانين التي مر بيانها . ولا شك أنها
مما كان يطبق في العراق ، ويهمننا ما له خصوصية ، واتصال مباشر
بالعراق من وثائق ، فقد وجدت (فرامين) تخص العراقي جاءتني عفواً .
قدمها لي مساعد استاذ في جامعة استنبول (سيت اسمه) سنة ١٩٣٩ م
لأوضح له المراد من بعض مصطلحاتها التي ربما تكون خاصة بأنحائها ،
فجرت المذاكرة معه حولها ، وكنت ألخص ما كان يدور البحث فيه في
مذكرات أدونها . وجل ما علمته منها أنها جاءت مطابقة للمعاهدات
ومؤكدة لاحكامها كما ان الحوادث التاريخية ، والمؤلفات المالية او الادارية
تعين الحالة المالية .

وأقدم هذه الفرامين المؤرخ سنة ٩٥٩ هـ - ١٥٥١ م الي والي البصرة ،
وكان قبل حرب البرتغال أيام سيدي عني ، وكان العراق آنذ متصلاً
بالهند مباشرة ، فحاول البرتغال أن يجعلوه معهم وبواسطتهم ، والآخر
بتاريخ ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م والمال واحد تقريباً .

والملاحظ أن هذه الفرامين لم تفرق بين ضرائب الاعمال التجارية

داخلاً وخارجاً وفيها التفاتة الى ماضى العهد أيام العباسيين ، فقتصر من هذه على موضوع بحثنا ، وهو ما يخص الضرائب الكركية .

١ - كان يؤخذ أيام العباسيين ومن بعدهم على الاقمشة (البز) $1/2$ وفي هذا العهد أخفضت الى $1/30$ ومنهها الحديد والفولاذ وأما الجوخ والمعمولات الصوفية الاخرى فقد كان يؤخذ عنه $1/5$ ومثله الدارصيني ، والقرنفل ، والفلفل ، وجوزة بنوا ، فصار يستوفى عنها $1/15$ والامنة الاخرى يؤخذ عنها $1/30$ كما يؤخذ $1/100$ من عيائها باسم (غلمانية)^(١) .

٢ - يؤخذ من القوافل من الشام وحلب أقمشتها من جوخ وصوف وكمخة وسجاد $1/6$ أو $3/50$ واذا قلت أخذ $1/30$ ، كما يؤخذ من هذه $1/100$ باسم غلمانية . وهذه لها أصل في الدولة العثمانية أيضاً .

٣ - يؤخذ من الاموال التي يأتي بها الاعراب على الجمال عن كل حمل بعر دينار ذهباً ، وقطعتان من المبات العربية .

٤ - يؤخذ من قوافل المعجم من اللار وغيرها من السفن او المراكب البحرية $1/12$ واذا كانت مقاديرها قليلة فيؤخذ من $5 : 10/100$ وكذا مما يرد من الاحياء والقطيف والبحرين وبوشهر . وأما المواني الاخرى فيؤخذ منها $1/30$ و $1/100$ قطعة عيناً باسم (غلمانية) .

٥ - واذا تاهبت السفينة (تسمى مركباً) على الاقلاع من البصرة حاملة أموالاً فان (الشابندر) ينفق واصحاب البضائع على أخذ مقدار من المبالغ ، واذا رجعت خالية فلا يأخذ شيئاً . واذا حملت دهن الودك فيؤخذ

(١) وردت في كتاب مؤذن زاده باسم (غلمانية) .

عن كل (منو) خمس آقجات وهشتي^(١) واحد ، وعن الصبغ الاحمر ثلاث آقجات وهشتي واحد ، وعن كل مائة جزء من الصوف ٦ آقجات واذا نقصت عن خمسين أخذ ٢٠/١ ، ويؤخذ عن كل بشت من الجوخ آقجتان ، ومن المثلج من الجوخ آقجة واحدة وهشتي واحد ، وعن كل غثرة ١٢ آقجة ، وعن كل شمع (يشماغ) ٤ آقجات • ولا يؤخذ شيء عن بضائع التجار الخاصة ببياعهم من هدايا كوجه القفطان ، ووجه اللحاف والجارجف (تشنق) •

٦ - بعد أن يتم أخذ العشر من السفينة بالوجه المذكور ، وتستعمل للذهاب يعطى (حق البواب) عن كل حمل سفينة ١٢ آقجة •

٧ - ان التجار الواردين من حلب والشام ومن بغداد ومن أماكن أخرى اذا جاؤا بأحمال • يعطون العشر كما مر • فاذا عادوا مرة أخرى وذهبوا دون أن يصرفوا الاموال فلا يؤخذ منهم (حق البواب) الذي يراد به (الغلمانية) كما يظهر • فاذا باع التجار أحمالهم فيؤخذ من المشتري ٢٠/١ ، ويؤخذ منه ذراع (غلمانية) واذا قل المبيع عن الحمل الواحد فلا يؤخذ ، وفي هذه الحالة تكون الدولة قد استوفت رسوم البيعة او (ضريبة المبيعات) ولا تدخل في نوع الضرائب الخارجية •

وفي ما ذكر بقيت العلاقات التجارية مع المجاورين نوعاً على هذه الحالة وهذه الفرامين احتوت تفصيلات كثيرة ، وان الدولة لم تبدل المعتاد الا ما مرت الصراحة به مما كان متاملاً في العهد العباسي وما بعده في أيام المنول والتركمان ، فأبدت فضلاً في تقيص المستوفى من الضرائب وصار هذا سنة في معاهداتها ، وسأوت في المقدار المأخوذ • وكان الشاه

(١) اثر الفتح العثماني نشاهد ذكر الهشتي مقروناً بالآقجة • واللفظ ايراني ، ويقصد به ثمن الآقجة ٨/١ . ذكرت في الفرمانين المدونين أعلاه • وفي النسخة الخطية الموجودة عندي من (قوانين آل عثمان) ، استعمل هذا اللفظ في القرن العاشر الهجري ، ولم نجد له ذكراً ولا هو دارج في العهود التالية •

اسماعيل الصفوى لم يغير المهود ، وحصر التحف فى الأقمشة (البن) ومنع من أخذ غيرها أى انه لم يبدل معاد الضرائب التجارية الخارجية^(١) . والتخفيف فيها جرى أيام العثمانيين .

ولا أدانى فى حاجة الى بيان ^١ كان جارياً فى أصل الدولة العثمانية . كان هذا معلوماً فى قوانين آل عثمان ، ومتعيناً فى عصورهم المختلفة ، فقرر الرسوم على الاموال التجارية داخلاً وخارجاً بالنظر للنقود المتداولة من آفجة أو زلطة^(٢) أو فرش .

التبدل فى الضرائب

١ - المعاهدات وما احدثت :

لم يحصل تبدل مستمر فى الضرائب كما هو الشأن فى هذه الايام المتحولة فى أوضاعها ولم تنشر مطالبها متوالياً فى قوائم أثناء هذه التحولات بين آونة وأخرى لتدوين الحوادث اليومية عنها . وعندنا أن وقائع البرتغال غيرت الاوضاع السابقة المألوفة فأحدثوا ما أحدثوا فى توجيه التجارة اليهم واتزاعها من معالك المحيط الهندى والخليج العربى . فقد كانت التجارة ماضية باستمرار واضرار واكتسبت استقراً من أيام العباسيين الى أن ظهر البرتغال فى تلك الانحاء فكانت العلاقات التجارية بنجوة من تأثير الوضع الدولى . يوضح هذا ان هذا البحر كان لا يعرف غير التجارة وادارة السفن لتسهيل أمر تداولها وقد اتقن أمر السير فيه اتقاناً تاماً بما تيسر له من مادة علمية للبحار ولعلم الفلك المساعدا لتحقيق أسفار البحر ، فظهر علماء فى فن البحار وعلموه كانت شهرتهم

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ١٠١ .

(٢) الزلطة وردت أحياناً بلفظ (صورتى) فاضطرب الكتاب فى أمرها ، فاقضى التنبية الى ذلك دفعاً للالتباس كما جاء فى فرامين آل عثمان وغيرها . والتفصيل فى كتاب تاريخ النقود العراقية ص ١٤٨ و ١٤٩ .

كبيرة ومن أشهرهم أحمد بن ماجد وسليمان المهري^(١) . ودون هؤلاء آثاراً جمة وحفظوا المؤلفات السابقة وزادوا عليها ما تجدد لديهم من علم .

ولم يبدل الوضع الا ظهور البرتغال في البحر الهندي وفي تلك الانحاء في أيام دولة المماليك في مصر . فكان حادثاً عظيماً في تبدل الاوضاع وتغير المألوف وامتد الى أيام العثمانيين مما هو معلوم في التاريخ فلما استولت الدولة العثمانية على مصر وعلى العراق رأيت من أكبر المهمات أن تستولي على سواحل بحر الهند من جنوب جزيرة العرب فكانت اسطولاً حربياً للوقفة بالبرتغال ، ومن ثم كانت السيطرة على الخليج العربي وما اتصل به الى البحر الاحمر (بحر القلزم) .

أودعت قيادة الاسطول الى أمير أمراء مصر سليمان باشا فنهض في أواخر المحرم سنة ٩٤٦ هـ — ١٥٣٩ م وقام بالهمة وعاد . وفي المرة الأخرى أودعت الأمر الى « بيرى رئيس^(٢) » . في سنة ٩٥٩ هـ — ١٥٥١ م بما لديه من قوة فاستولى على مواقع بحرية مهمة في سواحل البلاد العربية ودمر جيش البرتغال ، ووصل الى البصرة الا أنه ترك الاسطول في الخليج العربي وسار بقوة قليلة قافلاً الى مصر فكان ذلك محل الانهزام وعوقب على فعلته هذه . وكانت الدولة العثمانية في سنة ٩٥٣ هـ — ١٥٤٦ م قد استولت على البصرة تأمينا للاتصال بالبحر فأخذتها من (آل عليان) وأملها أن تؤمن الاتصال بالهند من الجهتين مصر والبصرة . وكان السلطان محمود ملك كجرات قد طلب انقاده مما حل به من أمر البرتغال وأن يسهل أمر الاتصال بالهند ، وذلك ما دعا الدولة العثمانية أن تقوم بما قامت به وان لا تهمل الأمر وأن تعين الاميرال (سيدى علي رئيس) فنولية قيادة الاسطول ليمضى به الى مصر فينال (امارة البحر) ، فلاقى الضربة القاسية

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٥ ص ٩٣ — ٩٧ .

(٢) بيرى رئيس من رجال البحرية المعروفين وترجمته في المجلد

الرابع من تاريخ العراق بين احتلالين ص ٦٧ — ٧٠ .

من البرتغال ومن الزوايج أيضاً الامر الذي اضطره الى الالتجاء الى سواحل الهند والعودة على طريق البر الى بغداد^(١) .

كان هذا الانخزال حاسماً ، الا أن هذا القائد كان يأمل أن تميد دولته الكرة على أعدائها وترجع الى ماض من العهد في قوتها فتزول السيطرة البحرية من البرتغال . الا أن ذلك لم يتم ولم تقلح الدولة من جراء أنها قد اعترافاً وقوف ثم انحطاط فلم يستفيدوا من أعماله وما أعدّه من توجيه علمي لاسلح خذلانه بوقوفه على الاعمال البحرية وعلى العلوم المساعدة للكشف عن الطرق البحرية للسير في هذه البحور . فنقل رسائل عديدة لأحمد بن ماجد وللبليمان المهري الى التركيّة وكان قد وجدها في الهند فجمعهما في كتاب سماه (المحيط^(٢)) . وكان العرب في القرن التاسع الهجري وما بعده قد برعوا في علم البحار ووضعوا آثاراً نافعة فيه زادوا بها على من تقدمهم أكسبتها التجارب والاتصال بإيران والهند والصين فتكونت مجموعات نافعة تأميناً للتجارة .

وعلى كل حال جاء فرمان سنة ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م مبنياً الحالة المألوفة فأقرها على ما كانت عليه فلم يحصل تبدل في العراق ولا في أصل الدولة الا ما قيدته به المعاهدات ، وأكبر تحول حدث هو ما أجبرته المعاهدة المؤرخة في أواسط جمادى الآخرة سنة ١٠٨٠ هـ - ١٦٦٩ م لما احتوته من تضيير كبير في الضرائب الكمركية .

٢ - قائمة في المعاهدات :

ان الامتيازات الاجنبية المعروفة تستند الى المعاهدات القديمة . وهذه في حالتها القطعية عينت الحقوق التجارية والضرائب المستوفاة ، وغالبها كان فرامين تمنح للجانب في تعيين الحطة المالية معهم في الضرائب

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٤ ص ٧١ - ٩٠ و ٩٣ - ٩٧ وفي (رحلته) تفصيل .

(٢) منه نسخة مخطوطة في خزانة (نور عثمانية) باستنبول .

وبينها ما يحتمل أن يصادم أوامر الدولة وقوانينها في الضرائب • ولكن هذه اذا عارضت القوانين الموضوعة فلا شك انها ترجع وان القوانين تنفذ على الاهلين وحدهم لا على الاجانب وذلك خاص بالضرائب الداخلية فلا تتجاوزها •

هذه المعاهدات كانت حاسمة في توجيه حركة الولاة وان لا يخالفوا عهود دولتهم ومعاهداتها • وبين هذه المعاهدات ما هو سابق لفتح العراق ، وجاءت المعاهدات الاخرى لما بعد الفتح مؤكدة لها فعينت الاحكام المتبعة الى ذلك الحين وبينها ما أحدث تعديلاً • وعقدت مع دول عديدة يهمننا منها ذكر ما له علاقة بنا أكثر من غيره •

وهذه قائمة في بعض هذه المعاهدات :

- ١ - في سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٥ م معقودة مع فرنسا •
- ٢ - في سنة ٩٧٥ هـ - ١٥٦٧ م معقودة مع فرنسا •
- ٣ - في سنة ٩٨٧ هـ - ١٥٧٩ م معقودة مع فرنسا •
- ٤ - في سنة ٩٨٨ هـ - ١٥٨٠ م معقودة مع الانكليز •
- ٥ - في سنة ١٠١١ هـ - ١٦٠٣ م معقودة مع الانكليز •
- ٦ - في سنة ١٠١٥ هـ - ١٦٠٦ م معقودة مع الانكليز •
- ٧ - في سنة ١٠٣١ هـ - ١٦٢٢ م معقودة مع الانكليز •
- ٨ - في سنة ١٠٣٣ هـ - ١٦٢٤ م معقودة مع الانكليز •

وهناك معاهدات بين الشماليين والدول الغربية ومنها البرتغال مما لا محل لتفصيله كله • ويهمننا ان نقول ان الولاة احياناً قد فسروا نصوص هذه المعاهدات بتفسيرات عديدة وأولوا تأويلات متنوعة ، كما أن تعاملات الدول غير موحدة في مقدار الضرائب المأخوذة فكان مقدار هذه الضرائب

(١) التفصيل في كتاب (امتيازات عدلية) و(معاهدات عمومية مجموعة سى) ونفس معاهدة سنة ١٠٨٠ هـ - ١٦٦٩ م •

بعد في نظرهم باعصاً • وإن الدولة العثمانية كانت تأخذ عما يمضي إلى البلاد الأخرى مما لم يفرغ ويؤخذ أحياناً أكثر من المعتاد ، وإذا لم تصرف الأموال في أحد الموانئ ، وأريد نقلها إلى ميناء آخر فقد كان يؤخذ عنها ضريبة • وكان التخمين في أخذ الضريبة أيضاً يزداد أكثر من القيمة الحقيقية في بعض الأحيان • ومن جهة أخرى كان يؤخذ عن القود والذهب والنفضة الواردة أو يجبر أصحابها على تبديلها بنقد البلد أو تحويلها إلى نقدهم وتستوفي الدولة ما يسمى بـ • آقجة القصاب • أو • دراهم القصاب • وكذا • رتبة • أو باسم • خرج • أو رسوم • اخراج • و • حق البواب • أو ما يسمى بـ • غلمانية • و • رسوم مصدرية • ورسوم • باج • • وكانت تؤخذ الضرائب بأسماء مختلفة ما عدا الضريبة الأصلية ، فكان يد هذا اجحافاً وعرقلة لأمور التعامل التجاري •

٣ - معاهدة سنة ١٠٨٠ هـ - ١٦٦٩ م :

هذه عقدت مع انكلترة فتلافت كافة الاضرار المذكورة ونصت على أن المأخوذ عن الضريبة يجب أن لا يزيد على ٣ % ، فكان تبديلها مهماً • ولعل السبب في عقدتها ما جرت عليه الدولة من تزييد في الرسوم ، ولكن لا يهم ذلك بالنظر للاجانب وانما يهمهم المأخوذ منهم ، فجاءت هذه معاملة لكل ما ذكر ورفضت كل ما عده الاجانب حيفاً ، وفيها تعرف الضرائب المفروضة من الدولة فأرادوا دفعها عنهم فجاءت هذه المعاهدة مراعية للتدابير كافة لرفع الاجحاف وازالته •

وهكذا منح للتجار بعض الامتيازات وفيها تفصيلات لا محل لايرادها كلها • وإن المهود العتيقة تستند الى هذه المعاهدة المعدلة لجميع المعاهدات السابقة ، فقبلها الآخرون أو عقدوا معاهدات موافقة لتصوصها أو مماثلة لها • وهذه المعاهدة عندى نسخة مخطوطة منها منقولة من سجلها الاصلى في غرة المحرم سنة ١٢٣٩ هـ في أيام الوزير داود باشا ، وجاءت المعاهدة المؤرخة سنة ١١٥٣ هـ - ١٧٤٠ م المعقودة مع فرنسا على غرار تلك • ولا تختلف في الضرائب عنها • وهكذا كان مجرى المعاهدات الأخرى •

أما النصوص التاريخية ومؤلفات العلماء فيما جرت عليه الدولة فلم يغير شيئا من تاريخ الضرائب التجارية الخارجية . ففي كتاب (قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان) وفي كتاب (دستور العمل لاصلاح الخلل) و (رسالة فوجي بك) و (نصائح الوزراء والامراء) كل هذه مما يقرر الحالة التي كانت عليها الدولة من اضطراب مالي . ولا يهنا في موضوعنا الا الضرائب الخارجية . وللاستاذ يعقوب سر كيس في موضوع التزام (كمرك بغداد) بحث ممتع أورد فيه وثائق مهمة مما يتعلق بذلك^(١) .

ومن أهم ما يتعلق بنا المعاهدات الموقعة مع ايران مما يتعلق بالضرائب التجارية . وهذه لا تخرج عن التعاملات التجارية بين الدولتين وهي ذات صلة بالعلاقات الدولية وقد توفرت لدينا مجموعات مهمة منها ربما عدنا الى بحثها مستقلة ، فالموضوع لا يحتمل الآن التفصيل . وكل ما نقوله هنا : ان احدى الدولتين لم تفدر أن تتحكم في الضرائب نحو الاخرى والا جرى التهريب أو انقطع التجار عن التعامل وأفسدوا على الدولة أمرها وأخلوا بوضعها التجاري كما جرى ذلك في أيام داود باشا . فقد اتفق التجار على أن لا يجلبوا بضاعة من الخارج لما رأوا من تحكم فاضطر الوالى الى الاذعان وان لا يخالف المعتاد . والحادث الواحد يبين الغرض ، وفي وقائع تاريخية عديدة لا نهما تفصيلاتها الآن ما يعين الحالة بوضوح .

ومن الامثلة ما كان في أيام المقيم البريطانى ببغداد وهو (المستر ريج) كانت حصلت مشادة بينه وبين الوالى داود باشا بخصوص أخذ رسوم على الاموال التجارية زائدة عن المهود فطالب بمراعاة التعامل الأمر الذى أدى

(١) كمرك بغداد في عهد السلطان مراد الرابع وخلفه السلطان ابراهيم من سنة ١٠٤٩ هـ - ١٦٣٩ م الى سنة ١٠٥٦ هـ - ١٦٤٦ م . نشرت في الجزء الثانى والثالث من السنة الخامسة لمجلة غرفة التجارة واستلت مستقلة وطبعت سنة ١٩٤٢ م .

الى مغادرته بغداد ، فجهاء تفصيل ذلك في مقدمتي لـ (رحلة المشي
البغدادي^(١)) . وجل ما هنالك ان التجار اضطربوا للأمر ، فانهت القضية
بإطلاق الأموال وبمغادرة (المستر ربيع) بغداد نهائياً .

٤ - الحالة العامة :

قد عرفت الحالة العامة من وجوها المختلفة وان التفاصيل بوقاتها
الحاسة مبسولة في (تاريخ العراق) . وان المعاهدات المذكورة تستند الى
المعاهدة لسنة ١٨٠٨ هـ وجرى العمل بموجبها الى عهد التنظيمات .

عهد التنظيمات الخيرية

ان المعاهدات الانكليزية في الحقيقة أصل الضرائب الكمركية ودام
حكمها الى أمد طويل ، وتعد من أجمع المعاهدات وعليها تستند (الامتيازات
الاجنبية) . والمعاهدات التالية لها لم تغير ماهيتها لا سيما المعاهدة المعقودة
في سلخ ذي القعدة سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠٢ م فانها أشارت الى التعديل وانه
مزعم اجراءه ولكنها مضت على سابق العهد مستمرة الى (عهد التنظيمات
الخيرية) فلم يقع تبدل ولا تحول في أمر الضرائب .

وفي التنظيمات الخيرية : ان الإصلاحات الغربية ولدت أثراً محسوساً
في الادارة والثقافة لما قامت به فرنسا من ثورة أعقبت ذلك الإصلاح فسرى
حكمه . وصارت الدولة العثمانية أيام السلطان سليم الثالث تتطلبه فلم تستطع
أن تبقى بنجوة من التعلورات . ولم يفلح هذا السلطان في مساهمة ، ولكنه
ترك أثراً ومضت الدولة في سبيل الإصلاح . أما الضرائب فانها لم تتغير
في حالتها الدولية ومعاهداتها المعقودة ، فان فرنسا عقدت معها معاهدة في

(١) نقلتها عن الفارسية الى العربية وطبعت سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ ،

(٢) الدستور المنقول الى العربية ج ١ ص ٢ ترجمة نوفل نعمة الله

نوفل . بيروت (المطبعة الادبية) سنة ١٣٠١ هـ .

أوائل شهر رمضان سنة ١٢٥٤ هـ - ١٨٣٨ م ، وهذه لم تبدل نوع الضرائب ومقدارهما .

الى هذا التاريخ كانت الضرائب تؤخذ بمقتضى العهود والامتيازات القديمة فلا تتجاوز ٣٪ وتمينت فى الوقت نفسه تعرفه كمركية للإدخلات والاخراجات ، إلا أن هذه المعاهدة محددة بوقت معين ولم تكن طبق المأمول .

بدأ عهد التنظيمات الخيرية بظهور « خط كلكانه » فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ و ٣ تشرين الثانى سنة ١٨٣٩ م ، ويتلخص فى أنه مذممة وخمسين سنة لم يقع انقياد للشرع الشريف ولا حصل امتثال للقانون الحنيف بداعى النوائل المتعاقبة والاسباب المتنوعة فولدت هذه الحالة الضعف والفقر وكان المأمول ان الدولة اذا كانت نائمة لقوانين مرعية تنال حظها من الرقى والتقدم فى مدة قصيرة ، فكان من اللازم لحسن ادارة المملكة وضع بعض القوانين الجديدة فيما يتعلق بحفظ النفس والمال والمرضى وكيفية تعيين (التكاليف) أى الضرائب وجمع الجنود المتقضية وتحديد مدة استخدامهم ... الى أن قال : ان أصول الالتزامات قد كان من الآلات المخربة للدولة فلم تجن نفعا منها ، وان من الواجب تعيين ضرائب مناسبة لمقدار المالية والقدرة على الاداء فلا يؤخذ ما زاد على ذلك ، وهكذا الجيش وان تكون مدة الاستخدام فيه أربع سنوات أو خمس سنوات ، وان يكون كل واحد مالكا حق التصرف بأمواله وان يساعد أهل الذمة وباقي الملك بالمساعدات الشاهية الى آخر ما جاء (١) .

وبهنا أمر الضرائب فقد حدد طريق الاخذ وقيد بما يملك أو يقدر على (الاداء) ولا شك ان هذا لم يؤثر فى التجارة الخارجية وضرائبها فانها لم تتحول بهذا الخط أو الفرمان .

ثم صدر الفرمان الآخر المؤرخ فى اوائل جمادى الآخرة سنة

(١) الدستور المنقول الى العربية ج ١ ص ١١ .

١٢٧٢ هـ - ١٨٥٦ م وفيه تعرض للضرائب ولا سيما الاعشار ولم يتناول
الضرائب الكمركية ، كما أن فرمان الصادر بعده ^(١) في ٢٣ شعبان سنة
١٢٧٧ هـ - ١٨٦١ م لم يتعرض للضرائب بتاتاً وكلها خالية من ذكر
الضرائب الكمركية وإنما راعت الضرائب الأخرى الداخلية وحدها .
وما ذلك إلا لأن الضرائب الكمركية تابعة لعهود وعقود بين الدول فلم تستفد
الدولة من ذلك ولا قدرت أن تنس هذه الأمور إلا في وقت متأخر . وهنا
أذكر المعاهدات المعقودة من أوائل القرن الثالث عشر الهجري فأقول :

١ - في أواخر ذي القعدة سنة ١٢١٦ هـ - ١٨٠٢ م معقودة مع
فرنسة وانكلترة .

٢ - في أوائل شهر رمضان سنة ١٢٥٤ هـ - ١٨٣٨ م معقودة مع
فرنسية .

٣ - في ١٩ شوال سنة ١٢٧٧ هـ - ٢٩ نيسان سنة ١٨٦١ م معقودة مع
فرنسة . وهذه أحدثت تغيراً مشهوداً في الضرائب وحصل تجدد وتطور
في أمرها كثيراً فتمت مقدمة للتصرف المتقابل في هذه الضرائب الخارجية
أو الكمرك وبالتحديد الأولى للمقاولات الحرة والعقود العامة بين الدولة ،
أو هي خطوة لالغاء الامتيازات القديمة التي عادت لا تصلح للبقاء .

فاذا كانت المعاهدة المؤرخة ١٠٨٠ هـ قد شملت الفرنسيين والدنمركيين
والبروسيين والبلجيكين واستفادوا من أحكامها برفع العلم الفرنسي
أو الانكليزي على سفنهم التجارية فلا شك أن أمرها مضى على تبعه الدول
الأخرى فان المعاهدة المؤرخة في سنة ١٢١٦ هـ أقرت الامتيازات المذكورة
هناك وجعلت للدولة النمانية الحق في الاشتراك بمقدد معاهدة مع الفرنسيين
والانكليز وأن تكون المنظمات الجديدة في رسوم الكمرك برأى

(١) الدستور (المنقول الى العربية) ج ١ ص ١١ .

الطرفين وموافقتهم ، الا أنه دفناً للنزاع يصل بمقتضى المعاهدات القديمة الى حين التعديل الذى سيقع . فتكون الاميازات القديمة قد تأكدت بهذه المعاهدة وان اتخذ القرار يلزوم عقد معاهدات تجارية جديدة .

أما معاهدة سنة ١٢٥٤ هـ فانها تعد خطوة نحو التجدد ، وحصل الاتفاق بموجبها على (تعرفة كمركية) على أن تجدد كل سبع سنوات مرة . ودام حكمها الى أن عقدت المعاهدة المؤرخة سنة ١٢٧٧ هـ فجات أكمل من سابقتها واحتوت أحكاماً تجارية مهمة واشتركت فيها جملة دول أوربية . وقد نظمت (تعرفات) مع كل من هذه الدول على حدة . وبمقتضى هذه المعاهدة أبقي حكم الواردات وضرائبها كالسابق من المعاهدات فيؤخذ ٥٪ الا ان حساب رسوم الكرك تعتبر بعد تنزيل ٢٪ من أصل القيمة والباقي يؤخذ الكمرك عليه وذلك لما يقابل المصروف على البضاعة . وبهذا ربيع الاجانب في تجارتهم من جراء ذلك . وفي الاخراجات كان يؤخذ رسم الكمرك على اعتبار ١٢٪ وفي هذه الحالة كان يؤخذ من الكمرك الداخلى من نفس الاهلين ما كان معهوداً سابقاً وهو ٤٪ أو ٥٪ فالتجار الاجانب كانوا يصدرون الاموال باسم التجار المحليين لينشوا الفرق ، ولكن الدولة شعرت بذلك فاتخذت التدابير اللازمة . وهذه المعاهدة كانت لمدة عشرين سنة وانقضت ، ويطول بنا بيان التصرفات والايضاح عنها ، فقد صارت في خبر كان .

ومن هذه المعاهدات نعلم ان الدولة العثمانية لم تكن حرة في عقدها وتعاملاتها التجارية الى ذلك الحين فلا يتصور في حالتها هذه ان تراعى حماية الصناعات المحلية او الرقابة الاجنبية . وان وسع عليها في بعض الامور فقد ضيق في الاخرى . ونصوصها توضح الحالة أكثر وفيها تميز حكم (الترانسيت) وهو رسم مرور الاموال التجارية المنقولة من مملكة الى أخرى عن طريق الدولة العثمانية أو أية دولة أخرى^(١) . واما (الطمغا) او (رسوم الاحساب)

(١) والتفصيل في كتاب (قابيتولا سيولنر) ترجمة اسكندر وعلى رشاد ص ١٧٧ و(دفتر مقتصد) ج ٣ ص ٥٨ - ٩٦ واحصائيات مالية ص ١٥٤ - ١٥٧ و(معاهدات مجموع عيسى) .

فقد ألغتها الدولة في اصل مملكتها في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٦١ هـ ثم اصدرت مكانها تعريف في اوراق رسمية سميّت بـ (الاوراق الصحيحة) الدالة على تثبيت العقود والمعاملات التجارية ، وعليها اشارة (التمغا) ، وقد اشير الى ان العقود لا تعتبر صحيحة اذا لم تكن بمثل هذه الاوراق .

وهذه منها ما هو تابع لنسبة المبالغ ، وما قل منها عن مائة قرش فلا يكون تابعا لها بل هو مغفوف ومنها ما هو مقطوع في مقداره غير تابع لنسبة وهذا غير تابع لمبلغ معين ، فأورافه مقطوعة . وفي اشبان سنة ١٢٦٩ هـ قد صدر قرار في تعديل ذلك . وفي ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٧٨ هـ نشر نظام ، وهذا أول نظام عرف في (الاوراق الصحيحة) .

وفي هذا النظام كان قد قبل اساس ان المحاكم في حججها واعلاماتها تابعة لهذه (الاوراق الصحيحة) ، واستقرت الحالة تبعاً لهذا النظام . وكان قد ابنى على لزوم وجود الاوراق الصحيحة في السندات مما يتعلق بالقرض والدين والتعهدات والعقود والحوالات مما يصلح للاحتجاج امام المجالس والمحاكم . وهكذا التعهدات للدولة والوصولات اليها ، ومنها الجميع والاعلامات ، والاعلامات الصادرة من المجالس ومنها المضابط . وقد راعت المقطوع والتبس كسابق عهدها الا ان التحديدات قد زادت فبعد ان كان الحد الأقصى للاوراق الصحيحة ١٥٠ قرشاً لا تتجاوزها قد بلغت في هذا النظام الى ٢٥٠٠ قرش في النسبة ، وتمين المقطوع من ٢٠ بارة الى ١٠ قروش .

دامت هذه مدة . وفي ١١ شوال سنة ١٢٩٠ هـ أعلن (نظام رسم التمغا) وبموجبه تأسست الطوابع وتحددت الاوراق الصحيحة ، وفي ١١ المحرم سنة ١٢٩٢ هـ نشر بيان في طريق استعمال الطوابع والاوراق الصحيحة الجديدة والتيث المتينة . وهذه عدلت في ٦ صفر سنة ١٣٠٠ هـ ثم نشر ذيل في ١٤ تموز سنة ١٣٠٤ هـ وفي ٥ شهر رمضان سنة ١٣٢٠ هـ قد نشر قانون التمغا وفي ٢٨ اب سنة ١٣١٦ هـ صدرت ارادة سنية باعفاء الجرائد

من رسم التما (الطابع) • وفي ٢٥ صفر ١٣٢٢ هـ أبدل هذا القانون
بآخر ، وفي ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٣ هـ أعلن القانون الأخير المعمول به •

وهذه الرسوم حددت معاملات الناس ، وفسرتهم على ما لا يلزم اجراءه
الارغبة الدولة في هذه الرسوم ، فكانت كلفتها كبيرة جداً • وصارت تتوسع
من وقت الى آخر • وكل هذه حلت محل التما ، فشملت ما لم تشمل
ضرائبها ••• وكانت ضمن (رسوم الاحساب) ، وتطورت كثيراً وكان من
بينها ضرائب الاموال التجارية الداخلية •

٢ - في العراق : لم يجر العمل بالاوراق الصحيحة فاستثبت منه
والسبب في هذا الاستثناء ان رسوم التما لا تزال جارية العمل • الى ايام
المشروطة •

وهذه كانت تعد من الرسوم الاحسابية حينما كانت اعمال البلدية
غير جارية على ما هو المشهود اليوم ، فتؤخذ على الممولات الوطنية والمنسوجات
الداخلية اما أن تؤخذ ضريبة مفردة او بالجملة • وتؤدي للخزانة العامة في
المالية وقسماً يستوفي لدار الضرب • فلما احدثت أمور البلدية تركت هذه
الرسوم وصارت تستوفي بشكل آخر كما مر من رسوم التما •

ثم انه قد حصل ضيق في المالية فانتركت مع البلدية مناصفة بالرسوم
الاربعة وهي القنطار والكيلا والحيوان والذبيحة • وفي الحقيقة لم تلغ من
كل وجه وانما تحولت الى رسوم أخرى •

وهنا يهنا ان نذكر ما تأخذه الدولة على الاموال التجارية اما في اصل
الدولة فهذا مبين في (قانون آل عثمان) ، وفي (قانون السلطان محمد الثاني)
وفي (قوانين السلطان سليمان) ، وفي (قوانين السلطان احمد) وهكذا مما
تعرضنا له •

وأصل هذه رسوم الاموال التجارية المتداولة بين بلد وآخر = فانها تؤخذ ولكن التما على الاموال التجارية التي هي متداولة في البلد من معمولاته ومنسوجاته فهي من المكوس ، وكذا التي قبلها على اختلاف في حق الحراسة أو بطلانه ومهما كان الامر فالمعاملات الداخلية لاوجه لأخذ الضريبة عليها ، وانما الواجب يقضى بأن تكون معفاة ...

واذا رجعنا للتاريخ فلا نجد اصلا الا في بعض المواد = ولا نتناول غيرها والآن الشمول زائد ، ولم تترك الدولة ضريبة الا أخذت بها ، وهكذا الامر في الحوادث الاخرى . وما ذلك الا زيادة التدخل فكلفتها بكلف لا يستطيع أن يقوم بها ما لم تأخذ رسوماً جديدة (١) ...

١ - القانون الاساسى القديم :

ان القانون الاساسى سار في الضرائب سيرة القوانين والمعاهدات الدولية . جاء في المادة ٢٠ منه :

« ان الضرائب المقررة - وفق نظاماتها الخاصة - تطرح وتوزع على جميع التبعة كل بنسبة مقدرة » ، اهـ . ولكن لا يقصد منها التعرض لما في المعاهدات ، وهذه لا تنس ، والتحكم فيها ظاهر ولم تكن نتيجة حقوق متقابلة وعهود متساوية . وكل ما يقال ان الدولة كانت تقصد بهذا ارضاء الشعب من جهة وارضاء الخارج من جهة أخرى . أما الاول فكان لا يؤمل منه أن يرضى والحالة المالية عنده مختلفة لا ينجع فيها دواء ولا تدبير .

٢ - الفاء الامتيازات القديمة - الضرائب الكمركية :

ان الفرامين وصراحة القانون الاساسى كل هذه لم تؤثر في رأى العام الغربى لجمال يد العثمانيين مطلقة في ضرائبها الكمركية لتكون لها القدرة في أن تضع (قوانين كمركية) كما يضع غيرها أو تكون مستندة على العقود والمعاهدات الحرة المتقابلة أو التامل المتفق عليه بين الدول . وكان من الفرص التي اتخذتها الدولة العثمانية الاستفادة من النزاع الحاصل بين الدول الاوربية

(١) التفصيل في مجلة (امور بلدية) .

ونشوب الحرب العظمى سنة ١٩١٤ م فاعتُمت هذه الفرصة التي كلفتها بعد ذلك كثيراً ، وكادت تؤدي بحبائها بل أودت بها وكونت دولة جديدة هي (الجمهورية التركية) الحاضرة ، فألفت هذه الامتيازات واستمرت الدولة الجديدة على هذا الالفاء .

كان بقاء هذه الامتيازات أمراً لامحتمل للمودة اليه أو النظر فيه بعد تطور أمور العالم وتغير الأوضاع ، وأكثر الحالات القديمة زالت واتخذت الدول سيرة جديدة في الضرائب الكمركية وفي معاملاتها وتعاملاتها مع الدول . وتم الالفاء في ١٧ شوال سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م ، وصدرت الارادة الملكية بعد التصديق من مجلس الأمة في ١٥ المحرم سنة ١٣٣٤ هـ - ١٩١٥ م ، ولم يبق أثر الامتيازات القديمة .

أما العراق فإنه قبل انتهاء تلك الحرب انفصل من الدولة العثمانية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ و ١١ آذار سنة ١٩١٧ م ، وان موضوع ضرائبه التجارية قد تغير ومن المهم ذكره ان بحثنا لم تبقى له صلة بالدولة العثمانية وضرائبها التجارية الخارجية بعد الفاء الامتيازات واعتقد ان هذه اللامحات كافية لمعرفة صورة واضحة عن (الضرائب التجارية) التي كان أصلها زكاة تم انقلبت الى واردات مالية .

وقبل انهاء ما أقول : أبدي ان الضرائب العراقية المتعلقة بالتجارة أو الكمرك كان منهاها الشرع والتمافد الدولي فمضت على وتيرة ثم دخلها التحكم ، واما في عهدنا الأخير فقد اعتراها تحول كبير واصابها تغير لا ينكر ، ولما كانت وثائقها كثيرة ومتيسرة للمتبع لما جرى منذ الاحتلال سنة ١٩١٧ م . والامل أن تغير الحالة أكثر نظراً لمناهج الامم في حياتها الاقتصادية وأوضاعها السياسية والأخذ بما يجب ان يكون مستنداً الى أصل علمي اقتصادي مقبول وأمر سياسي مقبول تتحمله طاقة الأمة ويؤدي الى رضا منها في علاقاتها الخارجية ، خالياً من التحكم والسيطرة السياسية ، مبنياً على معاهدات متقابلة .

والمؤمل غيب وتابع لمناهج الأمم في علاقاتها الجديدة التي لم يكتب لها الاستقرار بعد .

المآصر وضرائب الاموال التجارية

كنت ذكرت ضرائب الاموال التجارية في العصور الاسلامية الى أيامنا الحاضرة . والمآصر ذات علاقة بها . وهي مواطن استيفاء الضريبة . وبين مراكزها . وتعرف اليوم بـ (الكمارك) . وتتناول محال الاخذ . وفي الحقيقة تتعلق بالتجارة الخارجية . ثم أطلقت على التجارة الداخلية . ومواطن نقلها الى المحال التي تستوفي منها الضريبة .

و (المآصر) في الاصل سلاسل أو حبال توضع على النهر عند تهريب الاموال التجارية الى خارج محل استيفائها . وكانت العلاقات الخارجية قديمة من العراق في أول الفتح . وان زياد بن حدير الأسدي وضع حبلًا (مأسرًا) على الفرات ليتمكن من أخذ الضريبة التجارية من السفن المارة . وفي كتاب الخراج جاء طريق جباية هذه الاعشار^(١) . وهي الاعشار على الاموال التجارية الصادرة أو الواردة . وبعد توسع المملكة أيام العباسيين تباعد نطاقها عن العراق الى الخليج العربي . فانه اقرب الى الاتصال بالهند وغيرها مما في جهتها . ومراقبة ما يذهب اليها . لذا نرى البحث في المآصر أيام قوة العباسيين بعيدا عن العراق .

ثم حدث التغلب ، وانفصلت الدول بعضها عن بعض ، وعن العراق . فتباعدت تلك الصلات عنا ، فتولى أمرها المتغلبة بالنظر لنفوذ كل بقعة واعتزازها بأمر . ذلك ما دعا أن تتعدد المآصر الداخلية لاعتبار الاموال التجارية الداخلية تابعة للضريبة . وصارت العلاقات الخارجية بعيدة عنا وبيد المتغلبة او الامراء في مناطق نفوذهم فكانت قليلة الروابط .

(١) كتاب الخراج للإمام ابي يوسف ص ٧٧ و ٧٩ .

وهذه المآصر لا تتجاوز ضرائب الاموال التجارية أو الداخلية منها .
 فهي مقصورة عليها تقريباً . وفي كل موطن يحشى منه التهريب وضع له
 مآصر للمراقبة واستيفاء الضريبة ، والمشارون يستوفونها . وتمدد محالها
 ووحدتها أو تابعيتها لعشار واحد أو متعددين مما يتعلق بالتشكيلات وتوسيع
 السلسلة لبعض العشارين أو تحديدها . فالتخذت في العراق مآصر عديدة .
 ولم تجر الضريبة في الاموال الداخلية وبين المسلمين خاصة لتتخذ
 مآصر أيام الدولة العباسية أو الاموية ، وإنما هي خاصة بما ينقل الى الاجانب
 من أموال تجارية من أهل الذمة أو من غيرهم وفي أيام التغلب نقصت هذه
 القاعدة ، فصارت مآصر لكل دولة ، فلا نستطيع الاطاحة بها . وإنما الامر
 مقصور على العراق .

وبعد أن كان المآصر يراد به (السلسلة) لامر المحافظة على الطرق
 البحرية والنهرية وعمالها مراقبون صارت تطلق على محل استيفاء هذه
 الضريبة من العشارين . أطلقت على مواطن التثوير . فالعلاقة أخذت بالاثور .
 وسميت (مآصر) ، وأطلقت على الضريبة وعلى المراقبة معاً .

وهذه مهمات خاصة من (أبواب المال) . وقد تكون جملة منها بيد
 واحد . وهذه كلها لا تتجاوز الشؤون المالية المتعلقة بالتجارة النهرية
 أو البحرية خاصة يقوم بها (عامل المآصر) . وهو تابع للعشار أو هو العشار
 الخامس التابع للعشار الاصل أو ما نسميه (مدير الكمارك والمكوس) ، والذي
 كنا نسميه بـ (العشار) . فينا نرى المآصر مادية لضبط ما يدخل وما يخرج
 من السفن ليستوفي العشار الضريبة عليها صار جامعاً بين الامرين . وبعد
 ذلك صارت تعطى جملة مآصر لواحد . وكل صاحب مآصر يجبى ما في
 جهته . وكانت وسيلة لمنع التهريب . فصارت تؤدي معنى استيفاء العشر .

وكانت تخص التجارة الخارجية . ثم توسعت فتناولت التجارة الداخلية
 والضرائب عليها . ثم حدث أمر آخر وهو أن التجارة من طريق البر يقال
 لمراقبتها (الرصد) أو (الطرق البرية) الا أن لفظة مآصر شملت الكل . وفي

هذا تجوز أيضاً • والا فالسائلة أو الرصد تؤخذ الضرائب عليها على طريقة الالتزام لحل مرور القوافل أو الاموال التجارية • ويطلق على الكل (العشور) • والتسمية بالمآصر في الاطلاق على الكل جاءت متأخرة • ولعل اللفظ مختصر (المآصر والسائلة) فحذف أو كان (المآصر والطرق) أو (المآصر والرصد) فجرى تخفيف ذلك • ومخلفاتنا لا تسمي الحواجز البرية بـ (المآصر) بل (الرصد) أو (الطرق) أو (السائلة) وإذا كانت سميت بذلك كما يشاهد من بعض الامثلة فذلك من باب التغليب • وأصلها (المآصر والطرق) •

جاء تفصيل المآصر والنصوص المتعلقة بها في كتاب (المآصر) للأستاذ ميخائيل عواد وعلاقتها بخرائب الاموال التجارية وبالمشارين وبالكمرك واضحة جداً • وطبع في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٤٨ م •

ضرائب المنتوجات

(من مزروعات ومفروسات ومعادن وغيرها)

الضرائب على الاموال التجارية لم تكن الضرائب الوحيدة التي تؤخذ على الاموال وانما نرى الدولة تستوفي ضرائب أخرى لقوامها • وهذه غير تابعة لحوادث خاصة وحاجة مشهودة • وانما هي تابعة لمناهج حكومية وخططها في تنظيم ماليتها من وارد ومصروف تجري على ذلك في حياتها الاقتصادية والمالية • وبها تفسر الحوادث التاريخية المختلفة •

وهذه لا تقف واردات الدولة عليها • وانما هناك منابع ثروة أخرى للدولة تكون قسماً من ماليتها الا أن الضرائب من أهم منابع ثروة الدولة أو ماليتها ليكون لها كيان تحافظ به نفسها • وعلى هذه ترتب النفقات أو مصاريف الدولة • وفي حالات ضيقها تفرض ضرائب جديدة أخرى زيادة على المعتاد • والضرورة تقدر بقدرها • فاذا زالت ألقت الجديد من مفروض الضريبة •

وبهنا أن نبين أن الضرائب عندنا شرعية • وكب الفقه والتاريخ تبيين نوع هذه الضرائب وتطوراتها في مختلف العهود فليست الضرائب حوادث مجردة أو أوضاعاً كيفية تفرضها السلطة متى شئت • وكل سلطة تود أن توسع في هذه ولكن الفشل يقترن بمثل هذه الأوضاع ويكون الخذلان حليفها • وتنوعت الدول في أمرها • وعدت من حقها التصرف بأموال الناس ، أو أن الضرورة دعته إلى ذلك فلمعت • وهكذا حتى سمعنا في هذه الأيام حصر الثروة في الدولة لطموحها في النجاح في الحرب ، وإبداء قدرتها ، أو في الاقتصاد بعد أن تأمن القوائيل • كل هذا عمل باسم نفع الأمة • ولا يهم الاحتفاظ بكيانها تجاه ما يهدد سلامتها ، أو التمكن من القيام بمشاريع عظيمة ما إذا كان لضرورة حربية وما مائل ثم العودة أو الاستمرار لظهور النفع المتزايد • •

وضرائبنا شرعية كما قلت • ومن تاريخ تطوراتها نعرف تدخلات الدولة في أمرها • ومقدار خروجها عليها لأسباب قاهرة ثم طمع في المفروض إلى غير ذلك مما لا يحصى من الأسباب • فلا يخلو الأمر من تصرفات مشروعة وغير مشروعة ومن تأثير على شل عمل الأمة وجموحها أو اخفافها لما رأت من تصلب في الطمع والحرص • ومن تاريخها نعلم درجة قيمتها مما يفسر الأوضاع الاقتصادية والحربية مما يظهر في سياسة الدولة فندرك علاقتها بالاهلين وما هي عليه في عصورنا وارتباطها بالإدارة والسياسة الخارجية •

فإذا كانت (النقود) في أثرها وتأثيرها مرآة العصور فلا شك أن الضرائب في معادها الشرعي ، وما يحدث من تحول يساعد على معرفة الحالة الإدارية والاقتصادية والعلاقة بالسياسة والاتصالات الخارجية والداخلية مما لا محل لاستقصائه ويحتاج إلى تفصيل • ولا يخلو من تحقيق للإدارة الصالحة من غيرها •

والضرائب تكون منها في الأغلب مالية الدولة أو أنها ركن من أركان هذه المالية • وهذه أشهرها :

- ١ - ضرائب المزروعات •
- ٢ - ضرائب المفروقات •
- ٣ - ضرائب المواشى •
- ٤ - ضرائب المعادن •
- ٥ - ضرائب الجزية • أو الضريبة الشخصية •
- ٦ - ضرائب أخرى •

ولا يهمننا أن نعين الآن مشروعاتها فقد جاء الشرع بها ، ولا نجدنا في ضرورة لبيان نهجها الاقتصادي أو وجوه ادارتها بتفصيل ولا وجوه صرفها بل ولا نود أن نعين بواسطتها مالية الشعب باستطلاع مقاديرها من الضرائب المفروضة • وإنما غرضنا أن نوضح ما جرى على مثل هذه الضرائب من تبدلات فتجعلها مادة بحثنا • وربما نكون أصلاً للمطالب التي نوهنا بها مما هي موضوع من تخلص للاقتصاد وتاريخه من جميع وجوهه • وهذا يحتاج الى مادة علمية عظيمة وثقافة واسعة ، ولم يحصل من كتب في المطالب المختلفة لتيسير التوحيد والاختصاص بما هو الاعم • ومهمتنا تدوين (حوادث الضرائب) أمثال هذه • أو تاريخ تحولها بذكر ما جرى عليها من تطورات بحيث تغيرت نوعاً أو ما حصل فيها من ظواهر ومظاهر •

وكل هذه مما يعود للتاريخ • والامة تلج بازعاج الى عودة الضرائب الى حالتها الاصلية ، وقواعدها الدينية • وتقدر الحكم الصالح بما كانت عليه هذه الضرائب ومقدار الاختصاص بها ، أو تجاوز الحد المشروع فيها ••• بخلاف المالى أو الاقتصادي فانه يستبطن أموراً زائدة على القرض ليتصل بالمالية ويستخلص النتائج للتشريع الجديد ومثله الاجتماعي فانه ينظر الى أثر ذلك فى المجتمع وانه أصل الثورات وأساس المصائب أو الحلف بين الدولة والشعب وما يتصل بذلك من حروب ومجاعات •••

وعلى كل حال تعتبر هذه الضرائب عندنا (زكاة) • وهى (عبادة) تتعلق بالاموال التي تقبل النماء أو الاستفادة سواء كانت ظاهرة أو باطنة • وهذه

العبادة تابعة لآية • وفي أموالهم حق للسائل والمحروم • • وآية • خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها • وآية • وأطعموا القانع والمحر • • • فتؤدى بطيب نفس ، يقدمها المرء باختياره • وفي الوقت نفسه يراقب جهات صرفها من الدولة •

والحق أن هذه هي التي نرى للدولة نسلطاً عليها • وأما الأموال التجارية والذهب والفضة فانها لا نسلط الدولة عليها • ومع هذا نسلطت في ضرائب الأموال التجارية • وفي ضرب النقود • • • والتدخلات محدودة في هذه بخلاف تلك • فانها تؤخذ قسراً فيما اذا مانعوا في الاداء •

واليوم الضرائب عامة • ويهتأ بيان ما كان يجري من أحكام الزكاة الى أن حصل التبدل الجديد في مقياس الضرائب • فانقطعت علاقتها الشرعية بالزكاة • وهكذا كان أمر (الحسبة) وضرائبها انزعجت فاكسبت وضعاً جديداً عاماً • واذا كان ذلك لا يختلف نوعاً فقد نال وضعاً شاملاً •

ومن جهة أخرى زاد حسابها عن المقاييس الشرعية للزكاة أو صارت منبع واردات فلم تنأ أن تغلت الدولة ضريبة وإن كانت لأمر قسري أو حادث ضروري أو اضطراري • أخذت من الأجانب ولم يراع الانتباه الشرعي وإن كان أسهلها إسلامياً أو قريباً منه • وخرجت عن كونها تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم • أو تصرف في السبل المرغوب فيه للأمة • وما ذلك إلا أن الدولة كلفت نفسها يكلف كانت في غنى عنها • ترى حاجة الى مشاريع فتضع الضرائب • وتجد ضرورة للحروب فتفرض الضرائب بل صارت في هذه الايام تضع يدها على كل شيء • يساعد لتكون كلمتها هي العليا • ولا شك أن البحث في كل ضريبة على حدة يوضح الموضوع • ولا شك أن السيرة مقبولة لولا ما فيها من اجحاف وشدة •

١ - الضرائب بوجه عام :

الحرص على المال وجمعه خصيصة لازمة للحياة كما هو المعروف من حوادث الانحصى • وإن المصلحين خففوا بضائعهم الثمينة من هذا

الحرص ، وانه لم يكن الغاية المنتفاة . ومال كثيرون الى الزهد ، وضربوا
الأمثلة العملية للحد من شدة التهالك في سبيل جمع المال لئلا يبلغ درجة
النهم ، وان لا يتجاوز به طريق الاعتدال . ومن جهة أخرى نرى أساليب
الحصول عليه لم تكن في غالب الأحيان من الوسائل المشروعة ، فإذا كنا نرى
المغامرات والمقامرات سائدة ، والفسق والتزوير والحديعة قد تمكنت من
النفوس ، والسلب بالغا حده . فكل هذه ليست من الوجوه المقبولة في أمر
الحصول على المال .

يبدل المرء الاتعاب ، ويصرف الجهود في سبيل الثروة لقوام الحياة ،
والوفاء بحاجياته ، مما يأتلف والعمل لمصلحة المجتمع وخير الأمة ، فراه
يهاجم من آخرين لتسلب منه هذه النعمة ، وتذهب أتعابه سدى أدراج
الرياح . كل هذا ما لا يرضيه الشرع ولا القانون ولا المروءة ولا نظام
الجماعة كما ان هذا الفعل لا يزيد في الثروة . ولو زاد كان مقبولا .

وهكذا يقال في ثروة الأمة فلا يجوز التسلط عليها مجموعة ،
أو انتهابها وسلبها فان ذلك أكبر خطراً وأعظم ضرراً وهذه الحماية بصد
القوائل لا تكفى . فالיום دخل العلم منابع الثروة ، وطرق استثمارها
وتداولها ، ووجود ادارتها . وصارت التجارات الخارجية عالية ، والمنظمات
الاقتصادية تستهدف ان لا تضع ثروة وان تستغل . فكانت هناك التدابير
الواقية والمقررات النافذة الواقية ، وأن لا تضع هذه الثروة او تسرب الى
الخارج ، فيحدث التحكم الاقتصادي بين الأمم ، فتولدت الأهداف ، وتمت
الآراء ولم ينظر الى ثروة الفرد الا كجزء من ثروة الأمة ، أو مال المجموع
تستحق الحماية والعناية حذراً من الاخطار الاقتصادية المتوقعة او الاضرار
الناجمة .

وفي هذا ما يدعو لسلوك الأمم في حسن ادارة ما لديها من ثروة ،
والمفروض ان ذلك خفف من اغتصاب الجهود والتحكم الاقتصادي
بلا وجه حق من هذا النوع وسهل أمر توليد الثروة . ومثله وضع

الضرائب بلا رضا الأمة ولا شرع الهي • ولا يختلف عن ذلك التحكم الخارجي بالاسم بأمل نفع أمة كما أن الاستيلاء على الممالك الأخرى بهذا القصد لا يختلف عما ذكر •

وبهنا أمر الضرائب خاصة • فإذا كانت من أهم الطرق لتأمين مالية الدولة فلا شك أن التحكم بالأمة من أجلها لا يأتي بأمر سوى الاضطراب بين الشعب والحكومة أو الثورة عليها أو على الأقل التدمير منها فيسبب حالات ازعاج تخسر به الدولة أكثر مما تظن أنه يسد حاجاتها • ولعل ذلك ناجم من أمر واحد وهو أن الدولة لا تريد أن تدير أمرها بما لديها • بل تتجاوز المألوف فتقع في المأزق •

وضرائبنا شرعية في أصلها وإن النفوس مالت الى التدخل فيها بسبب أو بلا سبب فأحدثت تطورات طاحجة أو بلا حاجة • وفي هذا مفرقة نفسيات هؤلاء الاقتصاديين في الدولة وما سافهم الى ذلك من نهم الحاكمين وما مائل • وتاريخ ذلك مهم جداً يعين العلاقة المالية بالدولة وبالشعب ويفسر حوادث لا تحصى من سياسية وحربية •••

سبق أن تكلمنا في (ضرائب الاموال التجارية) والآن بحثنا في الضرائب الأخرى من زراعة ومفروشات وسواهم ومعادن • وضريبة رؤوس ••• الى آخر ما هنالك من منتجات ابتدائية وصناعية • والتاريخ يوضح ما جرى • ولا يثير في المجرى • وبهنا تبييت ذلك وتدوينه كما جرى • ونلاحظ العوامل الدافعة للزيادة • أو الارجاع الى ما كانت عليه • وهكذا نسجل كل تحول وتبدل • وفي هذه توضيح لصفحة مهمة من تاريخنا الاقتصادي لمختلف العصور • نوضح العوامل اللازمة للحوادث وتفسرها تفسيراً علمياً • فهي العوامل الفعالة • وهكذا أمثالها من الحوادث الاقتصادية الأخرى •

ومن الامثلة البارزة تغلب البويهيين على العراق • أدى الى تبدلات كبيرة في تكاثر المكوس والضرائب التي لم تكن شرعية • ومر بنا بعض

ذلك • وفي الضرائب الأخرى لا يختلف الأمر • وإذا كان ذلك مما يخص الدولة فلا ينكر أنه ذو علاقة باقتصاديات المملكة العامة • وضعوا ضرائب جديدة • لأن العراق عانى نفقات دولتين من جراء الحكم المزدوج فكان ما كان من اختلال الموازنة فلجأوا إلى فرض ضرائب جديدة • ومن جراء ذلك كان الوضع قاسياً ، وأدى إلى اضطراب مالي أثار في اقتصاديات المملكة • وهكذا كان الأمر أيام السلجوقيين • ألغوا الضرائب الزائدة • ولم يلبثوا أن احتاجوا إلى أعادتها •

وضرائبنا شرعية • وتناولها الفقهاء ، بالبحث والتمحيص • وذكروا ما حدث من تحول أو تبدل • وكتب التاريخ طائفة بهذه التطورات ، ولكن الشعب لم يرض أن تكون محتمة لا تقبل التفسير في كل الحالات الاضطرابية وغيرها • وصار الفقهاء والمؤرخون يذكرونها على أنها غير مشروعة • وهذا ما يفهم الناس بوضع الضرائب التي لم يكن لها أصل شرعي ، فصاروا دائماً يطلبون إزالتها ، واضطربوا الدولة على السيرة الشرعية •

٢ - الخراج والعشر :

الضرائب قديمة • وإن المسلمين راعوا ما جاء به الشرع الشريف ، أو التماثل عليه فيما لم يرد فيه نص • ويختلف المهود في هذه الضريبة بين (الأراضي الخراجية) وهي التي تركت بأيدي أصحابها حين الفتح ، ولم توزع بين الفاتحين ، وبين (الأراضي المشترية) وهي التي أسلم أهلها فترك بأيديهم • وقد تكون الأرض مزروعة أو مفروسة • وهكذا بالنظر لنوع المزروعات ، أو ضروب الفرس •

وكان المهود من أيام الفرس في العراق أن الضرائب تختلف بالنظر إلى أن يكون خراجها بطريق (المقاسمة) ، أو (الموظف) • وفي أيام العرب المسلمين جرت على أحد الأمرين تارة ، وعلى الآخر أخرى ، وصارت أحياناً جمعاً بين الاثنين • وفي هذا مراعاة مصلحة الدولة ومصلحة الأهليين مما • ووصايا الخلفاء أن لا يحملوا الأهليين فوق طاقتهم « ولا

يؤخذ منهم ما هو زائد عن المقرر ، وان يراعى في الاخذ الموسم الذى
يمكن منه دافع الضريبة أن يدفع ضريبته •

وجاءت كتب الخراج ، والتواريخ العديدة مصرحة بأن أراضي
العراق لم يشأ الخليفة عمر (رض) أن يقسمها بين الفاتحين • وانما جعل
رقتها لبيت المال ، وأقر أهل السواد في أراضيهم وسميت بـ (أرض
الخراج) • وضرب على رؤوسهم (الجزية) ، وعلى أراضيهم (الطسق) •
ومن أسلم من أصحاب الارضين رقت عنه الجزية وحدها وبقي أمر
الارضين على حالها من أخذ (الطسق) • ومسحت أراضيهم فوضع على
كل جريب درهماً وقفيزاً • وفي فتوح البلدان ان الارضين التي مسحت
هي الصالحة للزراعة ، فجعل على جريب الرطة خمسة دراهم وخمسة
أفصرة (١) •

ومنهم من فصل ذلك فقال ان عثمان بن حنيف بعد أن مسح الارض
فبلغت ستة وثلاثين ألف جريب جعل على جريب البر أربعة دراهم وعلى
جريب الشعير درهمين وكتب بذلك الى عمر (رض) فأجازه • والاول هو
المشهور • وفي بعض النصوص التي أوردها البلاذري انه وضع الضريبة
على الغلال بعد أن اعتبرت أصنافاً • • • ومنهم من فصل في الجيوب فجعل
على جريب الحنطة درهمين وقفيزين ، وعلى جريب الشعير درهماً وقفيزاً
وعلى كل غامر لم يعلق زرعه على الجريبين درهماً • وهذا ما يمكن زرعه
بالواسطة وما مائل • ووضع عمر (رض) على جريب القطن خمسة دراهم •
وأما الماش والسمسم فوضع عليه ثمانية دراهم •

وفي أيام الامام علي (رض) وضع على كل جريب غليظ يزرع من
البر درهماً ونصفاً وصاعاً من طعام • وعلى كل جريب وسطاً درهماً ،
وعلى كل جريب من البر رفيق الزرع ثلثي درهم • وعلى الشعير نصف
ذلك • وبهذا تعديل وتخفيف عن دافعى الضرائب •

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٦٨ طبعة الازهر بمصر سنة
١٣٥٠ هـ •

وحذيفة بن اليمان ^(١) (رض) كان ممن مسح مسقي دجلة أيام
عبدالله بن مسعود (رض) • وكان المسح تصنيف الارضين نتيجة ما نراه
من اختلاف (الفنوف) • والروايات واختلافاتها من جراء ذلك • والتعديل في
الخراج كان مبنياً مراعاة العدل ، تبين من الاجحاف بعد مرور مدة •
ولعل ذلك ناجم من سماع اعتراضات دافعي الضرائب •

ومثل ما ذكره البلاذري ما جاء في الاحكام السلطانية وفي كتب
الخراج • وكلها يفهم منها ان الخراج كان على (الموظف) كما يفهم من
المذكور سابقاً • دام ذلك الى آخر عهد الامويين والى أيام الخليفة ابي جعفر
المنصور • ثم حدث تبدل يأتي بيانه •

٣ - الطسق :

مر بنا ان العراق عند فتحه أمر الخليفة عمر (رض) أن يؤخذ على
رؤوس أهليه (الجزية) وعلى الارضين (الطسق) • ولا تزال التواريخ
وكتب الخراج والاحكام السلطانية تردد هذا اللفظ • ومن الضروري
شرح هذه الكلمة وبيان المراد منها • جاء في القاموس المحيط :
« الطسق بالفتح ، ويلحق بالفسادة فيكسرون ، وهو مكبال أو ما
يوضع من الخراج على الجربان - جمع جريب - أو شبه ضريبة معلومة •
وكأنه مولد أو معرب • ، اه •

وهنا مستعمل في ما يوضع على الجريب من خراج • وفي قوله كأنه
مولد أو معرب محل نظر • وجاء في صحاح الجوهري :

« الطسق الوظيفة من خراج الارض فارسي معرب • وكتب عمر (رض)
الى عثمان بن حنيف في رجلين من أهل الفمة أسلما : ارفع الجزية عن

(١) كان مرقده على ساحل دجلة وبجواره مرقده عبدالله
الاتصاري (رض) • ولما قربت منه المياه نقلت رفاتهما الى جوار سلمان
الفارسي (رض) بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢م باحتفال عسكري
لأنهما من قواد الفتح الاسلامي •

رؤوسهما وخذ الطسق من أرضهما • • اه • • ومثله في النهاية لابن الاثير •
وفي لسان العرب •

والقول بأنه فارسي معرب محل نظر • فان هذا اللفظ مقلوب
قسط ولا نعلم في الفارسية وجود هذا اللفظ لنقول بأخذه منها ، وإذا
كان الأخذ ليس بعيد فمن الضروري أن نتحقق وجود اللفظ بصورة
يقينية • ومحل الشك في هذا اللفظ ظاهر • ولا يعد أن يكون استعماله
الفرس بأخذه من العرب أو من اللغات السامية من جراء اتصالهم بابل
وحضارتها •

والقول بأن (طسق) معرب غفلة من علماء دون ثرو ولا بحث علمي •
والقلب ظاهر في هذه الكلمة • وأصلها (قسط) • ورد عن عمر (رض) •
وشاع في كتب الحجاج والاحكام السلطانية • وفي تاريخ البلاذري وغيره
استعمال ذلك •

ولترجع الى (قسط) فهذا اللفظ جاء في كتب اللغة ، وفي كتاب
الاشربة لابن قتيبة^(١) أنه مكبال ولم يشر الى أن أصل اللفظ فارسي •
ثم تردد بعد ذلك وذكر القفيز وهو بمعنىاً تقريباً • وهكذا ظن علماء
اللغة في (الششقلة) شالة التعريب ، فينا خطأ ذلك وفصلنا الموضوع في
كتابنا تاريخ النقود المرافية^(٢) • والقسط والوسق والطسق جاء ذكرها
في كتب اللغة •

وأقدم دليل على عربية اللفظ ، أو انه سامي مشترك في اللغات
العربية واللغات السامية الاخرى وهو طسقا في العبرية والآرامية^(٣) •

(١) عنى بنشره وتحقيقه المرحوم الاستاذ محمد كرد علي رئيس المجمع
العلمي العربي بدمشق السابق طبع في مطبعة الترقى بدمشق سنة
١٩٤٨ م • ص ١١٠ •

(٢) تاريخ النقود العراقية ص ١٨١ - ١٨٤ •

(٣) دليل الراغبين في لغة الآراميين : للقس يعقوب منا الكلداني
ص ٢٨٩ •

ويؤدي هذا المعنى • فعرفنا ان اللغات السامية لا تختلف في مادة اللفظ وتعين لنا خطأ من قال بالتحريب من الفارسية • ولا ريب في ان (تكس) الفرنسية تعد تصرفاً في هذا اللفظ • ومن المهم الالتفات الى مثل هذه الامور في اللغات السامية دون التسرع في الحكم • أو التردد ••• ولا شك ان (التوراة) أزالَت الريب عن هذا اللفظ • وانه يراد به الضريبة أو الخراج (الموظف) على الارض • فالعسق هذا معناه • ويطلق بوجه عام على ضريبة الارض سواء كانت مفاسمة أو موظفاً • وان الضريبة تؤخذ بمكيال معين وهو (القسط) أو (العسق) أو كما يقول العبريون (طقس) ••• والملازمة ساقَت الى هذا التعبير • وفي القاموس انه الخراج المقرر على الجربان • وفي صحاح الجوهري (الوظيفة) من خراج الارض • ولعل أمر الخليفة عمر (رض) حدد معنى العسق والا فهو الخراج والعشر مفاسمة أو موظفاً كما أن ما يؤخذ من ضريبة على رؤوس الاشخاص يقال له جزية •

٤ - الضريبة الزراعية في عهد الخلفاء الراشدين :

المنتجات الزراعية الحبوب من حنطة وشعير وسمسم وكتان وذرة وقطن وخضرا ••• كل هذه تابعة الى ضرائب تستوفيها الدولة او الدول المتعاقبة في الحكم • ولا يقف الامر عند هذه بل هناك (التبغ) وقد شاع زراعته في أيامنا •

وبعض هذه يختلف عن الحنطة والشعير وسائر المنتجات • ومنها ما كان جارياً على وتيرة مطردة • ولا يخلو أمرها من تطور في المقرر من الضرائب • وكنا ذكرنا الضرائب بوجه عام عند الكلام على الخراج والعشر •

وهذه الضريبة تعد من أهم موارد الدولة وأعظمها • فالعراق مملكة زراعية • لم تخل في عهد من زرع • وان أعظم مورد لها (الحبوب) • وتتكون منه أكبر ضريبة • وهذه قديمة جداً • ومن عهد بعيد • وربما كان يرجع عهدها الى أول دولة تكونت فيه •

والاسلام ظهر في العراق سنة ١٢ هـ - ٦٣٣ م واستقر للعرب المسلمين سنة ١٦ هـ او ١٧ هـ - ٦٣٨ م باستخلاصه جميعه في واقعة نهاوند ، وفي بناء الكوفة ، والبصرة . فوض أمر (بيت المال) في العراق الى عبدالله بن مسعود (رض) من اكابر اصحاب رسول الله (ص) بعنه الخليفة عمر (رض) . ومن المهم أن نعرف كيف جبي الارضين وعلى أي طريقة سار ؟

لا شك ان ابن مسعود (رض) جباها على النهج الشرعي الا أنه راعى بعض التعاملات ولم يشأ أن يبدل المؤلف فلا يطلب من الناس أكثر مما كانوا يتعاملون به بل بأقل . أخذ بما وجد صالحاً ، ورأف بالناس من اليهود والمقرن الشرعي . عمل أكبر تعديل وتحوير في ماهية هذه الضرائب . ومن ثم سار المسلمون على هذا . ولم يغيروا شيئاً مما وضعه اقتباساً من النصوص المنقولة .

ومن جهة أخرى راعى التعامل السابق بعد أن أزال منه الاجحاف . فظهرت رافة الاسلام بالناس ، مراعيًا المصلحة والقسوة على الاداء . وتجلى مزايده بوضوح في الضرائب ، والمقاييل التاريخية في أمر هذه الضرائب ترفع من قيمته وقدره . ولعل المقاييل القديمة لا تكفي وانما المقاييل الحاضرة تعل من شأنه بأعلى مكانة . فالاسلام معتدل في وضع الضرائب . وان ابن مسعود (رض) لم يكن مخترعاً نهجاً مالياً في الضرائب وجبايتها وانما كان موجهاً لروح النصوص فجاءت بالعدل ، ولم تكن جائزة . وصارت سريعة بعد أن كانت وضعية ، ومعقولة بعد أن كان التحكم باديها . تجلى عظمته في هذه كما في غيرها . لم تمل هذه الضرائب الى الأهواء ، ولا كانت نتيجة سيطرة وتحكم ، وانما هي دنيئة لاتتجاوز حدود المشروع .

نصاب ضريبة (المزروعات) وتصنيف المقر :

الحوادث المشهودة ، والقواعد المعروفة في الاسلام ، واستعمال الرأي . وتطبيق ما فسر الاعمال الزراعية كل هذه صارت أصلاً يرجع اليه في

الضرائب والعمل به في سائر الممالك الإسلامية . وما ذلك الا لكثرة الزرع وضروبه ، وعظم المقياس الموجود في العراق . فلم يغير ذلك الحكم الشرعي فيما كان المسلمون يتقاضونه من الزرع من ضرائب . ولا يؤخذ على ما كان أقل من خمسة أوسق على رأى الامام أبى يوسف (رض) وعلى رأى غيره يؤخذ من الناتج سواء كان أقل من خمسة أوسق أو أكثر .

نظروا الى الاراضى السيحية من جهة ، والى الديمية المطرية من جهة أخرى مما يكون على المطر أو بالواسطة فكان التقريب في الضرائب واضحاً . وهكذا صاروا الى ماهية تلك الارض من خراجية أو (عشرية) وما جرى منها على الموظف أو المقاسمة هي الاراضى الخراجية خاصة . عرضت أمثال هذه . وتدل على رعاية الحق بناية زائدة بالالتفات الى مثل هذه الجهات . لئلا يتحمل الزرع ضريبة غير متناسبة و ماهية الكلفة والربح . فكان الحل مرضياً .

وكل هذا لا يكفي لتحقيق العدل من وجوهه ، بل روعي نوع المزروع كما روعي في بعض المواطن ما نسبته اليوم بـ (الذرة) . وهى مراعاة المساحة في أداء الضريبة باعتبار ما يؤخذ على الجريب .

والضرائب تعين لنا تثبيت نوعها . فالعشرية منها يراعى فيها ما اذا كانت (ديماً) فتؤدى (العشر) . وصاحب الارض يأخذ عشرة . واذا كانت (سيحاً) فانها تؤدى (الحمس) . وصاحب الارض يأخذ خمسة . ويؤخذ في الاراضى العشرية :

١ - العشر ان سقيت سيحاً .

٢ - نصف العشر اذا سقيت بالقرب والدالية .

٣ - في الحضر التى تدوم كالبصل والتوم والكمون والكزبرة

والزيتون والفسق والزعفران يؤخذ نصف العشر وما لا يبقى مثل البطيخ والقثاء والخيار والقرع فلا يؤخذ عنه شئ .

وفي الحراج يؤخذ العشر وبشده عن اجارة الارض • وكان يسقى
على الجريب وليس له حد أدنى ، أو أنه يراعى فيه ما كان متوجه خمسة
أوسق فأكثر على اختلاف فى ذلك •

وجاءت قوائم الضريبة على الارض الصالحة عن كل جريب :

١ - جريب البر (الحنطة) : درهم وقفيز •

٢ - جريب السمير : درهم وقفيز •

هذا ما كان أول الفتح وبه المسح أخذ على الارض الصالحة للزراعة
إذا كانت سبجاً : خمسة دراهم وخمسة أقفزة •

ومن المنقول عن عثمان بن حنيف :

عن جريب البر اربعة دراهم وقفيز •

وعن جريب السمير درهمان وقفيز •

وهذا تعارضه الرواية الاولى فانها هي المشهورة • ولعل ذلك جرى
تعديل فيه • ومنهم من قال :

على جريب الحنطة درهمان وقفيزان •

وعلى جريب السمير درهم وقفيز •

وعلى كل غامر لم يطلق زرعه فيؤخذ على الجريبين درهم واحد •

وعلى جريب القطن خمسة دراهم •

وعلى جريب الماش والسمسم على كل واحد منهما ثمانية دراهم •

جرى الخلفاء الراشدون على هذا الى أيام الخليفة على (رض) • وفى
ايامه وضع •

١ - على كل جريب غليظ يزرع من البر درهم ونصف درهم وصاع
واحد •

٢ - على كل جريب وسط درهم واحد •

٣ - على كل جريب رقيق الزرع $\frac{2}{3}$ من الدراهم •

وعلى الشحير : نصف ذلك .

وعلى جريب السمس : خمسة دراهم .

وعلى جريب القطن خمسة دراهم .

وعلى جريب الحضر من غلة الصيف عن كل جريب ثلاثة دراهم ^(١) .

وهنا سبب الاختلاف في المقرر من الضرائب ان الدواوين احترقت في

واقعة دير الجماجم ، فلم يلتفت الناس الى تدوين المهور في حينه ، وان

الروايات متداخلة في النقل ، فلم يفرق بين ما جرى من التعديل وبين الاصل

المقرر ولا شك ان ما جرى أيام الامام علي (رض) كان اقرب للمعرفة . وما

كان قبله قد عدل في أيامه .

٥ - الضريبة الزراعية في العهد الاموي :

لم ينقل في أيام هذه الدولة من سنة ٤٠ هـ - ٦٦١ م الى سنة ١٣٢ هـ

- ٧٤٩ م تعديل في مهور الضرائب . وانما كانت أقيمت على ما هي عليه .

واعظم حدث كان في (ديوان الحراج) نقله الى العربية ، فصارت الضرائب

ومهوراتها معلومة للكل بعد أن كان الكتاب يكتبونها بالفارسية في العراق .

ولواقعة (دير الجماجم) أثر في هذا التعديل . كان يعرف الاحكام الديوانية

للخراج أفراد معدودون مما أدى الى التغير في المهور .

وفي ما سوى ذلك لم ينقل جديد في أمر الضرائب . والضرائب في

هذا العهد ، وفي العهد السابق تستوفي على طريقة المسح وباعتبار الجريب ،

ثم صار الاتفات الى مقدار كثافة المزروع ، وتصنيف الارضين الى أنواع وفي

كل منها تجرى على الحراج الموقوف . والاراضي المشربة تفرق عن الحراج

في أن الرقة تعود لصاحبها الذي أسلم ويده أرضه .

٦ - ضرائب المفروسات في أيام الخلفاء الراشدين ودولة الامويين :

لا نستطيع أن نفرق بين المهدين . ففي أول الفتح . كان الفراس

من أهمه النخل . وان ابن ابي بردة أول من غرس النخيل في البصرة .

(١) كتاب الحراج للامام ابي يوسف ص ٤٥ .

وكانت النخيل في الكوفة والأنحاء الأخرى من العراق • فيؤخذ عن جريب
الكرم والشجر عشرة دراهم ، وعن جريب النخل ثمانية دراهم ، وعن
جريب قصب السكر ثمانية دراهم • وجاء في فتوح البلدان :
وضع عمر (رض) على جريب الشجر عشرة دراهم وعشرة أقفزة وعلى
جريب النخل عشرة دراهم وقيل ثمانية ، ومثله على جريب الكرم ومنهم من
قال في الكرم ثمانية وعلى جريب القصب ستة دراهم • ولم يجعل على ما
عمل تحته شيئاً • وفي أيام علي (رض) وضع على البساتين التي تجمع النخل
والشجر على كل جريب عشرة دراهم وعلى جريب الكرم إذا أت عليه ثلاث
سنين ودخل في الرابعة وأطعم (عشرة دراهم^(١) ٠٠٠) •

ثم صار يلاحظ القرب والحد من الأسواق ، وما مائل من الأمور
فيراعى التعديل في القسرية • وأهم تعديل حدث ما كان في أيام العباسيين •
ويأتي الكلام عليه •

٧ - المكاييل والمقاييس :

مما مر عرفنا مقاييس عديدة تتعلق بالمساحة والكيل • وهذه تحتاج
إلى إيضاح فلا يصح أن تبقى مهمة • وإنما نريد أن نبين عنها في ذلك العصر •
لتكون على معرفة من أمرها • وهي :

١ - الجريب : من مقاييس المساحة المربعة • ويساوي عشر فصبان
في عشر أي مائة قصب مربعة • والقصب بطول ستة أذرع^(٢) •

٢ - الطسق والقسط : الواحد مقلوب الآخر • والأصل القسط
يفتح القاف والعراقيون يكسرون القاف وهو مكبال على ما جاء في القاموس
المحيط • وهذا المكبال يؤخذ به باعتباره مقياساً للخراج • ثم صار يطلق على
الخراج المأخوذ على الجريب • والقسط يراد به المكبال وجاء في كتاب الأشربة
أنه (وطلان وثلثا رطل^(٣)) •

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٢٦٨ - ٢٧٠ •

(٢) الأحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٥٧ •

(٣) كتاب الأشربة ص ١١٠ • وتاريخ النقود العراقية ص ٩٢ •

٣ - القفيز : كان (مكوكا) يدعى (الشابرقان) ، وهذا هو المختوم الحجاجي وفي القاموس المحيط توضيح زائد . ذكر ذلك في مادة (مكك) .
٤ - الوسق : ذكره في القاموس المحيط أيضاً .

٥ - الصاع : يراد به صاع أهل المدينة ، والصاع العراقي . وفي كتاب الأشربة . الصاع أربعة أمداد (خمسة ارطال وثلاث) في قول الحجازين وثمانية ارطال في قول العراقيين^(١) .

هذا . وقد ذكرنا في كتاب تاريخ النقود العراقية أن أصل الاوزان الدرهم والمقال . فهما انقياس الاصل وتراعى فيهما الاجزاء والاضاعاف . وهذا مقياس ثابت لا يتطرق اليه الخلل . وأما المكايل فقد أوضحنا عنها . وهي أواني يكال بها . ومنها الصاع ، والقفيز ، والوسق ، والطق أو القسط وقد بينا عنها بما يكفي موضوع الضرائب^(٢) .

٨ - النقود :

ورد ذكر الدرهم ، لتردد كثيراً . وهذا يحتاج أن يعرف عنه في عهد الخلفاء الراشدين وفي عهد الامويين . فهل كان سعره ثابتاً ، وضربه واحداً بلا تغيير ولا تبديل ؟ ذلك ما نريد أن نفهمه ، ونعلم مقداره في الوزن ، وفي الضرب وهل كله خالص أو فيه اختلاف ؟ فإذا كان يؤخذ عن الجريب دراهم معدودة مع قفيز فما مقدار هذه الدراهم في الضريبة وفي الزكاة بوجه عام .

ومن مصادر تاريخية عديدة نرى أن عمر (رض) في سنة ٢٠ هـ - ٦٤١ م قد أجرى التعديل في وزن الدرهم وكذا في الدينار ، فعم سائر الممالك الاسلامية . ولا شك ان الضريبة كانت تتجيب بالنظر لهذا الوزن المعدل . وذلك أن الدراهم كانت ثلاثة أنواع منها بوزن العشرة عشرة مثاقيل

(١) تاريخ النقود العراقية ص ٩٣ وكتاب الاشربة ص ١١٠ .

(٢) تاريخ النقود العراقية وفيه بحث المقياس والاوزان وذكر المؤلفات التي يستفاد اليها ص ٩٠ - ١٠٧ .

ومنها ضرب وزن العشرة خمسة مثاقيل ومنها ضرب وزن العشرة ستة مثاقيل
فضرب في الاسلام أيام هذا الخليفة معدل هذه الاوزان فبلغت العشرة سبعة
مثاقيل فصار وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل من فضة ، وضرب في الوقت
نفسه سبعة مثاقيل ذهباً بوزن عشرة دراهم من الفضة .

وما جاء في كتاب الحراج للامام أبي يوسف (رض) عن جارية العراق
قبل أن يموت عمر (رض) بسلام من أنها بلغت ألف ألف درهم^(١) . والدرهم
يومئذ درهم ودانقان ونصف فهذا يدل على أن النقود المتداولة كانت غير
اسلامية ، وشائعة قبل التعديل فيقتت متعاملاً بها . وفي كتابنا تاريخ النقود
العراقية . بيان النقود لمختلف المهود الاسلامية .

والملاحظ أن النقود تكون منها ضريبة غير مباشرة . وهي الفرق بين
قيمة الذهب والفضة وبين سعر النقود . فاذا اضيف اليها الاخلال بالقياس
والوزن وعوض عنهما بمعادن رخيصة كانت الضريبة اكثر وولدت مشاكل .

٩ - ضرائب المزدروعات في العهد العباسي الاول :

وفي أيام هذه الدولة من سنة ١٣٢ هـ - ٧٤٩ م الى سنة ٣٣٤ هـ -
٩٤٥ م حدث تبدل مهم في الضرائب عن المتوججات الزراعية والمفروسات في
الاراضي الحراجية والعشرية . وانا ندون ما جرى من تبدل في هذه
الضرائب . بدأت من أيام الخليفة المهدي ، واستمر التحول .

ويهمنا أن ندخل في الموضوع فننكلم عن الضرائب بوجه عام ثم نفصل
أمرها وندون كل تحول بقدر الامكان الا أننا لا نمضي دون أن نقول ان
هذه الضرائب شرعية ، ومقتت على طريقها . وان كل تحول فيها توجيه
أو فرض مكوس وزيادة عن المقرر .

وان الفقهاء من أول الاسلام نقلوا مقرر الضرائب « وأوضحوا وجهة
نقلهم » وعدوا كل زائد عن هذا المقرر (مكساً) « أو ضريبة جديدة غير
مشروعة ولا قانونية » .

(١) كتاب الحراج للامام أبي يوسف ص ٣١ .

كانت الضرائب للمتوجات الارضية من مزروع ومغروس قد جرت على المجهود الا ان هذه الدولة وحلت اليها بعض الاوضاع من الدولة الاموية ، أو أنها دلتها التجارب في مختلف الازمان الى أن تستغل الاوضاع أو يحكمها الناس أن ترهق الاهلين وتفسر فيهم أمر الضرائب .

ولم تلتفت الى وصايا عمر (رض) بأن لاتحمل الارضون مالا تطيق . ولم يبالوا بوصاياه في أهل الذمة ، وأن يوفى لهم بمهدهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم وانما ظهرت حالات كثيرة تدعو في هذا المهد الى الالتفات . وهي :

- ١ - تجبى الضرائب بواسطة عمال يولون في أمر الجباة .
- ٢ - تعطى بطريق القبالة . وذلك بأن يلتزم الرجل أداء مبلغ . وهو يجيبها . ويقال لها في أماننا (الالتزام) أو (الضمان) .
- ٣ - التضييق في أخذ الضريبة كتعليق الطجارة بأعناقهم ، والضرب الشديد على من لا يطيق الاداء فيضيق عليه .

وهذا ما نقرأه في كتاب الحراج للإمام ابي يوسف (رض) . فانه أوصى الخليفة ان لا يولى الا الصالح ، وان لا (يقبل الارض) ، فيس ما يتولد من معاذير وهي سوء السمعة والظلم بالاهلين مما يؤدي الى تشويش الادارة . وأكد أكثر في أن لا (يقبل الحراج) . ففي ذلك عسف وظلم . وفيه خراب البلاد . والمتقبل لا يزال يهلك الشعب .

ان الامام ابا يوسف (رض) كان فقيهاً حكيماً نصح الدولة بما يجب لها من نصح بالالتفات الى ما كان جرى . والمهم اتباعه الى ذلك . وان كان لم يعين تاريخ التحول والتبدل في هذه الضريبة . ولا شك أن ذلك جرى خلال حكم العباسيين ولم يكن مضى عليه أكثر من نصف قرن . وهذا كاف لنوليد التجارب والالتفات الى ما حدث من نقص يمكن تلافيه .

ولا شك أن العباسيين لم ينفروا مألوف الضرائب . ومثل هذه لا تتغير كل يوم . جروا على طريقة الموظف من الحراج على الجريب كما تقدم .

وكان هذا جارياً أيام الفرس أيضاً وإن كان الاسلام خفف من شدة الوظأة .
وسمى بـ (الطسوق) . وهو الخراج الموقوف المقرر على الارضين مما مر
ايضاحه .

ولعل المكوس والضرائب التي لم تكن شرعية ظهرت في العهد العباسي
الاول . وصار يؤخذ على الحوانيت والاسواق . وهذه تمتد أول ضريبة
أخذت على الاموال التجارية سنة ١٦٧ هـ - ٧٨٤ م في أيام الخليفة المهدي
وتسمى (ارتفاع الاسواق^(١)) ويقال لها اليوم (الارضية) . أو (البسة) .
ومثلها (المؤن) وهذه زادت في الايام الأخيرة لهذه الدولة . وأصلها (هدايا)
فاكتسبت شكل رسوم مقررة . وهكذا ما كان يؤخذ على أموال التجارة
المنقلة مما مر بيانه في ضرائب الاموال التجارية .

١٠ - خراج المقاسمة :

كان الايرانيون جروا مرة على خراج المقاسمة^(٢) . وهو الطبيعي
المألوف ، ومرة مشوا على طريقة (الخراج المونلف) . وهذا ما أدركه الاسلام
وعليه كان العراقي في مختلف عصوره لما قبل الاسلام . ولا شك ان في هذا
الاخير قلة كلفة وأخذ مقرر على الارضين بعد مساحتها . وما لم يزرع منها
فان ضريبة معروفة عن كل جريين قفيز ودرهم لمن قام بزرعها . وخراج
المقاسمة هو الاصل الطبيعي المألوف .

ولم يحدث طوال عهد الخلفاء الراشدين والعهد الاموي تبدل الا فيما
مر ذكره من تخفيف على الناس حذر الاجحاف أو الاضرار . وفي العهد
العباسي جروا على هذه السنة . وكان التحول تابعاً الى الالتفات الى أمور
ملحوظة في القرب من أسواق الصرف والبعد عنها وما تستدعي من الكلفة
أو أنها لا يستفاد منها أبداً لأكثر من الاكل والنميش . ولذلك لم يجعلوها
بمشابة واحدة ، فكان أخذ الضرائب معتدلاً ، ولم يعامل الكل بقانون واحد

(١) المنتظم ج ٧ ص ١٧٤ والارتفاع الضريبة .

(٢) صبح الاعشى ج ١ ص ٤٢٤ .

على السواء لعدم امكان التطبيق • ولعل الروايات واختلافها مبناها التعديل والتحويل ، ولكن ضياع الدواوين أدى الى فقدان المعرفة في المقرر لمختلف السنين •

وفي أيام الخليفة المنصور (١٣٦ هـ - ٧٥٤ م) الى سنة (١٥٨ هـ - ٧٧٥ م) طلب الناس (دافعوا الضرائب) مه المقاسمة • وذلك في آخر خلافته ، فتوفي قبل أن يغير المألوف • ومن ثم أمر الخليفة المهدي اجابة الطلب ، والاخذ بالمقاسمة فيها لما دون (غنية حلوان) •

وجاء في (فتوح البلدان^(١)) توضيح هذه الضريبة الا ان عبارته وردت مشوشة • ومن الضروري الرجوع الى الاصول من كتب الحراج • وفي هذه العدل أظهر الا انها متعبة ، ونبقى الضريبة بأيدي كثيرين يتداولونها أو ينقلونها من محل الى آخر أو يضعونها في محل قريب من جبايتها ، وتحتاج الى حراسة أو كلفة •

وليس في هذه ما يحتاج الى القرب من الاسواق أو البعد منها فلا اجحاف ولا اضرار • وانما رأى الناس بأن المزدروعات لم تعد لها من القسمة ما تؤدي به الضريبة فلجأت الى المقاسمة • وبذلك لم يحصل ضرر على الدولة ، ولا على الاهلين دافعي الضرائب ومن جهة اخرى أن الاراضى البور لا تحسب لها مساحة الاجرة وان لم تزرع • وفي المقاسمة لم يكن مجال للاعتراض على الضريبة الا على المزروع •

ومن هذا كله علمنا أن (الحراج الموظف) تعديل في أخذ الضريبة لرفع الكلفة المتولدة من المقاسمة ، والمقاسمة هي الوضع العادل •

وهناخراج المقاسمة في الاراضى الحراجية يؤخذ العشر ضريبة لبيت المال ، وان الرقبة تمود لبيت المال ايضاً فيحل محل صاحب الارض العشرية فيأخذ العشر • وأما العشرية فلا يؤخذ منها غير العشر • ويختلف السيج عن القديم ...

ولم يقف الأمر عند واحد من أنواع الضرائب • وإنما اختلفت كثيراً •
ومنها ما جمع الموظف من دراهم ومتوج فيما كان من جنسه كما في البر
والشعير للحاجة اليه • ومنها ما كان يموتض بمبالغ كما في القطن ومتوجات
أخرى • ومنها ما يلجأ الى المقاسمة حينما لا تقى الضريبة بالمزروعات •••
ويهمنا بيان أول تعديل جرى في أخذ الضريبة من (عينيات) وهي
(خراج المقاسمة) ، أو (المقاسمة) مطلقاً ليدخل فيها ما يؤخذ عن العشر في
الأراضي العشرية • ولم يكن الأخذ غير شرعي • لأن هذا هو الأصل • وإن
(الخراج الموظف) بدله • فلا مانع من الرجوع الى الأصل • ولذا لم يقع
اعتراض بخالفة المؤلف ••

وكان ذلك في أول خلافة المهدي • وكانت سنة ١٥٨ هـ - ٧٧٥ م
ودامت الى أن توفي في المحرم سنة ١٦٩ هـ - ٧٨٥ م ولعل أكثر
الضرائب المستحدثة كانت في أيامه • أشار بذلك وزيره أبو عبيد •
وهذا لم تدم مدته كثيراً • وكان بصيراً بأمور الخراج • ويقال انه كتب
كتاباً في الخراج • وبهذا يمد أول من كتب فيه • وهو الذي أشار
على الخليفة المهدي أن يجعل أرض الخراج (مقاسمة) بالنصف أن سقت
سحباً • وفي الدلو الثلث ، وفي الدواليب الربع لا شيء عليهم سواء •
وإذا بلغ حاصل الغلة ما يفي بخراجين الزم خراجاً كاملاً ، وإذا نقص
ترك^(١) • فتوالت الآراء في الضرائب ، وزاد التعمق ودخلت المكوس •••
ثم أجرى الامام أبو يوسف (رض) تنسيقاً في الخراج • ورأى ان
الضرورة تدعو الى الإصلاح لما كان في الضرائب أيام المهدي من القسوة •
فقرر أن يقاسم على الحنطة والشعير من أهل السواد على خمسين (٥/٢)
للسيح منه وأما الدوالي فعلى خمس ونصف (١٠/٣) وأما غلال الصيف فعلى
الربع (٤/١) • فتكون المقاسمات في أثمان ذلك أو يقوّم بقيمة عادلة^(٢) •
وجعل أدنى ما يؤخذ عنه الضريبة خمسة أوسق فلا يؤخذ على ما قل •

(١) الاحكام السلطانية لابي يعلى ص ١٦٩ •

(٢) الخراج للامام ابي يوسف ص ٥٩ المطبعة السلفية •

والامام أبو حنيفة (رض) يأخذ من أرض الخراج العشر — إذا كانت أو تسقى بالواسطة ولا يقدر أدنى حد بخمسة أوسق • وصار لا يعتبر الحد الأدنى ، وإنما تؤخذ الضريبة من الناتج دون تفريق •••

من أهم ما رأيناه من النصوص الدالة تاريخياً على التبدل في استيفاء الضرائب وماهيتها من (خراج موظف) إلى (خراج مقاسمة) وإلى معدل الامرين أو مراعاة كل في موطنه • وهكذا (القبالة) وما أحدثت ومن ثم توالى الظلم وتنوع القوم في استيفاء الضرائب إلا أن ما جرى في أيام بعض الخلفاء من رفع الظلم والاجحاف مثل ما وقع للخليفة المعتض بالله والحادث يعرف بما ولد من خطر فهذا الخليفة قرر :

١ - لزوم ترك افتتاح الخراج في النيروز وتأخيرها إلى يوم ٢١ حزيران وسمي ذلك بالنيروز المعتضدي • وجاء توضيح الخطر المترتب على بقاء الخراج في النيروز كما كان جارياً معناداً ، ولا سبب لذلك سوى أن الخراج كان (موظفاً) فصار (مقاسمة) فأبدل ولم يراع الوقت وهكذا صار (قبالة) ••• وبقي وقت الاستيفاء على حاله ، وحصل الضرر على الناس من جراء الإبقاء على الوقت دون تبدل فيه •

٢ - يعرف هذا الحادث وما كان عليه الناس من ظلم وجور ، يتجلى ذلك بوضوح من أرجوزة ابن المعتز^(١) في مدح الخليفة المعتض بالله • فأنقذ الناس من دفع مقرر الخراج •

٣ - جاء في النبراس^(٢) عن الخليفة المعتض بالله (سنة ٢٧٩ هـ ٨٩٢ م) • فأزال الميل وأقام العدل ••• وانصف في المعاملة ، ورفق بالرعية وحكم بالسوية حتى استفضل في ارتفاعه (ضرائبه) في سني خلافته تسعة عشر ألف دينار •••

(١) التعريف بالمؤرخين ج ١ ص ٢٣٦ •

(٢) النبراس ص ٩٠ و ٩١ •

٤ - وفي تاريخ العمراني بعض الحكايات التي كان فيها الاعتداء على المزروعات فعاقب الخليفة من أجلها عقاباً صارماً مما منع باب التجاوز والظلم ...

ثم توفي هذا الخليفة العظيم فعادت الحالة إلى أسوأ مما كانت عليه . مضت من دون إلى أدون حتى بلغ العنومتها . وحصار الناس لا يأمنون من مصيرهم ، فهم في ريب من أمرهم حتى حدث التقلب .

ولا شك أن آخر هذا العهد جرت فيه جميع أعمال الجور من تضيق في الضرائب ، ومن قسر على أخذ الأموال بالباطل ، ومراعاة الالتزام (القبالة) وكل ما يأتي بالنفع لهؤلاء الظلمة من الحياة . وهل بعد هذا قسر وظلم ؟

١١ - ضرائب المفروسات في العهد العباسي الأول :

هذه كان الأمر جارياً فيها على ما كان أيام الخلفاء الراشدين والامويين . وفي أيام الخليفة المهدي في أول ولايته جعل الضرائب بطريق (المقاسمة) . وفي أيام وزيره أبي عبيد جعل الضريبة (مقاسمة) وإن يعمل في النخل والكرم والشجر مساحة خراج يقرر بحسب قربه من الأسواق والقرى أي المواشي . أو مرافق السفن بالوجه المذكور .

وفي أيام الإمام أبي يوسف (رض) بعد الخليفة المهدي قرر على النخل والكرم والربطاب والبساتين الثلث (١/٣) . فالمقاسمة على هذه الطريقة جاءت لتخفيف أمرها " . مع ملاحظة نصاب الزكاة وإن لا يقل الناتج عن خمسة أوسق فأقل فلا يؤخذ عليه ضريبة . والفقهاء الآخرون لا يعتبرون نصاباً للأثمار كما لا يعدون نصاباً للمزروعات .

هذا في الأراضي الخراجية . وأما الضريبة فلا يؤخذ سوى العشر إذا سقيت سيجاً ونصف العشر إذا سقيت بالقرب والدالية ...

(١) كتاب الخراج للإمام أبي يوسف ص ٥٩ .

ثم توالى الظلم والجور في جباية هذه الضريبة كسائر ضرائب المزروعات . وفي أيام الخليفة (المعتضد بالله) منع من الظلم ومضى في مراعاة الوقت وأصول الجباية على أحسن طريقة . وبعد وفاته عاد الناس إلى أسوأ مما كان قبله حتى حدث (التقلب) وأوضحنا ذلك في ضرائب المزروعات .

١٢ - ضرائب المزروعات في عهد آل بويه :

تقلب آل بويه على بغداد من سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٥ م وكان من مصلحتهم أن يبقوا الدولة العباسية في بغداد ، ويسيطروا عليها حذر أن يجرفهم نفوذ الدولة الميمنية (الفاطمية) وما تدعو اليه . ذلك ما أدى أن تزيد مصاريف الدولة فلم تعد تفي بها الواردات المقررة ، فاضطرت أن تضع ضرائب جديدة ، وأن تزيد في الضرائب الممهودة . وظن الناس أن هذا التقلب سيؤدي إلى نجاتهم من جور عمال الضرائب ، فلم يلبث أن خاب الفطن . فلم يدع هؤلاء المتغلبين طريقاً من طرق الظلم إلا سلكوه فاتخذوه وسيلة لقهر الناس ونهب أموالهم بالباطل حتى أدى إلى قتل نفوسهم بلا وجه حق . وكلامنا في ضرائب المنتجات الزراعية .

ذكرنا في ضرائب الأموال التجارية أن آل بويه أقرروا الضرائب التي كانت تؤخذ على خلاف الشرع وزادوا ضرائب جديدة لا سيما أيام عضد الدولة . وبهنا ضرائب المزروعات فقد جاء أنه زاد في المساحة واحداً في عشرة بالقلم أي اسماً وأضافه إلى الأصول وجعله رسماً جارياً في السواد ، وأحدث جبايات لم تكن ورسوم معاملات لم تهمد . وغالب الضرائب من مبدعات عضد الدولة . ولم نجد ضريبة جائرة إلا ولها أصل في أيامه (١) .

ولعل في هذه كفاية لمعرفة الحالة اجمالاً .

١٣ - ضرائب المزروعات في عهد آل سلجوق :

هذه الدولة في أول حكمها سنة ٤٤٧ هـ - ١٠٥٥ م دفعت الضرائب

(١) ذيل تجارب الامم .

ولم يطل أمدها • ولعل الحرص على زيادة المالية ، والطمع في أخذ ما لم يقره الشرع كان مما جبلت عليه النفوس وبالتعبير الأصح ان الدولة لما كانت مع الدولة العباسية مزدوجة الادارة لم تتمكن من تسديد مزايتها • فعادت الى ما كان وضعه آل بويه • ورفعت ما كان جائراً ، فرجعت الى وضعه وهكذا جرى مرات • وفي سنة ٥٣١ هـ - ١١٣٦ م زاد الالاح في الاخذ • ولما طلب أبو البركات ابن سلمة وزير السلطان معود من الخليفة (التقيلات) قال : • ما بقى الا أن نخرج من الدار ونسلمها • فاني عاهدت الله تعالى أن لا آخذ من المسلمين حية واحدة ظلاً • اهـ (١)

وفي هذا ما يبصر بالحالة التي كانت عليها الضرائب • وفي تاريخ آل سلجوق : عقد ضمان بغداد على أبي سعد القايني ثمانية وخمسين ألف دينار • فأعاد كل ما أبطله رئيس المرافين من الضرائب (٢) •••

١٤ - الضرائب في العهد العباسي الاخير :

في سنة ٥٤٧ هـ - ١١٥٢ م تنفست الدولة العباسية الصعداء • ومن ثم ركت الى ازالة ما أحدثته التظلم من جور وألفت المكوس • وفي أيام المستجد بالله أطلق من المكوس شيئاً كثيراً بحيث لم يترك في العراق مكساً • ونادى ابنه المستضيء بأمر الله برفع المكوس ورد المظالم • وهذا لم يدم • ففي أيام الخليفة الناصر لدين الله تولدت آمال الفتح واستعادة ملكة الخلافة الذي تطلب عليه الآخرون كما انه ناوأ الخوارجيين فكان في حالة حرب او استعداد للحروب وان التزام الجيش يستدعى

(١) المنتظم ج ١٠ ص ٦٦ •

(٢) تاريخ دولة آل سلجوق للبنداري ص ٢٥ طبعة مصر سنة ١٩٠٠ م
وفي تواريخ آل سلجوق ص ٢٦ طبعة ليدن سنة ١٨٨٩ م •

مصاريف باهظة فاضطر أن يضع ضرائب جديدة فسبق من تقدمه في أيام التعلية •

ولما باء بالفشل ولم يفلح في قصده استمر في أخذ الضرائب الجائرة كما عدل من جاء بعده فرفعوا المكوس ، وقرروا المعتاد الشرعى • ودام الحال الى أن سقطت بغداد في أيدي المنول والمقياس الضرائب الشرعية • يعودون اليها عندنا حينما لا يجدون حاجة الى وضع ضرائب جديدة •

الضرائب في عهد المغول والتركمان

من سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م الى سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م

كانت المبررات لوضع الضرائب الجائرة أيام الخليفة الناصر لدين الله بسبب ما تولد له من الآمال في استعادة سلطة الخلافة • وبعد أن أخفق استمر في الاخذ ، وطمع في جمع المال • وإن الخلفاء بعده رفعوا الضرائب الجائرة اذ لا ضرورة تدعو اليها • وربما عادوا الى بعضها من جراء ضيق النطاق ، وحصار العراق ، والحالة الحربية في أيام المنول مما دعا الى التزام جيش وترقب حوادث مهمة •

ولما جاء المنول أقروا الحالة • وكانت أهون على الناس الا أن ادارات المنول والتركمان مختلفة وتابعة لتفسيات الملوك والحالات الحربية التي كانوا عليها • ولا شك ان الضرائب كانت تجري على المعتاد فلم يغيروا في المهود أصلاً ، ولم يتجاوزوا حدوده •

ولم تجد في ضرائب المزروعات ، ولا ضرائب الاشجار المثمرة من نخيل وغيرها ما يبدل في ذلك المعتاد أيام الخلفاء • والمهم في التبديل انما كان في غير هذه الضرائب • وسبق أن تكلمنا في (ضرائب الاموال التجارية) وما يتعلق بها • وهنا لم يحدث ما يدعو لتغيير هذه الضريبة •

والامر المهم الذي يدعو الى الالتفات اعطاء هذه الضرائب بالالتزام (القبالة) أو (الضممان) • وإن الظلم والجور ترتب على ذلك وأدى الى

نكبات • فان العراق كان يتعهد أو يلتزم أمره ويضمنه الولاة أو آخرون فان
وقى بالعرض كان المطلوب والا فهناك المصيبة والبليّة • فاذا كان الوالى
من الاخيار ولم يفسر بظلم وقصر فى جمع المجهود المقرر فحينئذ يلقى ما
يلقى من عناء وتضييق والا اضطر الى الظلم والقسوة • وبعضهم همه أن
يربح بأى وجه كان • ومن هذه امثاله تولدت الوقائع المزعجة الضارة
بالاهلين وبالامراء من (المستوفين^(١)) • وغالب ما يقع أمثال هذا فى أيام
قلة الفلّة •

وليس لضرائب المزروعات والمفروشات مستوفى خاص • وانما هى
تجسب ضمن الضرائب الاخرى فلا تفرد عن غيرها • واكبر حدث فى أيام
المغول والتركان ما يسمى بـ (القبالة) أو ما سميّه بالالتزام ومرت الاشارة
الى أنه قديم • وأضراره أكثر من فوائد الا أن يكون أرباب المزارع قاموا
بالتزام ما يتعلق بهم • وسمى (التزاماً) لتعهد المراء بأداء مبلغ معين عما يستوفيه
من الضرائب • ويتفاوت الملتزمون شدة ورخاء • وقسوة ورأفة بالناس •

وكان المعتاد أيام الخلفاء فى الحراج أن تدخل فيه ضريبة الزروع والاشجار
المثمرة فأمر المغول أن يؤدوا المجهود ذهباً أحمر • فأدوا ذلك فى سنة ٦٩٥ هـ •
- ١٢٩٦ م • وفى سنة ٦٩٦ هـ - ١٢٩٧ م تألم الناس من ذلك • وأضررتهم
أخذ الضرائب على هذا الوجه • فشكوا أمرهم الى السلطان محمود غازان
وسينوا له حالهم • فأمر باجرائهم على عادتهم منذ فتحت بغداد • فتوفر عليهم
شئ كثير من التفاوت فزاد دعاؤهم للسلطان فان (جمال الدين الدستجردانى)
أراد أن يعاملهم كما كان الخليفة فيأخذ ذهباً أحمر •

وكان الحراج موظفاً اى حسب السعير الذى يستوفى عند أخذ
الضريبة^(٢) •

(١) المستوفى الذى يقوم بأمر التزام الضرائب وجمعها أو هو اكبر
موظف مالى أو ملتزم وشاع هذا اللفظ اكثر فى أيام المغول للدلالة على
الملتزم •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٣٧٦ •

الضرائب في العهد العثماني

من سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م إلى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م

لا اشكال في أن العثمانيين لا سبباً أيام عزهم أقروا الضرائب للمتوجات الارضية بما سبق أخذه فصار حقاً متعاملاً عليه . والمفروض أنهم أزالوا ضرائب الجور والمكس . وكانوا في ابلان قوتهم ، ولم يحتاجوا بعد الى التهالك في أخذ الاموال بالباطل والصحيح أن ذلك لم يكن فرضاً وانما كان أمراً لاريد فيه ولا اشتباه كما يستدل من حوادث كثيرة .

وهذه الضريبة لا يشتبه في أنها أقل تحولا ، ويغلب عليها أن تكون شرعية ، أو قريبة منها . واذا زادت فلها وجه وهو مراعاة المجهود . واختلاف الضرائب اكثر تبداً في ضريبة المفروسات الثمرة فان الزروع ضريبتها في الغالب لا تختلف الا في كونها عشرية أو خراجية ، وأما المفروسات الثمرة فانها اكثر اختلافاً .

وذلك ان الخراج الموظف يختلف في البساتين وما يطرأ عليها من عمارة أو خراب فلا شك أن التحول ينشأ من هذا . فيؤخذ بنسبة الحاصل ، ويضطر صاحب البستان أن يدفع عينا فلا يستطيع أن يؤدي الخراج الموظف ، أو بدل الشرع . والاصل شرعي . وتدخله الكلف والاعمال أو ما يسمى بـ (السالارية) أو (السالانة) والكاتبة وما مائل من المكوس اللاحقة .

ويوضح هذا ان الأستاذ الحاج محمد أسعد ابن النائب قد سافر الى البصرة سنة ١٢٤٣ هـ - ١٨٢٧ م لهمة عرضت لوالى بغداد داود باشا فراجع الأسناد الشاعر عبد الجليل البصري (المتوفى في الكويت سنة ١٢٧٠ هـ - ١٨٥٣ م) فقدم بواسطته عريضة الى والى بغداد مقرونة بفرمان باسم جده السيد خليل يتضمن رفع جميع المظالم عن أملاكه وأمواله وان لا يؤخذ عليه من الخراج الا بقدر الخراج الشرعي وعلى الاخص الملك الكائن بنهر حمدان المسمى (العثمانية) فطلب اصدار أمر شريف يتضمن منع العمال والضابط والضابط عنه عموماً من

جميع التكاليف والتعديت وكافة الرمايا والسخر والهوائيات وابقاء اميرى
واحد على خصوص ملكه المسمى بـ (العثمانية) مقطوع لرسم الخراج واسقاط
ما تكرر عليها من مضاعفات الأميريات فيكون الساقط عنها ثلثمائة قرش عيناً
وذلك غاية ما قصده المخلص فاستعجبه الاسناد الموما اليه الى بغداد وعرضه
على والى فصدر منه الامر برفع المظلمة فمدحهما بقصيدة طويلة مطلعها :

هاج شوقى الى الحبيب المفدى

مذ رأيت الركب العراقي يحدى

واعقبها بتر جميل فى الشكر والثناء .

ولاجاء والى على رضا باشا اللاز الى البصرة سنة ١٢٥٣ هـ - ١٨٣٧ م
بعد فتح المحمرة (خرمشهر) أمضى له جميع مطالبه من ازالة ما على بعض
املاكه من الخراجات وسائر التعديت .

وعلى اثر ذلك مدحه بقصيدة مطلعها :

بشرى بفتح مبین نثر المسد

به أضاءت نواحي الملك بالرشد^(١)

وفى هذا بيان فى معرفة التكاليف الزائدة على الاملاك .

ولا يصح بوجه أن نعتبر الضرائب بمقياس واحد وان تتكلم فيها دفعة
واحدة . وانما توالى الايام جعل لكل زرع ضريبة ، أو مقطوعاً ، أو خراج
موظف ، أو ضريبة مقاسة فليس للزراع قدرة على أداء مبالغ أحياناً . وانما
تجرى المقاسة . وهكذا .

والموضوع يحتاج الى تفصيل وتوضيح ، فلا نعامل المنتجات الزراعية ،
أو منتجات المفروسات بمين المقياس ، فالتخيل مثلاً فى البصرة تجرى على
الجريب ولا يعتبر فيها التعداد ، وفى خارج البصرة من الانحاء العراقية

(١) ديوان عبد الجليل البصرى ص ٦٢ و ٦٣ و ٧٠ - ٧٤ و ١٤٧

وما بعدها من طبعة يومية سنة ١٣٠٠ هـ ومن طبعة مصر ص ٤٣ و ٤٤
و ٤٨ - ٥١ و ١٠٠ .

تابعة لضرائب أخرى • ومن جهة ثانية نرى التكاليف كثيرة ، ومتنوعة جداً • وهذه عدا المقرر الشرعى أو الموظف وهو بدل الضريبة •

والعراق يختلف فى عهد هذه الدولة ولم يراع ما كان يجرى فى الاناضول وفى البلدان الاخرى العربية وغيرها • فالعراق اكتسب تعاملًا من حين فتحه فلم يبدل المهود الا أن الزوائد الطارئة عديدة ، ولا يمكن احصاؤها لتبديلها محلياً • وقد رجعنا الى مؤلفات عديدة فى تثبيت هذا التعامل المرعى ، فعرفنا فساداً من هذه المدونات ودونا عن التعامل عليه فعلاً فسالنا الكثير من الشيوخ فى مواطن عديدة عما يؤخذ من ضريبة الفرس ، أو الزرع ، فيسر لنا أمر جدير بالالتفات فلم نتركه بلا تدوين •

رجعت الى القوانين العثمانية ، فوجدت التبدلات كثيرة وتابعة لما يجرى من التعامل • وما يدعو الى التحول من تبدل فى الفروس من ذهابه الى الدمار والحراب أو تكامله وعمارته ••• وهكذا وجدت حقوقاً تتعلق به من (سيامية) أو (تبار) أو ما مائل ••• وهذه لم يتم تطبيقها فى غالب الاحياء العراقية • فاذا كان أصلها الحراج أو العشر فالتكاليف اللاحقة كادت تخرجها عن موضوعها الشرعى •

وهذه لا تعتبر التبعية فى العراق متصلة بها • وانما العراق جارى على ما هو جارى عليه ، ولا تستطيع الدولة أن تضيق عليه بضريبة جائرة والا تار ويخشى أن يتولد ما ليس فى الحسبان • والتجارب أدت الى أن يراعى فيه ما جرى من تعامل • فاذا رأينا حكماً فى قانون الدولة فلا يصح الركون اليه واعتباره مطبقاً فى العراق •

هذا ما أردت التنبيه عليه ليكون المتبع بنجوة من الوقوع فى الغلط بخلاف الضرائب التجارية فانها تابعة الى رسوم كمركية ثابتة بعاملات دولية دون هذه • فلا محل للاخذ بقوانين الضرائب المعروفة فى مختلف المهود العثمانية فى أصل الدولة مثل قانون حمزة باشا ، وقوانين أبى السموود وأمثالهما •

وبهنا تفصيل ما عندنا ، وان نوضح عنه بقدر الامكان . لنكون على بينة من الضرائب المتعامل عليها ، وما يستوفى من (موظف) . وبذلك يتوزع موضوعنا الى ضرائب المزروعات ، والى ضرائب المفروسات .

١ - ضرائب المزروعات :

هذه يختلف فيها الزرع بفضه عن بعض . فالطرى وهو (الديوم) مقررهما العشر وفي الغالب يؤخذ عيناً وهو بطريق (المقاسمة) . و (الكروود) عليها مقرر ثابت وهو مبلغ معين وذلك ان الكروود ثابتة اكثر الا ان يطراً عليها الخراب والدمار أو تظهر بكرات جديدة . وتدخل فيها الموائد من (كاثية) و (رسوم ديوانية) وما مائل . واذا كانت الزروع سبجية فهذه تختلف فيما اذا كانت مفوضة في الطابو أو أميرية . ولكل منها أحكام ، فالمفوضة تؤدي الخمس للميرى والباقي للمتفوض وهذا بينه وبين الزراع تعامل ثابت فيما اذا كانت البذور منه ويساعد الفلاح ، أو أنه يأخذ استحقاته وهو الخمس أيضاً . واذا كانت معقورة يؤخذ عنها العقر زيادة عن الضرائب المذكورة .

ولا يمكن الاجمال بأقل مما ذكر . والتعاملات الاخرى طفيفة .

٢ - العقر (١) :

قديم ومعروف بتعاملات ثابتة . والمعروف اليوم أنه يكون في الاراضى الاميرية والمفوضة في الطابو . وكانت الاراضى خراجية فانتزعت من أهلها لاسباب عديدة فموضوا بالعقر . وأهم هذه الاسباب اهمال زراعتها . أو أنه اتخذ سبباً للاستيلاء بهذا الاسم .

وكان العقر معروفاً قبل ورود مدحت باشا والى بغداد وفي أيامه سجلت الاعقار بموجب مضابط مصدقة من لجنة خاصة من أعضائها نفس الوالى .

(١) التفصيل فى تاريخ العراق بين احتلالين المجلد السابع .

ويراعى فى تعامل المقر ما هو مقرر المضبطة أو مقرر الارض فيعطى صاحب المقر (٣٠/١) من الحاصل ، أو ٢٥/١ أو ٣٠/١ من الناتج • والبساتين قد تكون تابعة • للمقر أيضاً •

وعلاقة هذا المقر بالضريبة لا تنكر • فالضريبة تؤخذ أولاً ثم يؤخذ المقر فتكون حصة صاحب المقر تالية لهذه الضريبة • هذا ما يتبادر الى الذهن • والحال ان المقر يؤخذ أصلاً ثم تؤخذ الضريبة • ولو أن الحكومة استوفت الضريبة دون أن تؤدى المقر وثبت حق المقر فلا مندوحة من اعادة ما يستحق من المأخوذ للضريبة من حصة المقر • وبهذا لها امتياز •••

٣ - حقوق مترتبة :

فى كتب الفقه ، وفى التعاملات الاخرى نرى فى الارضين مئاد مقرر مثل (مشد المسكة) ويسمى (حق الزمة) أو كما نقول (سكنية) وما مائل من الاسماء • وكذا صاحب (الكرد) أو كما يقول العثمانيون (كرد دار) و (حكير) ، وما مائل •

فهل لهذه اثر فى الضريبة ؟

وأقول ان هذه حقوق الزرع والفلاحين استقرت من أمد بعيد • وأصلها وضع اليد السابق ، والاحياء القديم • ولا يطلب أكثر من تعامل الفلاح ومشاهدة يده • وهذا لا يخل بالضرائب ولا يؤدي الى تحول فيها ويمكن أن تتداول هذا الحق الابدى للحق المكتسب الا انه لا يسجل فى الطابو^(١) ، ولا يوثق بسند من الدولة • وانما الحكومة تأخذ الضريبة ممن حل محل سابقه ••• ولا يهم الحكومة الا الأخذ من الناتج من صاحب الزمة أو صاحب الكرد ••• والضريبة كما قلنا اما بصورة (مقطوع) أو بطريق (المقاسمة) وفى المراق أمثلة عديدة للآتين •••

(١) الطابو (دائرة تسجيل الاملاك) والتفصيل فى المجلد السابع والثامن من تاريخ المراق بين احتلالين •

١ - ضرائب المفروسات :

من أهمها في العراق ضرائب النخل • وهذه في البصرة تجري على (الجريب) وفي الانحاء الأخرى بطريق (التعداد) • وفي البساتين التي تحوي أشجاراً تجري بطريق التخمين أو تؤخذ بواسطة (الملوة) •

ولا نرى محلاً للتفصيل ، فقد أوسعنا ذلك في كتابنا (النخل في العراق) وأوضحنا العلاقات بين أصحاب الأرض (المفارس) و (الفارس) •

الالتزامات

هي المسماة بـ (الضمان) ، و بـ (الالتزام) • ويقال لها قديماً (القبالة) • ويرجع عهد معرفتها الى أوائل الدولة العباسية • وان الامام أبا يوسف رحمه الله تعالى أوضح عنها وضمها كثيراً ، وحض الدولة أن لا تركن اليها لما أبدى من الاضرار •

وسواء ادارة الموظفين ، او حياً في معرفة المقرر وأخذ ساق الى الميل اليها • واكثر ما شاهدنا ذلك أيام المفلح • كانوا يجملون المدينة أو المدن مقطوعاً على ملتزمها أو ضامنها • وأدت الى نتائج خطيرة ولعلها السبب في تدهور الحالة •

والعثمانيون اختلفت مناهجهم في الضرائب • كانوا أيام العز والقوة لم يركنوا الى الاعطاء بالالتزام • وفي الايام الأخرى اعطوا قسماً وقسماً أبقوه • وهكذا منعوا مرة ، وقبلوا أخرى • وكل التجارب لم تجعلهم يستقرون على حالة •

ولعل سبب التدمير لهذه الدولة أنها كانت تشبه من موظفيها بدليل ما كان يجري أيام عدم اعطائها بالالتزام ويسمى (أمانة) فلم يتيسر لها أخذ شيء فكانت تميل الى الالتزام لتنجو من موظفيها وتقع بما يجلب النقص عليها • فلم يكن الالتزام الدواء الشافي •

وتترتب عليه محاذير أن المثلث إذا خسر أضاع ما عليه ، وأكل ما ترتب
وقد يتفق مع الكفيل فيأكلون ما أخذوا من أموال الدولة وحرمت من إردها
فصار طعمة أو (غنيمة باردة) .

جاء في (خط الخانة) وهو إعلان (التنظيمات الحيرية) منع ذلك .
ولكننا لم نر منماً . وقد مر بنا النقل عن هذا الخط وبيان تاريخه . وفي العراق
لم يغير المعهود ولا الالتزام وإنما جرى إلى أيام المشروطية سنة ١٩٠٨ م .
ومن ثم طبقت قوانين الدولة وصار نظام الأعشار معمولاً به من سنة ١٣٢١ هـ
ودخلت تعديلات كثيرة

وفي كل هذه لم تختلف الضرائب في التزديعات ولا المفروسات إلى
يوم الاحتلال في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ الموافق ١١ آذار سنة
١٩١٧ م .

الضرائب الأخرى

(ما يتعلق بأصحاب الزرع والفرس)

هذه كثيرة جداً . ومن أهمها :

١ - البيئية : تؤخذ على عدد البيوت . وهو مبلغ مقطوع إلا أنه
يوزع على درجات فالفقير يؤخذ منه الأقل أو يعفى . والباقي يؤخذ ممن
في حالة وسطى أو من الأغنياء . وفي المثل (يقتل ويؤدى الخانة) أي يضرب
ضرباً مبرحاً ويؤدى البيئية . ويسمونها العثمانيون (خانة) والكلمة فارسية .

٢ - الكودة : على الأغنام والمواشي . ولا تعرف هذه التسمية عند
العثمانيين ولا عند الأيرانيين ولعل أصلها من (كاد) ومضارعها مستعمل (يكود)
وصحيحها (يكيد) ، من (الكبد) . الأخذ فسرأ وهي ضريبة على

الاعنام وسائر الحيوانات من ابل وبقر ... وأصلها (زكاة الماشية) • وتسمى عند المفلول (قبحوراً) ^(١) •

٣ - الباج : ضريبة تؤخذ عن منتوجات البادية من ماشية تباع • أو من أحطاب ^(٢) تعرض للبيع أو دهن وما مائل ... وفي المثل (أكسب الحمل واخذ باجه) أى اقضى الحمل واخذ ضريبة • • •

٤ - الطلعة : هى التلص • ولفظها منولى • وهى ضريبة تؤخذ على الاموال التجارية التى تباع فى الاسواق وتشمل المفروشات والاوانى النحاسية • والعمولات الفضية والذهبية ... وأصلها (رسوم الحسبة) أو (رسوم الاحساب) • ثم صارت ضريبة متادة ... مر بنا ذكرها عند الكلام على ضرائب الاموال التجارية •

ضريبة الرؤوس

« (الجزية) »

هذه الجزية كانت قد فرضت على أهل الذمة مقابل حمايتهم وحفظ حقوقهم وهى ضريبة شخصية تؤخذ على عدد الرؤوس • وفيها من الرعاية والرأفة ما يدعو الى أن المسلمين قاموا بأعدل ما يمكن لفرض هذه الضريبة • وكانت قد فرضت بنص من الكتاب وبسبب الفتوح اشتهرت أيام عمر

(١) كذا ورد فى حوادث المائة السابعة المنسوب لابن الفوطى • وفى لغة جفتاى (قبحور) ويسمى الضريبة والباج أو الخراج أو المقرر السنوى ويرى الامتداد (كاترمير) وغيره من الغربيين ان اللفظة مفولسية وأصلها (مرعى المواشى) فى الاراضى الاميرية والضريبة التى تؤخذ عليها اما عيناً على رؤوس الدواب أو دراهم وهى المعروفة عندنا بـ (شاة مرتع) وضبطها الغربيون قبحور يضم القاف والياء الموحدة • • جامع التواريخ ج ١ ص ٣٠٦ •

(٢) وردت الاشارة اليها فى كتاب للسيد محمود شهاب الدين الايوسى طلب تخلص سفينة خطابية عن (معتقد الغالبية) وعن مسائر (التكليفات العرفية) - حديق الورود فى مدائع ابي الفناء شهاب الدين السيد محمود تاليف عبدالفتاح الشواف • مخطوطتى •

(رض) • وبعد الفتوح زاد الاصل بغير المسلمين من أهل الذمة واشترط عليهم أن لا يخونوا المسلمين ولا يخالفوا عهودهم • • • وكان للدولة الإسلامية ديوان لتقاضي هذه الضريبة يقال له (ديوان الجوالى) وهذا الديوان دام الى آخر العهد العباسى •

وكان أبو عبدالله (محمى الدين محمد بن فضلان الشافعى) المتوفى سنة ٦٣٩ هـ - ١٢٣٣ م على ديوان الجوالى أيام الخليفة الناصر لدين الله فقدم له رسالة بلزوم زيادة ما يتقاضى من أهل الذمة كما هو منصوص مذهب الشافعى وان ما يؤخذ منهم قليل بالنسبة لما يقتضى من الكلفة لمحافظةهم ولكن الخليفة الناصر لدين الله لم يلتفت الى ذلك ولم يخالف المهود الجارى العمل به فأبقاهم على ما هم عليه من مقدار الضريبة واهمل رسالته^(١) وابن فضلان هذا صار على (ديوان الجوالى) سنة ٦٢٦ هـ أيام الخليفة المستنصر بالله والظاهر أن هذا الخليفة أمر ابن فضلان بأخذ الجزية من أهل الذمة كما اقترح أيام الخليفة الناصر لدين الله •

وأقل الجزية عند الشافعية مقدار بالشرع وهو دينار واكثرها مقدار بالاجتهاد وعند الامام أبى حنيفة (رض) تؤخذ من أصناف الناس ١٢ و ٢٤ و ٤٨ درهما ففى عدم مقدرة الأقل والأكثر ومنع من اجتهاد الولاة فيها^(٢) • وقال الامام مالك (رض) : لا يفدر أقلها ولا أكثرها وهى موكولة الى اجتهاد الولاة فى الطرفين ، وذهب الامام الشافعى الى أنها مقدرة الأقل بدينار لا يجوز الاقتصار على أقل منه ، وعنده غير مقدرة الاكثر يرجع فيه الى اجتهاد الولاة ، ويجهد رأيه فى التسوية بين جميعهم او التفضل بحسب أحوالهم^(٣) • وفى الاحكام السلطانية لأبى يعلى •

(١) نص الرسالة المذكور فى (الحوادث الجامعة) سنة ٦٢٦ هـ • • وهذا الكتاب فى اعيان المائة السابعة المنسوب لكمال الدين أبى الفضل عبدالرزاق ابن القوطى • صححه وعلق عليه وكتب مقدمته الدكتور مصطفى جواد •

(٢) التاتارخانية والدر المختار ج ٢ وفتوح البلدان للبلاذرى ص ٢٦٨ •

(٣) الاحكام السلطانية للماوردى عامش ص ١٢٨ •

واختلف عن الإمام أحمد في قدر الجزية على ثلاث روايات :

١ - أنها مقدرة الأقل والأكثر (مثل الإمام أبي حنيفة) .

٢ - أنها غير مقدرة الأكثر والأقل ، وهي إلى إجهاد الإمام في الزيادة

والنقصان . . .

فقال :

تعاد الجزية على ما يضيفون ، تراد ونقص ، وما يرى الإمام .

٣ - مقدرة الأقل ، غير مقدرة الأكثر ، فيجوز للإمام أن يزيد على ما قدره

عمر (رض) ، ولا يجوز أن ينقص منه ^(١) .

إن تقدير الجزية في مبالغ قليلة مثل هذه لم نجر في أمة من الأمم وإن الدين الإسلامي رأف بأهل الذمة ، وكان ما يؤخذ أقل مما كان يصرف لحافلتهم ، وحراسهم وأموالهم وحقوقهم . . .

وقد أمر الخلفاء في الغالب أن لا يزداد على المعهود ولا يترك حق شرعي .

ضريبة الرؤوس في الدولة العثمانية

جاء في رسالة فوجي بك ما ترجمته :

• إن الرعايا كان يؤخذ منهم إلى سنة ٩٩٠ هـ عن كل واحد اربعون أفجة والجزية خمسون أفجة ، واربعون أفجة عن العوارض البيئية ؛ وعن كل رأسين من الفم أفجة واحدة رسماً مقررًا ، ولا يؤخذ يزيد من هذا إلا أن المستوفين (المباشرين) يأخذون عن الجزية وعن العوارض البيئية عن كل منهما أفجتين أو ثلاث أفجات باسم (غلامية) ، وكانت لا تقاوم ، وليس من المقدور إعطاؤها ، فيتجاوز الموثقون في أخذها ، وذكر مقدار ما كان يؤخذ منها للجيب السلطاني وما يدخل الخزينة ، ولكن زاد المصروف

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٣٩ .

فزادت التكاليف وكثرت العديات على الرعايا ، فخربت المملكة .

واليوم صارت تؤخذ الجزية عن كل فرد ٢٤٠ آقجة وعن عوارض كل بيت ٣٠٠ آقجة ، وعن كل رأس من الغنم آقجة واحدة ، ومنذ بضع سنوات قد تقام الأمر ، وصار الفقريون الذين ينهضون أمر هذه الضرائب يزيدون فيها على ما من الناس في جامع السلطان محمد في حرمة الشريف يفعلون ذلك فيموضون الغلامية الى زيد وعمرى بالبيع ، ومن تكون في عهدتهم لا يرضون أن يأخذوا قرشاً واحداً ، ولا يقنمون به ، بل صاروا يستوفون ٧٠٠ أو ٨٠٠ آقجة من كل واحد عن الجزية والعوارض ؛ وعن كل رأس من الغنم ٧ آقجات أو ٨ وفي الأناضول من الغنم المسمى (حور) يأخذون ٣٠ أو ٣٠ آقجة .

كان هذا الظلم والاعتداء قد بلغا غاية المنتهى ، فصار لا يطاق ، وإن الأهالي يشغلون بفارغ الصبر تبدل الحالة ، إذ لم يروا في سالف العصور ، ولا رآه غيرهم بهذه الدرجة من الظلم والتعدي ، فوجهوا المسؤولية على السلطان ، وبينوا أنه لا سرور له في توزيع هذه الأمور الى الوزراء ، فهو المسؤول ابتداء عند الله وعند الناس وقال : هذا قول العلماء والمشايع ولم أنفرد به (١) .

وكانت هذه الرسالة قد كتبت أيام السلطان مراد الرابع سنة ١٠٤١ هـ وقدمت اليه نصيحة له في إدارة المملكة .

على أن لكل قطر تعاملات في الأخذ ، ولم يكن الأمر مطروحا في الأمم ، وجاء المملكة العثمانية . وفي الغالب يراعى التعامل الشرعي القديم . أصدرت الحكومة العثمانية خط (كلخانة) ألغت هذه الضريبة وصار يسرك أهل الذمة مع بقية الرعايا في التكاليف الجندية وغيرها ولم يطبق خط (كلخانة) عندنا في هذه الضريبة ولم يشترك أهل الذمة معنا في الجندية الا بعد اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ م .

صفحة القول

لا نريد أن نتوسع في كل ضريبة ، وما تفرع عنها • وإنما أردنا أن نبين الضرائب المهمة وهي (ضرائب الاموال التجارية) ، و(ضرائب المزروعات والمفروسات) ، والضرائب الاخرى • واعتقد في هذا كفاية • ولتطلب التوسع مراجعة الكتب المبسطة والتحقيقات المحلية ...

وعندنا بعد هذا العهد دامت ضرائب المزروعات والمفروسات على حالها ولم يغير معهودها من أيام الضمانين الا ان التجارب الجديدة كانت كثيرة • وكل منها لا يخلو من رأى يهدف الى أخذ الضريبة بصورة متقنة ، وأن لا يفلت من أيدي الجباة • ، ولكن الاسلح أو التبدل في الوضع جعل الناس يخشون منه نظراً للحرص المشهود في ادارة الدولة لجلب المال ، ولا يهمهم أن يضمنوا الضريبة بأمل ابقاء غيرها فبقى الاثنان •

وهذه التجارب قليلة وجرت الى ممارسات شديدة ، وشكاوى لا تحصى الى أن ظهر (الاستهلاك) • ولا تزال المعائب ظاهرة ، والادارة في ريب من الاستقرار لكثرة التوغل ، وان لا تصبح فلساً ، ولم تبال بالكلفة ، ولا بما يجبر اليه هذا العمل ...

وجعلت الدولة ضريبة جديدة وهي (أجرة الأرض) أو (ضريبة الماء) في الاراضي غير المنقورة • ثم اجرت اطفامها • وهكذا جاءت ضرائب ليست في الحسان • ثم استقرت في (ضريبة الاستهلاك) وكانت أقل غائلة وان كانت جائرة أكثر • فان ضرائب المزروعات والتخمين ، وتعداد النخيل وما يجبر اليه ، أو الجريب وحسابه من الحالات مما جعل المشادة مستمرة بين الدولة والامة ... فجات ضريبة الاستهلاك نعمة بحيث لم تنقر أملاً لدخلات الدولة بالفرد واعماله الزراعية • وكان الامل أن توضع بوجه صحيح ليتمكن الفلاح من الامتانة بمتوجه لقضاء ما يحتاجه من ضروريات كما أنها لم تنظر الى ما يتوفي منه الملاكون فلم تحدد ذلك •

فهذه الضريبة لم يتقن أمرها من وجوه :

١ - أن الارضين تختلف في الانتاج بالواسطة أو بالسسخ • فلا يعامل الكل بمعاملة واحدة • ولم تستطع الدولة أن تتخذ أصلاً صحيحاً تقررده أو أن تجعل ما كان أقل كلفة من المزروعات أساساً للضريبة •

٢ - نقل الحاصلات تابع لأجرة النقل • والدولة صارت بنجوة من هذه المصاريف مع أن الحق يقضى أن تحسب • ولا يهمل أمرها •

٣ - مواطن الاستهلاك رادت عن الحاجة بحيث استوعبت الوارد ، فصار يصرف على الموظفين دون تأمل ، وكان الأولى أن تراعى التجارب للمدة الماضية فتلقى مراكز استهلاك كثيرة في القرى وأكثر النواحي ، ويجب أن تعثر المواطن المهمة كمركز القضاء أو الناحية فلا يلتفت الى القرى ومستهلكاتها لما تنجر اليه من كلفة ، ولما فيها من الاضرار مما يتلفق بأعاشة القرى والزراع • وبالتمير الاولى يجب أن يقتصر على المدن ومواطن الاستهلاك المهمة • وذلك ناتىء من كثرة التشكيلات فلو تبعت النواحي اللواء رأساً ، وانتهى عن الافضية أو اقتصر على بعضها المهم حصلت كثرة التشكيلات •••

٤ - التهريب لم يلتفت اليه • لا في المدن الكبيرة ولا في الافضية المهمة ، وهذا كله لم يتقن • وشغلت الدولة بضيق ما يستهلك من الفلاحين أو من أهل القرى • وهذا ممفوق سريعاً وعرفاً ••• والصفقات الكبيرة الى الخارج لا يستهان بها • وهى محل الاستيراد ويجب أن تضبط ويتولاها الاتقان ولكن نرى الانهساك في الجزئيات قد أدى الى اهمال الكليات •••

والحاصل لا يرجع هذا العهد بوجه على ما سبقه من المهود والمصور • فان ضرائبه فتكت بالاهلين ، وجعلتهم لا يشبهون الخبز • وان التحكم بلغ أشده ، وتجاوز المهود والمقول والاستطاعة • ولو قابلنا الضرائب في المهود السابقة بضرائب هذا العهد لوصلنا الى نتائج محزنة جدا • ولما أمكننا إلا أن

تتضرع الى الله تعالى أن يبصر العتاة بأن يقللوا من شمرهم ، وان يراؤوا
بالخلق ...

وليس من الحق أن ننظر الى الامم الاخرى وجورها • وانما الضرورة
تدعو الى أن ما أصابنا بالنظر للضرائب الشرعية ، والوضعية وما مائل من
ضرائب الجور فتدرك الحالة التي نحن عليها ...

حجة واضحة سمعناها وهي ان الدولة لا تستطيع أن تسدد مصاريفها ،
فتحتاج الى وضع ضرائب • وهذا مشهود في انكلترا والممالك الاخرى •
وعن هذا أقول : ان ادارة الامة بما تستطيع هو الاصل • وان تمدد الدولة
على طول غطائها ، فلا تتجاوز ذلك وهذه لم تلاحظ بوجه أنه اذا نقص
واردها زادت في الضرائب ولا تبالي ... في حين انها فصرت في واجب
مهم في تطبيق قانون الاستهلاك في المحال التي يجب تطبيقه • والتقصير
الآخر في تشكيلات الدولة فانها تحتاج الى التلزم دائما والتصفية والتعديل •

والحاصل أن الضرائب لم تنجر على منهاج اقتصادي ولم تنال
بالموضوع الذي يؤدي الى اصلاح المالية ، وان الاجانب يهدفون الى أمور
من شأنها أن تستغل الوضع ، وتؤدي الى الضرر الكبير ...

والبحث في الضرائب في عهدنا يدعو الى أن نقرده في كتاب خاص
ليكون أشمل وأعم بحثاً وأعز مادة • والله ولي الامر •

الملحقات

١ - كتب في الاقتصاد وما يتعلق به (١)

الحرص على المال وجمعه خصيصة لازمة للحياة كما هو المعروف من حوادث كثيرة ، وإن المصلحين خففوا بنصائحهم الثمينة من هذا الحرص ، وبينوا أنه لم يكن الغاية المثقاة في أحواله كلها . ومال كثيرون إلى الزهد ، وضربوا الأمثلة العملية للحد من شدة التهالك في سبيله لئلا يبلغ درجة النهم ، وإن يحافظ على الاعتدال . وكذا نرى طريقة الحصول عليه لم تكن في غالب الأحيان من الوسائل الصحيحة ، ولا العملية المألوفة فإذا كنا نرى المقامرات والمقامرات سائرة والفسح والتزوير والحذيفة متسككة والسلب بالغا حدة ، فكل هذه ليست من الوجوه المقبولة في أمر الحصول عليه .

يبدل المرء الانساب ، ويصرف الجهود في سبيل الثروة لقوام حياته ، والوفاء بحاجياته والعمل لمصلحة المجتمع وحير الأمة ، فنراه يهاجم من آخرين ، يذهبون بتعابه سدى ، ويحملونها هباء ، كل هذا ما لا يرتضيه الشرع ولا القانون ، ولا المروءة ولا نظام الجماعة وهكذا يقال في ثروة الأمة والتسلط عليها ، أو انتهاكها وسلبها ، فإن ذلك أكبر وأعظم خطراً .

واليوم دخل العلم منابع الثروة ، وطرق تداولها ووجوه استثمارها ، وحالات ادارتها وصارت التجارات الخارجية عالية ، والمنظمات الاقتصادية تستهدف أن لا تضع ثروة الأمة فكانت التدابير الرافقة والمقررات العامة متبينة في أن لا تضع هذه الثروة أو تسرب إلى الخارج ، فيحدث التدهور الاقتصادي وعلاقته مشهودة بين الأمم ، فتولد (الاقتصاد السياسي) ، وتعين أهدافه وتجلت مذاهبه ، واختلاف الآراء في هذه المذاهب .

ولم ينظر إلى ثروة الفرد إلا كجزء من ثروة الأمة أو ثروة المجموع ، فمال التشريع إلى حماية الأوضاع الاقتصادية من الاخطار المتوقعة . فكانت

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ج ١٢ لسنة ١٩٤٩ م ص ٢٧ وما بعدها .

تدخلات الدول في حسن الادارة مصروفة الى أمر تلك الحماية والائناء من وجوهه المختلفة الضرورية . وكلها تستهدف السلاح والاصلاح للعلاقة بالمجتمع والاتصال بالامة ، ومراعاة الازدياد المطرد في ثروتها ، وان تنال التوجيه اللائق من طريق الاستفادة من علم يعد من أجل العلوم الاجتماعية أعني (الاقتصاد السياسي) ، مراعين ارشاداته ووصاياه وما يملية من قواعد + وفي هذا ما يدعو الى تهذيب في سلوك الامم وادارة ثروتها خدمة لامورها الحياتية العامة من مادية وثقافية .

وعندنا القصر واضح ، بل التقصير ظاهر في اهمال ما يتعلق بالحياة الفردية والاجتماعية وان كان يدرس في بعض كلياتنا ، ولكن بحالة لم يرتفع فيها الى ما فوق التحصيل الجامعي ، فلا تزال على ما كنا عليه من سنة ١٩٠٨ م الى يومنا هذا .

وبأيدينا الآن ثلاثة كتب تعد من المؤلفات الاقتصادية المهمة في التاريخ الاقتصادي وفي المباحث الاقتصادية الحاضرة ، فسدت نعمة أو مسدأ لا بأس به في ثقافتنا الاقتصادية وان كنا في حاجة عظيمة الى ما يوسع المعرفة اكثر ، وان تبسط في هذه المطالب .

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري

الخزانة العربية مقترة الى ما يوضح الحالات الاقتصادية في مختلف العصور الاسلامية وكذا الامور المالية في تاريخها . فكان هذا الامر المهم صفحة كاشفة لما كان في القرن الرابع كنه الاساذ الدكتور عبدالعزيز الدوري حينما حصل على الدكتوراه ، فتقاعس غالب دكاترتنا ، واحجموا عن نشر ما عندهم بل عجزوا ، اما لضعف في اللغة ، أو تقصير في التدقيق ، فكان مؤلف هذا الكتاب من بين الدكاترة المعدومين الذين قاموا بالمهمة .

وهذا الكتاب بلا ريب تبعه محدود ، ولم يبرز بالوجه الاكمل الا أن المؤلف لم يشأ أن يغير أو يبدل فيه لما جد له من آراء ليكون باكورة عمله ، ونموذج زمنه . حافظ على شكله الاصل ، ولم يتصرف به لما حدث من نصوص ، ولم يراع ما كان يراعيه المؤلفون عند طبع مؤلفاتهم مرة بعد أخرى بتزويد القارىء بما يظهر له مؤخراً . قطع أمر التعليق ، ولم يشأ أن يزيد ، أو ينقص . وهذا لا يمنع أن نبدي ملاحظتنا ، ولم تكن مقيدتين بما التزمه المؤلف وان كان جعل موقفنا حرجاً ، ولذا لا نوجه لوماً ، وانما كان ذلك منا بيان ملاحظات .

لا شك اننا من زمن بعيد جداً قد بخشنا التاريخ العلمى حققه من التدوين بسوء معرفتنا ، فلم نعبأ به ولا بتطوراتيه فى حين أن الحاجة ملحة جداً فى ادراك ما ظهر من توالى التبعات . ولا يسعنا فى هذه الحالة الا أن نشكر الدكتور لما قام به فى هذه الناحية وان كان تكون هذا العلم جاء متأخراً الا أن الاقتصاد كان حكمه جارياً فى كل حين ، فلم يتجرد منه عصر .

نعم اننا لم نلتفت الى النواحي الاقتصادية فى تأريخنا لمختلف المصور ، ولا مراعاة ما عليه الامم فى حياتها الاقتصادية والمجارى التاريخية فيها فى حين انه من رأى الكثيرين ان هذه المجارى والحوادث التاريخية ذات علاقة كبيرة بالاقتصاد ، وانها مفسرة للارتباط المكين . وربما كان الخلل المالى او الاضطراب الاقتصادى من اجل العوامل فى توليد الحوادث ، أو على الأقل الملازمة مشهودة وان التفسير فى الالتفات اليها يؤدى الى عدم العناية بأمر هذا التفسير . والملازمة سافقت الى هذه فصارت تعد من الاسباب الرئيسية وان توفير المهمة يكشف عن الكثير من البواعث التاريخية كما ان الوضع الاجتماعى لا يخلو من اتصال . وقد تكون هذه الاتصالات من قبيل ما هو بين الملة والمعلول والسبب والمسبب فتدل على ان الاقتصاد موجود ، وانه ذو علاقة .

ذلك مما يدعو للالتفات الى ان ما كتب فى مثل هذا الموضوع يستحق التقدير اللائق وبعد هذا الكتاب البذرة الاولى ، ويذكر لمؤلفه جهده . فان

الكثيرين يقتنون ان الحوادث المتسلسلة هي عوامل الفعالة ، فكان التفسير الاقتصادي سبباً جديداً ، ومنه انجزى الاقتصادي في التاريخ . ومن اشهر مراجعة كل مبحث وفقد او ان عين صفحة منه ونهمل الصفحات الاخرى ، فكانت العلاقة التاريخية بالاقتصاد السببي كبيرة جداً .

جاء في التصدير ان القرن الرابع الهجري مرز حاسمة في تاريخ تطور الحياة الاقتصادية في العراق المعسرة موسعة وأهم حدث قلب البويهيين ، أدى الى ندلات وبدع كثيرة في الادب وفي تآكل امكوس والضرائب غير الشرعية ، واللاعب في العملة . وهذه تعلق بالدولة من ناحية العلاقة الاقتصادية ، وانكها لا تعين حياة شعب ، او اقتصاديات المجتمع ، بل لا ينكر تأثيرها والعامل المهم في هذه التغيرات الاقتصادي . كلفت الدولة البويهية العراق في تولدتها مصادرات باهتة لم تطفها واردات الدولة الاسلية ، ولا استماعت ان تنهض بحملها الثقيل . ولا تفي الرسوم والضرائب بإدارة الدولتين من جراء الحكم المزيج ، فكان ما كان من خلال الموازنة ، ولما لجأ اليه هؤلاء من فرض ضرائب جديدة ، فكان الوضع قاسياً ، وأدى الى اضطراب مالي أثر على مالية الشعب واقتصاداته من جراء الضرائب الجديدة توجيهها للحمل ، او للقيام بالادار . وهكذا كان الأمر أيام السلجوقيين القوا الضرائب المائدة لمدة ، ولكنهم لم يلبسوا ان رجعوا اليها وأعادوها . وهذا مما يستدرك على المؤلف الفضل في توجيه التعامل الاقتصادي .

ثم اطال المذكور في الضرائب وما جرى عليها من تبدل ونعم ما فعل . وهذه نتيجة لازمة الوضع الا أنه هل الاقتصاد قسره ؟ أو أنه أحدث الاضطراب الاقتصادي ولهذا فلما التلازم مشهود ، والاتصال متين . والمذكور ثم يتوسع في الضرائب التجارية . والمهم بيان ان الموضوع جديد ، يحتاج الى توسع زائد ومراجعات عديدة . فكان المؤلف موفقاً ، فلا يؤخذ أو يناش الا فديلاً . ولما كان البحث جديداً ، فلا شك ان الآراء توجه توجهات مختلفة لا سيما وان المذكور اعترف في لزوم المحافظة على الوضع الاسلي للبحث أيام الغلب ومع هذا كانت نتاجه قيمتها .

وهنا لا بد من أن نعلق على الضرائب الشرعية التي تناولها الفقهاء ،
فهؤلاء لم يفلتوا امرها من أيديهم ، ونسب الخراج ومؤلفات الأحكام السلطانية ،
وكتب الفقه جاءت يذكر ما حدث ، ولم يكن عملهم إلا تسيير الضرائب نحو
العمل الشرعي ، وما تجاوز ذلك (مكسا) ، وأهم ما يلاحظ في الزيادة في
الضرائب أحيانا إما كانت **مضروبات** الصهرة ، والأوصاف الفاسدة ، ولكنهم
لم يحرصوا بوقت أن تكون منصفة لا فضل الصغير في كل الحالات الاستثنائية
وغير الاستثنائية ، فمردوا بذكرها على أنها غير شرعية ، وهذا انحراف
يهم الناس بوضع الضرائب التي لم تكن منسروعة فتطلب دائما إزالتها .
والأهلون يضفرون الدعاية على سيره الشرعية ، ولا يقرون الرائد .

والدكتور الممثل نكاح في (الجهدة) ، و(المبرسة) وفيه أن يعرض
(للتشقة) وأهل موسوعتها م كان مسرود ، فلا يؤخذ عليه ، وإنما الفساد
السنة والأشارة لأبوابه وأنه كان الترام ما في الترم .

وبهذا فتح الدكتور باب مطالب نهم معرفتها ، ولا تخلو من مناقشة
واستقصاء حتى يتناول في أحبة اتحاد السوس ويبلغ في ذلك ، فكان عمله
محمودا من أحبة التوجيه العلمي .

ومطابقا لا يخلو من علاقه منظمة مثل ذكر (الركائ) بدل (الركاز)
كما في نسخة ١٨٥٠ وغيرها فاعلم أن يقتصر في شعبة جديدة مقنا أكثر .

طبع بمطبعة المعارف سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م خاليا من الفهارس .
والأول أن أراد موسعا وإن بدل الحية والاهتمام أكثر .

مباحث في الاقتصاد العراقي

بحث جديد في الاقتصاديات وبيان علاقتها بالعراق ، كتبه الأستاذ
مير بصري المعروف في الأوساط الاقتصادية عهده إلى إدارة عرفة تجارة
بغداد ومجلتها مدة طويلة فقام به خير قيام كما أنه من المتفوقين في الأدب

العربي ومقابلاته بالأدب الغربي من نواحٍ عديدة وبالأدب المعاصر • فهو من الأدباء الأفاضل المعروفين بنحوتهم بنشاط تام •

وتهمنا الناحية الاقتصادية ، وموضوعها من اعظم المطالب لعظم الحاجة اليه • واليوم الاقتصاد السياسي من اكبر مشاغل العالم ، نريد ان نعلم كل تجدد فيه ، ودرجة علاقته بنا • وهذا لا ينسر لكل احد فكان الأستاذ قرب لنا هذه المطالب ممزوجة بافادته الادبية المبسطة السهلة التناول بل كانت بيان جميل لائق جداً ، فلم يفتقر شأن كتاب عديدين • ساعدته اللغات العديدة التي يحسنها مع المعرفة العلمية والتمكن الادبي •

وحاجتنا الى هذه المباحث المعاصرة كبيرة لا سيما والاستاذ اتصل ببنابر اقتصادية مهمة سواء في رحلته الى اميركا ، او في سياحاته الاخرى وعلاقاته بالتجار وبالمجاري التجارية في غرفة التجارة وان آراءه وما قرب به مما يدعو للاتفات • وغالبه مما نشره في حينه ، وايدى رأيه فيه فكانت علاقته بالتطور الاقتصادي الحديث مكنة يذكر ما هنالك وبيانه بياناً شافياً عند حدوث اى تبدل او مناسية فيدي رأيه ، ويقرر فكرته الصحيحة القويمة • وكنا نود أن تعارض الأفكار في البلد ، وتنافس من وجوها العلمية وبالتعبير الاولى نحتاج الى تبسط وتوسع في المطالب أكثر •

ولعل من ينظر الى تجدد الادبي في القصة وفي الموازنات الادبية يعتقد أنه بعيد كل البعد عن الاقتصاد السياسي ومطالبه وان لا تفلت الذرة من يده • وهكذا من يرى مباحث مجلة غرفة التجارة ، وانها مصدرة بمقال له لا يخلو من الاطلاع على جديد في العمل الاقتصادي ويقطع بانه آخذ بناصية البحث ، متسلط فيه • وكأنه بعيد كل البعد عن الادب ومراعاة فكرته والاتصال بقصصه وتخيالاته أو أوضاعه وان كان بيانه ادبياً وسهلاً مستعاً •

والحاصل آراء موفقة كل التوفيق فيما قدم للمعرفة الاقتصادية • حب

اليها بيانها لا يتعب القارىء ولا يناله الصجر والسأم . أوضح علاقاتنا الاقتصادية بالعالم فى حوادثه المتجددة فكان ذلك العلم النافع عين فيه الاتجاهات بالنظر اليها ، فأظهر أن الادب أداة صالحة لا بداء المعرفة ووسيلة التوجيه الصحيح فضرب رقما قياسيا لأدبائنا فى أن الادب يحجب العلم ، وأن البيان لم يكن عناد العلم ، بل يكشف عن مبهماته نحو هدف أسمى وأجل ، فكان كتابه كسابقه من أهم ما أخرجته الطباعة العراقية باكورة لكنها شبة عاجلت مشاكلنا الاقتصادية فظهر فيها موقفاً ، ولا يسعنا إلا أن نكبر عمله .

المآصر فى بلاد الروم والاسلام

كنت كتبت فى (تاريخ الضرائب العراقية^(١)) لمصورتنا الاسلامية الى ايامنا الحاضرة فجاء (كتاب المآصر) موسماً فى ناحية ذات علاقة بها للتعريف بمواطن استفاء هذه الضريبة ، وبيان مراكزها (الكمارك) او (محال الاخذ) وتناول ما يتعلق (بالتجارة الخارجية) او (بالتجارة الداخلية) الا انها فى الاصل للضرائب الخارجية ، ثم تولدت الداخلية .

والعلاقة بالمآصر ظاهرة . وبهنا أمرها كما تهتمنا صلة التجارة الخارجية بالعراق مباشرة ايام الفتح الاسلامي وأوائل الدولة العباسية ، ويتوسع الفتح بعدت عن العراق الا فى مواطن محدودة او خاصة لا سيما فى عهود التغلب وانفصال بعض الدول عن العراق وتباعد تلك الصلات عنا ، فتولى أمرها غير العراق ولذا تعددت (المآصر) الخارجية وتباعدت ، فكانت قليلة الروابط .

أما الضرائب الداخلية فانها ليست أكثر من ضرائب الاموال التجارية ولا تتجاوز حدودها الى الضرائب الاخرى الا من ناحية الصلة بالضرائب العامة .

(١) وهو هذا الكتاب .

ومن ذلك ندرك ان (المآصر) مواطن المراقبة لاستيفاء الضريبة والعشارون رجال الضرائب القائمون بها وبغيرها . وهكذا ترافق في محل التهريب والملاحوظ منه ، أو هي أماكن استيفاء الضريبة (الكمارك) وتعدد محالها ، وفي العراق خاصة اتخذت (المآصر) كذلك والحصر غير منيسر ، وذكر بعض (المآصر) جاء للتقريب .

ولم تكن الضريبة تجرى بين المسلمين لتتخذ (مآصر) أيام الدولة العباسية في عهدها الاول وفي أيام التتلب صارت (مآصر) لكل دولة . والاحاطة بها غير منيسرة وصار الأكفاء يذكر بعضها مقتضوا على ما هو المشهور المعروف في الأقطار والممالك والدول . ثم سميت بانثر من آثارها ، وتلاهرة من تلاهرها ، وهي (السلسلة) وهذه هي الاصل مقصورة على امر المحافظة على (الطرق البحرية) او (النهريه) وعمالها مرافقون ، وهم غير (العشارين) الذين يستوفون جميع الضرائب المالية الا أن العالفة اخذت بالآثر ، فسميت بـ (المآصر) وأطلقت على الضريبة وعلى المراقبة معا .

وهذه مهمات خاصة من (أبواب المال) وقد تكون جملة منها بيد واحد . وهذه كلها في مصطلحها لا تتجاوز الشؤون المالية المتعلقة بالتجارة النهريه او البحرية خاصة ، يقوم بها (عامل المآصر) وهو تابع للعشار ، أو هو العشار الخاص التابع للعشار الاصل أو ما نسميه بـ (مدير الكمارك والمكوس) .

فبينما نرى (المآصر) وسائل مادية لضبط ما يدخل وما يخرج من السفن ليسنوفي العشار الضريبة صار جامعا بين الامرين وبعد ذلك صارت تعطى عدة (مآصر) لواحد ، وكل مآصر يجبى ما في جهته . ونعد وسائل لمنع التهريب .

وكانت تخص التجارة الخارجية ثم توسعت فتناولت التجارة الداخلية والضرائب عليها . وهكذا توسعت (المآصر) حتى صارت تطلق على (الرصد) او (الطرق) البرية . وشملت اللفظة الكل . وفي هذا تجوز . والا فالسائلة او الرصد تؤخذ الضرائب فيها على طريقة التزام محل مرور القوافل او الاموال التجارية ، ويطلق على الكل لتؤخذ العشور والتسمية بالمآصر في

الاطلاق على الكل جاءت متأخرة ونرى الصواب انه كان المأصر خاص بالتجارة البحرية ، فتجاوز حدودها ، وصار في كل موطن استقل في سلطته . وهنا وجب التفريق في التسمية بين المأصر والرصد أو المآصر والطرق فجرى التخفيف كما فعل الفاضل ميخائيل عواد مؤلف هذا الكتاب . ومخلفاتنا التاريخية لا تسمى (المأصر البحرية) بل الرصد أو الطرق أو السابلة . وإذا كانت سميت بذلك كما يشاهد من بعض الامثلة فهذه من باب التغليب أو أن يعم اللفظ فيكون مخففاً من (المأصر والطرق) . . .

وعلى كل حال قام المؤلف الفاضل بموضوع اعم ، فكان أثراً من آثار موضوع (الضرائب على الاموال التجارية) فالعلاقة بالكسرك وادارته ، أو (المأصر) ومحل وجودها أو (الرصد) ومواطنه كل هذه لا تنفك صلاتها . ويشكر المؤلف على عمله وما بذله من جهود بالرغم من فلة النصوص . والمباحث مصروقة الى من يتولى أمرها وهو (العشار) أو الى الضريبة وهي (العشر) ، أو الى محل الاستيفاء وهو (المأصر) أو (الرصد) . وتدعو الضرورة الى ان لا نقف عند المصطلح وهو (المأصر) ونحترى مواطن وجودها بل هناك علاقة بالضرائب ، ونعم ما فعل الاديب الفاضل في الالتفات الى الاقطار الاخرى . وكان من الضروري التماس (الطرق التجارية) في الانحاء البرية ومراكز وجودها لتفسير (الطريق البري) للتجارات وأخذ الاعشار أو الضرائب عليها استقصاء للمطلوب ، ولكن المرء ينطق بقدر ما يصل اليه من النصوص .

والحاصل ان هذا الكتاب الالعناية من افاضل عديدين في التحقيق والنقد ، فجات بعض الاستدراكات عليه أو التعليقات جلية الفائدة فزادت في قيمته . والامل ان يتدارك أمرها القريب العاجل ، وفي طبعة جديدة فيكون البحث قد تكامل من وجوهه في ظاهرة من مظاهر الضرائب التجارية وبيان علاقتها بمواطن الحياة .

طبع الكتاب بمطبعة المعارف بغداد سنة ١٩٤٨ م .

غرفة التجارة وتاريخها (١)

ان المعاملات التجارية عندنا تستند الى عقود لا تختلف في احكامها عن
سائر المعاملات المدنية والفقهية الا أنها لها خصوصيتها ، فوضعت قواعد
(المعروف بين التجار كالمشروط بينهم) و (تعامل الناس حجة) وهي معتبرة
بين التجار . وهكذا احكام اخرى في مجلة الاحكام العدلية كالأذن الصغير
بالتجارة ، ومنع اندين المحجوز من معاطاة التجارة ، واعتبار دفاتر التجار
المعتمدة بها . وتركبة الشاهد التاجر من ابناء مهته .

وتوسع التشريع فتابع كثرة المعاملات واشتراكها أو تطور هذه المعاملات
فوضعت قوانين التجارة ، والمحاكمات التجارية ، واحكام الصيرفة (البورصة)
ومن جملة ما عني به بوضع احكام له (غرف التجارة) . وكان تكونها عند
العثمانيين أقدم من تأسيس غرفة التجارة في بغداد أو أنها كانت ناقصة عما
في أصل الدولة الا أن ذلك بعد نشر قانون التجارة والقوانين الاخرى
المتعلقة به .

وحدث الدولة ان الضرورة داعية الى تشكيل غرف تجارة بالنظر
للحاجة اليها ولكونها في الدول الاخرى لغرض الانصال التجاري
والاقتصادي من طريقه والا فلم تكن للدولة غرف تجارية . وأول نظام
لتأسيس غرفة التجارة في ٦ صفر سنة ١٢٩٧ هـ - ١٨٨٠ م ثم جعل لها
نظام داخلي بعد ذلك بقليل . فاستخذت الاحتياطات من كفالة تؤخذ من التاجر
وما مائل ، ثم صدر ذيل على هذا النظام في ١٨ تشرين الثاني سنة
١٢٩٧ رومية (٢) .

وفي سنة ١٣٠٥ رومية صدر تعديل للمادة ٧ من النظام قرر بمقتضاها
عدد الاعضاء للفرقة في استنبول ١٢ عضواً وفي الالوية ثمانية اعضاء وفي
الاقضية اربعة اعضاء .

(١) مجلة غرفة التجارة ج ١٤ ص ٣١١ - لسنة ١٩٥١ م .
(٢) الدستور القديم ج ٤ ص ٧١٤ وذيل الدستور القديم الثالث
ص ١٣٥ .

ولا شك ان التأسيسات المذكورة لم تكن مكينة • وانما كانت اسمية اكثر منها حقيقية • ففي بغداد كان هذا شأنها • جاء في جريدة الزوراء سنة ١٣٠٩ هـ ان رئاسة غرفة التجارة قد صارت (كتابة غرفة) واعلن في الوقت نفسه لزوم تسجيل اسماء الدالين والسامرة وان يحصلوا على اجازة^(١) • واستمر الحال على هذا النوال كما يظهر •

ثم ان الدولة العثمانية اصدرت نظاماً موسماً شاملاً لاحكام عديدة صدر في جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م واعلن في (تقويم الوقائع) في ٢٩ صفر سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م^(٢) بطول تعدادها • وهو لم يكن مقصوراً على غرف التجارة وحدها ، وانما هو نظام غرف التجارة والصناعة •

وبمقتضى هذا النظام تكونت غرفة التجارة في بغداد ، فكانت اول غرفة تجارية بالمعنى الصحيح والا فهي مسبوقة بغيرها بالوجه المذكور اعلاه • وصارت مرجعاً للأمور التجارية والاقتصادية • وعين لها :

- ١ - مركوريان مدير شعبة المصرف العثماني رئيساً •
- ٢ - شاؤول معلم حمقيل رئيساً ثانياً •
- ٣ - الحاج ياسين باشا الخضيرى كان المستشار الاول وتوفي في ١١ حزيران سنة ١٩٤٦ م وهو والد الأستاذ محمد سبيح الخضيرى •
- ٤ - يهودا زلوف مستشاراً ثانياً •
- ٥ - من الاعضاء :
 - ١ - شاؤول شعشوع •
 - ٢ - محمود الاطرقجي •
 - ٣ - الحاج عبدالمجيد حمودى (توفي في ١٠ آب سنة ١٩٥٦ م

(١) جريدة الزوراء عدد ١١٥٣ في ٨ جمادى الآخرة ١٣٠٩ هـ •

(٢) الدستور الجديد ج ٢ ص ٢٢٢ •

عن ولديه الحاج باقر وحمودي .

٤ - ابراهيم حليم معلم اسحق .

٥ - عزيز شكر .

٦ - كريكور اسكندر .

وكان الكاتب الاول للفرقة نوري ، والكاتب الثاني ابراهيم ، وفي الفرقة فراشان^(١) . وهذه الفرقة اعلنت لزوم تسجيل الشركات ، وان تحصل كل شركة على اجازة اعتباراً من ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ هـ^(٢) . ولا شك ان التفاصيل في نفس النظام ومراجعتها تضي عن تكرار ذكرها . وكان مكانها في بيت قريب من بناية متصرفية لواء بغداد في قم الطريق الفاصل بينها وبين مقهى الشايدر .

وفي ايامنا الحاضرة بعد تشكيل الدولة العراقية زادت المعاملات التجارية فكانت الضرورة داعية الى اصدار قانون غرف التجارة سنة ١٩٢٦ م وكانت الرئاسة من هذه السنة بيد مديري المصارف من الانكليز وفي سنة ١٩٢٩ م انتخب المرحوم قاسم باشا ابن عبدالرزاق جليبي الحضيري وهو اول رئيس عراقي وكان قبل ذلك نائباً للرئيس وتوفي في ١٠ ايلول سنة ١٩٤٣ م وهو أخو عبدالقادر باشا المتوفي في ١٣ شوال سنة ١٣٤١ هـ - ١٩٢٣ م . وباسين باشا وعبدالجبار جليبي المتوفي في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ م وصدرت تعديلات على القانون مما لا محل للاطالة فيه .

شكر وثناء

اشكر الصديقين الاستاذين الفاضلين كوركيس عواد والمحامي جواد النقاش لما قاما به من عظيم المساعدة والمعاونة لاشرافهما على هذا الكتاب اثناء الطبع وانسى على عواطفهما النبيلة فيما بذلا من جهود . واكرر لهما فائق الشكر والثناء .

- (١) سالنامه بغداد سنة ١٣٢٩ وجريدة (صدي بابل) عدد ٣١ في ٢ ربيع الاول ١٣٢٨ هـ .
(٢) جريدة (صدي بابل) عدد ٤٣ في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٨ هـ .

فهارس الكتاب

١ - فهرس المواضيع

المقدمة	٣	ضرائب التجارة الخارجية	٥٣
نظرة عامة	٤	الكمرك في الدولة العثمانية	٥٥
ضرائب الاموال التجارية	١٠	الكمرك في العراق	٥٩
المكس	١١	التبدل في الضرائب	٦٣
عهد الخلفاء الراشدين	١٣	قائمة المعاهدات	٦٤
المعهد الاموى	١٥	عهد التنظيمات الخيرية	٦٩
العشارون - عشار الابله	١٦	النفاذ الامتيازات القديمة	٧٥
المعهد العباسى الاول	١٧	المآصر وضرائب الاموال التجارية	٧٧
المكوس	٢١		
انواع المكوس	٢٢	ضرائب المنتجات	٧٩
عهود التغلب ، ايام البويهيين	٢٤	الحراج والعشر	٨٥
ايام السلجوقيين	٢٨	الطسق	٨٧
المعهد العباسى الاخير	٣٠	الصربية الزراعية في عهد الخلفاء	
عهود المغول والتركماني	٣٣	الراشدين	٨٩
عهد الايلخانية	٣٥	الصربية الزراعية في العهد	
عهد الجلائرية	٣٦	الاموى	٩٣
عهد التركمان ، العهد العثماني		المكاييل والمقاييس	٩٤
	٣٧	النقود	٩٥
ضرائب الاموال التجارية في		ضرائب المزروعات في العهد	
العراق للمعهد العثماني	٤٤	العباسى	٩٦
لفظ التما	٤٦	خراج المقاسمة	٩٨
التما عند العثمانيين	٤٨	ضرائب المفروقات	١٠٢
التما عندنا	٤٩	الضرائب في العهد العثماني	١٠٧

الملاحقات : كتب في الاقتصاد ١٢١	١١٠	المعر
تاريخ العراق الاقتصادي ١٢٢	١١٢	الالتزامات
مباحث في الاقتصاد العراقي ١٢٥	١١٣	الضرائب الأخرى
المأصر في بلاد الروم والاسلام ١٢٧	١١٤	ضريبة الرؤوس (الجزية)
غرفة التجارة وتاريخها ١٣٠	١١٦	ضريبة الرؤوس في الدولة العثمانية
شكر وثناء ١٣٢	١١٨	صفوة القول

٢ - فهرس الكتب

تاريخ ابن واضح اليقوي ٩ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣	٤٢	أصفامة
تاريخ بغداد ٢٣	٧٢	احصائيات مالية
تاريخ السند الاسلامي ٢٣	١٩ ، ١٣ ، ٨	الاحكام السلطانية
تاريخ الخلفاء للسيوطي ٣٠-٣٣	٩٤ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٢٣ ، ٢١	
تاريخ دولة آل سلجوق ٢٩ ، ١٠٤	١٢٥ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١٠٠	
التاريخ العثماني ٤٢	١٧	اخبار البلاد
تاريخ العراق الاقتصادي ١٢٢	١٠١	ارجوزة ابن المعتز
تاريخ العراق بين اخلالين ٦ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ - ٦٥ ، ٦٩ ، ١١٠ ، ١٠٦	١١	أسفار موسى (ع)
تاريخ العمري ١٠٢	٩٥ ، ٩٤ ، ٨٨	الاشربة
تاريخ حيفا ٤٣	٦٦	اشارات عدلية
تاريخ النقود العراقية ٥٥ ، ٦٣ ، ٨٨ ، ٩٤ - ٩٦	١٥ ، ١٢	الاموال
تجارب الأمم ٢٣	٤٩ ، ٤٩	امور البلدية (مجلة -)
	٧٥ ، ٥٢	
	٤٨ ، ٤٦	برهان قاطع
	٥٥	بهجة الفتاوى
	١٧	البلاد (جريدة -)
	١١٥	التاتار خانية
	١١	تاج العروس

- ترجمة الدستور العثماني ٧ ،
ترك لغتي ٤٦
تصوير أفكار (جريدة -) ٤٣
التعريف بالمصطلح الشريف ٣٣
التعريف بالمؤرخين ٤٠ ، ١٠١
تقويم الوقائع ١٣١
تواريخ آل سلجوق ١٠٤
توراة ١١
تهذيب التهذيب ١٦ ، ١٧
جامع التواريخ ٤٦ ، ١١٤
حديقة الورود ١١٤
الحضارة الإسلامية ١٦
الحوادث الجامعة ١١٤ ، ١١٥ ،
الخراج ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٣ ،
٧٦ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٥
دائرة المعارف ١٧
الدر المختار ١١٥
الدستور ١٣٠ ، ١٣١
دستور العمل لإصلاح الخال
٧ ، ٤٣ ، ٦٨
دفتر مقتصد ٧٢
دليل الراغبين في لغة الأراميين ٨٨
ديوان عبد الجليل البصري ١٠٨
ذيل قانوننامه عثماني ٤٣
ذيل كتاب تجارب الأمم ٢٧ ،
١٠٣
رحلة سيدي علي رئيس ٦٥
رحلة المنى البغدادي ٤٩
رسالة فوجي بك ٤٣ ، ٦٨ ،
١١٥
رسوم دار الخلافة ٣٣
زاد المسافر ١٧
زبدة الوقائع ٤٤
الزوراء (جريدة -) ١٣١
سائفة ١٣٢
السلوك ٣٤
سياحنامة حدود ١٧
الشدراة ٢٦
شعراء النصرانية ١٢
صحح الاعني ٢٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
٩٨
سدي بابل (جريدة -) ١٣٢
صباح الجوهرى ١١ ، ٨٧
ضيقاب ابن سعد ١٦ ، ١٧
عقد الجمال ٣٤
عرفة التجارة (مجلة -) ٣ ، ٦٨ ،
١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٠
فتاوى على أفندي ٥٥
فوج البلدان ٨٦ ، ٩٤ ، ٩٩ ،
١١٥

٦٥	المحيط	٧٢	فايتو لا سيونلر
٣٤	المختصر لأبن العبري	٩٤ ، ٨٧ ، ١١	القاموس المحيط
٣٤	مالك الابصار	٧٥	القانون الاساسي
٤٢	المشرق (مجلة -)		قانوننامه آل عثمان ٤٠ ، ٤٢ ،
	معاهدات عمومية مجموعة سي	٥٦	
	٧٢ ، ٦٦		قوانين أبي السعود ٤٢ ، ٥٧ ، ٦٠
١٢	معجم البلدان		قوانين الدواوين ٣٣ ، ٤٠
١٢	معجم ما استعجم		قوانين آل عثمان ٤٣ ، ٥٨ ،
٤٦	المغرب للجواليقي	٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٤	
	المنتظم ٢٦ - ٣٢ ، ٩٨ ، ١٠٤		الكامل ١٩ ، ٢٦
	النبراس ٣٠ ، ٣١ ، ١٠١		كليات نوادر الاسلاف ٤٢
٥٥	نتيجة الفتاوى	٦٨	كسرك بغداد
١١٢	النخل في العراق	٨٨	لسان العرب
	صالح الوزراء والأمراء ٤٢ ،		نعت جفائي ٤٦ ، ١١٤
	٦٨ ، ٤٣		المأصر ٧٩ ، ١٢٧
٨٨	النهاية		مباحث في الاقتصاد العراقي
٤٣	نهج السلوك	١٢٥	
٣٤	وصاف الحضرة		المبسوط ١٣ ، ١٥
٢٨	وفيات الاعيان		

٣ - فهرس الاماكن

١٢٠ ، ٧١	انكلترا	١٧ ، ١٦	الابلة
٧٢ ، ٤٧ ، ٢٢ ، ١٦	اوربا	٦١	احساء
٣٤	اياصوفيا		استنبول ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ،
٦٥ ، ٦٢ ، ٣٨ ، ٣٢ ، ٣	ايران	٥٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ١٣٠	
٦٨		١٢٦	اميركا
٨٨	بابل	١١٧	اتناضول

٦٥	خزانة نور عثمانية	٦٤	البحر الاحمر (القلزم -)
٣٤	خزانة ولي افندي	٦١	البحرين
٧٦ ، ٦٤ ، ٦٣	الخليج العربي	٦٤ ، ٦٣ ، ٦٠	برتغال
١١١	دائرة تسجيل الاملاك	٤٤	برسنون
٨٧	دجلة	٦٤ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٢ ، ١٧	بصرة
٨٨	دمشق	١٠٨ ، ٩٣ ، ٩٠	
٩٣	دير الجماجم	٠	بغداد (مكررة)
٣٦	سمرقند	١٢٧	بلاد الروم
١٤ ، ٣٩ ، ٦١ ، ٠	النمام	١٣٠	بورصة
٦٢		٤٣	بوسنة
٦٥	الصين	٦١	بوشهر
١٠٨ ، ١٠٧	الشمالية	١٠٨	بومبي
	المراقى (مكرر -)	٩٩ ، ٩٠	بيت المال
٩٩	عقبة حلوان	١٢	بيت المكس
١٧	عين النمر	٦٩	بيروت
١٣٠ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ٠	غرفة التجارة	٣٤	جامع بايزيد
١٣١ ، ٠		١١٧	جامع السلطان محمد
٧٧ ، ٥٠ ، ٠	فرات	٢٨	جامع المنصور
٦٦	فرانسه	٦٠	جامعة استنبول
٤٠	فينه	٥٢	جبل حميرين
١٤	القاهرة	٦٤	جزيرة العرب
٦١	القطيف	٧٦	الجمهورية التركية
٦٤	كجرات	٦٢	حلب
٢٨	الكستية (مطبعة -)	٥٠	حلة
٩٤	الكوفة	١٠٧	حمدان (نهر -)
١٠٧	كويت	٤٠	خزانة الكتب الامبراطورية

٦٩	انضحة الادبية	٤٣	كوريجة
٨٨	مطبعة الترقى	١٠٤	ليدن
١٠٠	المطبعة السلفية	١٣٢	متصرفية لواء بغداد
	مطبعة المعارف ٧٩ ، ١٢٥ ،		مجلس الأمة ٨ ، ٧٦
	١٢٦	٨٨	المجمع العلمي العربي
١٣٢	مقهى الشاندر	١٠٨	المحمرة (خرمشر -)
١٥	منهج		المحيط الهندي ٦٣ ، ٦٤
	الموصل ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢	٩٥	المدينة
٩٠	نهاوند	١٧	مشهد العشار
٥٢	همدان		مصر ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٨ ، ٦٤
	الهد ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٦		١٠٨ ، ١٠٤ ، ٨٦
		١٣١	المصرف النماني

٤ - فهرس الشعوب والقبائل والنحل

٣٨ ، ٣٣	ايويون	٨٨ ، ١١	آرامية
٦٦ ، ٦٥	البرتغال	٦٤	آل عليان
٧١	بروسيون	٣٨ ، ٣٣	أتابكة
٧١	بلجيكيون	١١	أشورية
٥٨	البنديون	٧٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ٥	الامويون
٢٢ ، -	البويهيون (آل بويه -)	١٠٢ ، ٩٨ - ٩٥ ، ٩٣	
٨٤ ، ٤٩ ، ٣٣ ، ٢٦ ، ٢٤		٦٩ ، ٦٦ ، ٥٨ ، ٤٧	الانكليز
١٢٤ ، ١٠٤ ، ١٠٣		١٣٢	
٣٠	تتر	٤٧	الاوينفور
٦٥ ، ٤٨ - ٤٦ ، ٣٠	ترك	٩٧ ، ١٦ ، ١٤ ، ٥	اهل الدمة
٣٧ ، ٣٣ ، ٩ ، ٦	التركمان	١١٧	
١٠٥ ، ٦٢ ، ٥٣		١١٣	ايرانيون
٤٧	المجرمن	٣٥	الايلخانية

العجم ٣٠ ، ٦١	٤٦	جغتاي
العثمانيون (الدولة العثمانية -) ٣	٣٦	جلابرية
٥ ، ٦ ، ٩ ، ٣٦ ، ٣٩ - ٦٧	٤٩	الجليليون
٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ١٠٧	٩٥	الحجازيون
١٠٩ - ١١٣ ، ١١٨ ، ١٣٠	١٠٤ ، ٣٢ - ٣٠	خوارزميون
١٣١	٧١	دانمركيون
عراقيون ٩٥	الدولة الفاطمية (العبيدية -) ٣٨	١٠٣
ايغوريون ٣٢	الروم ١٢٧	سامية ١١ ، ٨٨ ، ٨٩
الفرننج ٥٦	السلجوقيون (السلاجقة -) ٢٨	٣٠ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٨٥
الفرنسيون ٤٧ ، ٥٨ ، ٧١	١٢٤	الشافعية ٢٠ ، ١١٥
القادسية ٦٩ ، ٨٨ ، ٨٩	الصفويون ٣٧	العباسيون (الدولة العباسية -)
الفنچاق ٣٤	٦ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٤ -	٢٦ ، ٣٠ - ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٨
الفر ٦١	٦١ ، ٦٢ ، ٧٣ - ٧٨ ، ٩٤ -	٩٨ ، ١٠٢ - ١٠٤ ، ١٢٧
منقلب ١٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦	العبرية ١١ ، ٨٨	
٥٧ ، ٧٧ ، ١٠٣ - ١٠٥		
النفول ٦ ، ٩ ، ٣٢ - ٣٦ ، ٤٨ -		
٥٢ ، ٦٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٤		
الملاحدة ٣٢		
الماليك ٧ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٦٤		
اليهود ٢٦		

٥ - فهرس الاشخاص

(مع حفظ الالفاظ)

ابن الأنبر ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٨٨	٣٥	آبغاخان
ابن الأنبر ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٨٨	٦٨	ابراهيم (السلطان -)
ابن البتكري ٢٩	١٣٢	ابراهيم حليم معلم اسحق

ابو يعلى ٨ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٩ ،	ابن الجوزى ٢٦ ، ٣٠
١٠٠ ، ١١٥ ، ١١٦	ابن الحكيم المراقى ٣٤
ابو يوسف (الامام -) ١٤ ، ١٦ ،	ابن خلكان ٢٨
١٧ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ،	ابن دحية الكلبي ٣١
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٢	ابن الزبير ١٧
أحمد الاول (السلطان -) ٤٣ ،	ابن سعد ١٦ ، ١٧
٤٧	ابن الفوطى ١١٤ ، ١١٥
أحمد الجلائرى (السلطان -)	ابن قتيبة ٨٨
٣٧	ابن المعتز ١٠١
أحمد بن حنبل (الامام -) ٢٠ ،	ابن واضح البقوبى ٩ ، ١٦ ،
١١٦	٢٣ ، ٢٤
أحمد بن ماجه ٦٤ ، ٦٥	ابو البركات بن - - - - - ٢٩ ،
أسكندر ٧٢	١٠٤
إسماعيل الصفوى (النساء -) ٦٣	أبو بكر (رضى) ٤٢
أس بن سمرين ١٧	أبو جعفر المنصور ١٧ ، ١٨ ،
أس بن مالك ١٦ ، ١٧	٨٧ ، ٩٩
بافر عبدالمجيد ١٣٢	أبو حنيفة (الامام -) ٥٥ ، ١٠١ ،
بايدو ٣٥	١١٥ ، ١١٦
البستامى ١٧	أبو سعد القاينى ١٠٤
البلا ذرى ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٩ ،	أبو السعود ٤٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ،
١٠٠	١٠٩
بىرى رئيس ٦٤	أبو سعيد (بوسعيد -) ٣٤ - ٣٦
تيمور لك ٣٦ ، ٣٧	أبو عبيد ١٠٢
جابر بن حنى التلمبى ١٢	أبو الفتح الرازى ٢٨
جرجى زيدان ٢٣	أبو موسى الأشعرى ١٤
جعفر البرمكى ١٩	أبو النجيب السهروردى ٤٣

سليمان المهري ٦٤ ، ٦٥	جمال الدين المستجرداني ١٠٦
السماني ٢٢	جواد النقاش ١٣٢
سیدی علی رئیس ٦٠ ، ٦٤	الجواليقي ٤٦
السيوطي ٣٠ - ٣٢	الحافظ المنذوري ٢١
شاؤول شموع ١٣١	الحجاج ٩ ، ١٦
شاؤل معلم حقل ١٣١	حذيفة بن اليمان (رض) ٨٧
شمس الدين الأعرج ٥٠	حسن باشا ٤٩ ، ٥٢
تناسي ٤٣	حسن الكبير ٣٦
صمصام الدولة ٢٧ ، ٢٨	حمزة باشا ١٠٩
الطائع لله ٢٧	حمودي عبدالمجيد ١٣٢
الطبري ٢٣	حمورابي ٣
الظاهر بأمر الله ٣١	الحبيب البغدادي ٢٢ ، ٢٣
ظهر الدين ابي شجاع ٢٧	خليل البصري ١٠٧
عبدالجبار الخضيري ١٣٢	خليل الخوري ٧
عبدالجليل البصري ١٠٧ ، ١٠٨	داود باشا ٦٧ - ٦٩ ، ١٠٧
عبدالعزیز الدورى ١٢٢	رج (المستر -) ٦٨
عبدالفتاح الشواف ١١٤	زريق بن حبان ١٦
عبدالقادر الخضيري ١٣٢	زياد بن حدير ١٤ - ١٦
عبدالله الانصاري (رض) ٨٧	الزین الحضايري ٥٠
عبدالله بن مسعود (رض) ٨ ، ٨٧ ، ٩٠	السرخسي ١٣ ، ١٥
عبدالمجيد حمودي ١٣١	سعيد الخرسى ٢٢ ، ٢٣
عبد القاسم بن سلام ١٢	سلمان الفارسي (رض) ٨٧
عثمان بن حنيف (رض) ٨٧	سليم الثالث (السلطان -) ٦٩
عدي بن أرطاة ١٥	سليمان باشا ٦٤
عزيز شكر ١٣٢	سليمان القانوني ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٦ - ٥٨ ، ٧٤

١١٥	الملاوردي	عضد الدولة ٢٦ ، ٢٧ ، ١٠٣
٣٤	مجد الدين السلامي	عقلا ملك الجويني ٣٦
١١٧	محمد (السلطان -)	علي (الامام -) ٨٦ ، ٩٣ ، ٩٤
١١٥	محمد بن فضلان	علي رشاد ٧٢
١٠٧	محمد أسعد ابن النائب	علي رضا باشا ١٠٨
	محمد الدفترى ٤٤ ، ٥٧	علي عواد ٥١
١٢	محمد حافظ الفقي	علي بن عيسى ٢٣
١٣١	محمد سبيح الخضيرى	عمر بن الخطاب (رضي) ٤ ، ٨
	محمد الفاتح (السلطان -) ٤٠	١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ٨٦ - ٩٠
	٤١ ، ٥٥ ، ٧٤	٩٣ - ٩٧ ، ١١٤ ، ١١٦
٨٨	محمد كرد علي	عمر بن عبدالعزيز ١٥
٦٤	محمود (السلطان -)	عواد (والد السيد علي) ٥١
١٣١	محمود الاطرفجي	عون الدين بن هيرة ٣١
	محمود السلجوقي (السلطان) ٢٨	عين علي ٤٣ ، ٥٧
	محمود شهاب الدين الألوسي	المبني ٣٤
	١١٤	قاسم الخضيرى ١٣٢
١٠٦	محمود غازان	التلفشندي ٢٠ ، ٢٩
١١٠	مدحت باشا	قوجي بك ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ١١٦
	مراد (السلطان -) ٦٨ ، ١١٨	قره ليچ (الدكتور -) ٤٠
٤٣	مراد باشا	كاتب جلبى ٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٧
١٣١	مركوريان	كاتر مير ١١٤
٣١	المستطفي بأمر الله	كريكور اسكندر ١٣٢
	المستنجد بالله ٣٠ ، ١٠٤	كوركيس عواد ١٣٢
١١٥	المستنصر بالله	لطفى باشا ٤٢
	مسمود (السلطان -) ٢٩ ، ١٠٤	لويس شيخو ٤٢
١١٥	مصطفى جواد	مالك (الامام -) ١١٥

معاوية بن ابي سفيان ٩ ، ١٦	الناصر لدين الله ٣١ ، ٣٢ ،
معاوية بن عبيد الله ٢٣	١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٥
المعتضد ١٠١ ، ١٠٣	نوفل نعمة الله ٦٩
المقتدى بالله ٢٨	والنور ايت ٢٤
المقفي لأمر الله ٣٠	هارون الرشيد ١٩ ، ٢٣
ملكشاه السلجوقي ٢٨	هولاكو ٣٤ ، ٣٥
موذن زادة ٤٣ ، ٦١	ياسين الخضيرى ١٣١ ، ١٣٢
موسى (ع) ١١	يحيى البرمكى ١٩
المهدى (الخليفة -) ١٩ ، ٢٢ ،	يعقوب سر كيس ٦٨
٢٣ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢	يعقوب منا الكلدانى ٨٨
مبخائيل عواد ٧٩ ، ١٢٩	يهوا زلوف ١٣١
مير عسرى ١٢٥	

٦ - فهرس الالفاظ

أع ٥٢	الترام ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٢
أفجة ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢ ،	أماره البحر ٦٤
٦٣ ، ١١٦ ، ١١٧	الاميازات الاجنبية ٥٥ ، ٥٩ ،
أفجة القصاب ٦٧	٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦
آل تمغا ٤٦ ، ٥١	أمير أمراء ٦٤
آتون تمغا ٤٦	اميرية ١١٠
الابريسيات ٢٨	الأوراق الصحيحة ٧٣ ، ٧٤
الأراضى المطرية ٩١	باج ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٧ ، ١١٤
ارتفاع الاسواق (ارضية ، رسوم	بارة ٤٨
بيبة -) ٢٣ ، ٢٦ ، ٩٨	باصمة ٥١
الأرحاء ٢٧	برلمان ٨
استهلاك ١١٨ - ١٢٠	برميل (براميل -) ٤٧
اعلام ٧٣	بز ٦١ ، ٦٣

١١٦ ، ١١٤ ، ٨٦ ، ١٠ ، ٥	جزية	١٣٠	بورصة
١٢٩	جوالى	٢١	بيت المال
٦٢ ، ٥٥	جوخ	٥١	بيع التركات
٥٢	جورباغى	١١٣	البيته
٦١	جوزة بوا	٤٩	بيور لديات
١٢٥	جهنذ	٤٧	بتو ، نيتو
١١٦	الجيب السلطانى	٨٩	تبغ
٧٣	حجة	١٠٤	التقيلات
١١٤ ، ٨٢ ، ٤٩ ، ١٠	الحسبة	٧٢	ترانسيت
٦٥ ، ٦٢	حق البواب	٢٩	التركات
١١٠	حق اللزمة	١١٢	تعداد
١١٠	حكر	٧٢	التعرفة الكمركية
١١٧	حور	١٠٧ ، ٧٠ ، ٨ ، ٥ -	التكاليف
٢٦	خاص	١٠٩	
١١٣	خانة	٨٨	نكس
٣١ ، ٢٣ ، ١٨ ، ٥	خراج	١١٤	التكليفات العرفية
٨٧ ، ٨٩ ، ٩١ - ٩٧ ، ٩٤		٤٧	تسبر
١٠٨ - ١٠٦ ، ١٠٢		٣٥ ، ١٠ ، ٦	التمنا (التمفات)
٨٩ ، ٨٦ ، ٨٥	خراج المقاسمة	٧٥ - ٧٣ ، ٥٣ - ٤٥ ، ٣٦	
٩١ ، ٩٨ - ١٠٢ ، ١٠٨		٧٠ ، ٦٩	التقليات الخيرية
١١١ ، ١١٠		٦٢ ، ٥٢	جاجيم
٨٦ ، ٨٥	الخارج الموظف	٦٢	چارچف (شرشف -)
٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ - ١٠٢ ، ١٠٦		٣٥ ، ٦	الجاو (نقد -)
١١٠ ، ١٠٩		٨٩ - ٨٦	جريب (جربان -)
١٠٧	خراجات	٩٢ - ٩٧ ، ١٠٨ ، ١١٢	
٣١	الخارج المجدد	٦٢	جزوة

٧٩	السابلة	خرج (الخراج -) ٧٠ ، ٩٧	٨٥
١٠٧	سالارية (ساليانة -)		
١٠٩	سياهية (تيسار -)	خط كلكانة ٧ ، ١١٣ ، ١١٧	
١٠٧	السخرة	٢٨	خفارات
١١٠	سكنية	٦١	دار حيني
١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٢ ، ٩١	سيح	٢٩	دار القرب
١١٩ ، ١٠٢			دالية ٩١ ، ١٠٢
٩٥	شاير فان	٥٣	دار دبانية
٦١	شايندر	١٢٢	الدكتوراه
١١٤	شاة مرنج	١٠٠	الدلو
٧٠	شاهانية		دمغة ٤٦ ، ٤٧
١٢٥ ، ٨٨	ششفلة		دواليب ٥١ ، ١٠٠
٥١	الشواريق		دم ٩١ ، ٩٩
	صاع ٩٢ ، ٩٥	١١٥	ديوان الجوالى
١٢٥	صيرفة	٩٣	ديوان الخراج
٥	الضرائب العرفية	٧٤	الذبيحة
٣٠	ضريبة الغنم	٩١	الذرة
١٠٥ ، ٩٧ ، ٣٥ ، ٦	الضمان	٣٤	ذهب أحمر
١١٢ ، ١٠٦		٧٢ ، ٥٢ ، ٤٨	رسوم الاحساب
١١١ ، ١١٠	طبر	٧٥ ، ٧٤	
٣٧ ، ٣٦	الطاعون	١١٠	رسوم ديوانية
٤٧	طابقا	١٢٩ ، ١٢٨ ، ٧٩	رصد
٩٥ ، ٩٢ ، ٨٩ - ٨٦	الطسق	١٢٥	التركاز
٩٨		١٠٧	الرمايا
١١٤ ، ٧٢ ، ٥٢ ، ٥١	طمغا	٣٥	زبانية
٧٤ ، ٧٣	طوايع	٦٣	زلعة

٢٧	القبراط	العشار (العشر) ١٢ ، ١٧ ، ٢٠ ،
١١٠	كاثية	٥٤ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩١ ،
	كرد ، كروند ١١٠ ، ١١١	٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ،
١١٠	كرد دار	١١٠
	كالكات ٤٩ ، ٥٢	العشور ١٤ ، ٧١ ، ٧٧
٦١	كسحة	عقر ١١٠ ، ١١١
- ٥٣ ، ٤٥ ، ١٥ ، ١٤	كمرك ١٤ ، ١٥ ، ٤٥ ، ٥٣ -	علاوة ١٢
٠ ، ٧١ ، ٦٩ ، ٦١ ، ٥٩ ، ٥٥		الموارض البية ١١٥
١٢٨ ، ١٢٧ ، ٧٩ ، ٧٥ ، ٧٣		المهود العتيقة ٥٥
	الكودف ٢٦ ، ١١٣	غسرة ٦٢
٤٥	لامر كزية	غلامانية (غلامية -) ٦١ ، ٦٢ ،
٥٢	لخاف	٦٧ ، ١١٦ ، ١١٧
٣٦	مال الأمان	فرمان ٧ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٤ ،
	مأصر ٧٧ ، ١٢٧ - ١٢٩	٦٠ - ٦٥ ، ٧١ ، ٧٥ ، ١٠٧ ،
٢٩	مخضض الحضرة	القبالة ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ،
٩٥	المخوم الحجاجي	١٠٦ ، ١١٢
١١	مخض	القرش ٤٨ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٧٣ ،
٣٠	المرتب السلطاني	١٠٧ ، ١١٧
	المستوفون ١٠٥ ، ١١٦	قر ٢٦ ، ٢٧
١١٠	مشد المسكة	قسطل ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥
٦٢	مشلع	قسطا ٨٨ ، ٨٩
٧	المصادرة	قصية (قصبات -) ٩٤
١١٠	مضابط	القنطان ٦٢
١١٤	معداد الفالية	قفيز ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥
٦٨	المقيم	القيجور (القفجور -) ٦ ، ٣٥ ،
- ٢٠ ، ١١ ، ٥	مكس ، مكوس ٥ ، ١١ ، ٢٠ -	١١٤

١٠١	النبروز	٢٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٨٤
٥٢	ورقة صحيحة	٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٤ - ١٠٧
٩٥ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٨	الوسق	١٢٥ ، ١٢٧
١٠٢ ، ١٠١		المكوس والمراسد (أعشار السفن -)
٦٢	هشتي	٢٣
٣٣	يرالينغ	٦٢
٦٢	يستمغ (يشماغ -)	٢٨ ، ٢٩
٤١	البكجيرية	٢٣
١١٧ ، ١٠٧		مو بول

١ - الكتب المطبوعة للمعالي عباس العزاوي

سعر المجلد الواحد

فلس

٥٠٠	تاريخ العراق بين احتلالين ١ - ٨ مجلدات
٥٠٠	عشائر العراق ١ - ٤ مجلدات
٥٠٠	التعريف بالمؤرخين
٥٠٠	تاريخ النقود العراقية
٢٥٠	منتخب المختار في علماء بغداد
٢٥٠	مجموعة عبد الغفار الأخرس في شعر عبد الغني جميل
٢٠٠	رحلة المتنبي البغدادي نقلت عن الفارسية
٢٥٠	الموسيقى العراقية في عهد المفلح والتركمان
٢٥٠	تاريخ الضرائب العراقية
٢٥٠	الكأكائية في التاريخ
١٥٠	ذكرى أبي التثاء الألويسي
(نقد)	تاريخ الزيدية وأصل معتقدهم

النهراس في خلفاء بني العباس لابن دحية الكلبي (طبعة وزارة المعارف)
 سمط الحقائق في عقائد الاسماعيلية (طبعة المعهد الفرنسي للدراسات العربية
 بدمشق) *

علم الفلك وتاريخه في العراق (جزآن) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق

٢ - الكتب المعبدة للطبع

تاريخ علم الفلك في العراق وعلاقته بالافكار الاسلامية والعربية في اليهود
 النابغة لآيام العباسيين (تحت الطبع)

تاريخ اليريدية (طبعة جديدة)

تاريخ اربيل

تاريخ شهرزور - السليمانية -

تاريخ الادب العربي والتركى والمغاربي في العراق

تاريخ العمراني

تاريخ التكايا والطر في العراق

تاريخ المعاهدات الخيرية

الشبك والفزلباش في العراق

خواطر في المجتمع الاساسي

تاريخ العقيدة الاسلامية

تاريخ عقيدة الشيعة والكشفية في العراق

ظهر حديثا

تاريخ النقود العراقية

لما بعد العهد العباسية

يحتوي على مطالب تاريخية وتحقيقات سياسية ومالية وإدارية واجتماعية



187

HISTORY OF TAXATION IN IRAQ

From the Islamic Period to the end of the
Ottoman Occupation

(633 — 1917)

A historical survey of commercial, local and
other taxes and duties with an outline
of financial developments during
thirteen centuries,

by
Abbas al-Azzawi,
Advocate

Published with the assistance of the Ministry
of Education, Republic of Iraq.

Price ' —

Printed by The Trading and Printing Co. (W.L.L.)

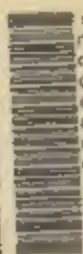
Jamil Abdul Nasser St. Salihiyah - Baghdad

1959



13993623

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



#0113993623*

956
A2913

BOUND

APR 12 1961

